جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى - كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

بنك الفقـــراء (Grameen) القـــروض المتناهيـــة في الصغـــر للقضاء على مشـــكلة الفقـــر في العـــراق دراسة تنبؤية مع الاشارة الى بنغلادش

رسالة مقدمة إلى
مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة المثنى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية
من قبل :

أمجد حميد عطية

بإشراف:

الاستاذ الدكتور
غسان طارق ظاهر

1444 هـ

2022 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة – الاية (11)

توصية المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة للطالب (**أمجد حميد عطية**) والموسومة (**بنك الفقراء (Grameen) القروض المتناهية في الصغر للقضاء على مشكلة الفقر في العراق دراسة تنبؤية مع الإشارة الى بنغلاديش**)، قد جرى تحت اشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية-كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة المثنى، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع

المشرف: د. غسان طارق ظاهر

المرتبة العلمية: أستاذ

التاريخ:

توصية السيد رئيس القسم المحترم

بناء على التوصية أعلاه من السيد المشرف (**أ.د غسان طارق ظاهر**) أرشح هذه الرسالة للمناقشة لدراستها وبيان الرأي فيها.

التوقيع

رئيس القسم: د علي جابر عبد الحسين

المرتبة العلمية: أستاذ مساعد

التاريخ:

إقرار المقوم اللغوي

اشهد ان الرسالة الموسومة (بنك الفقراء (Grameen) القروض المتناهية في الصغر للقضاء على مشكلة الفقر في العراق دراسة تنبؤيه مع الاشارة الى بنغلادش)، قد جرى مراجعتها من الناحية اللغوية، وقد اصبحت باسلوب علمي سليم من الالفاظ والتعبير اللغوي والنحوي وانها صالحة للمناقشة، ولأجله وقعت.

التوقيع :

الاسم : م.د جواد كاظم عبد

كلية التربية الاساسية/جامعة المثنى

التاريخ : ٨/ ٨/ ٢٠٢٢

الإهداء

الى ... معلم الإنسانية صاحب الخلق العظيم نبينا محمد (ص).

الى ... من زخر بالعطاء فكان كروضة غناء على الرغم من التعب والعناء (والدي العزيز)

الى ... من تقاطر فمها شهداً وحياها نوراً وحباً وحناناً (والدتي الغالية)

الى ... الذين بوجودهم الحياة تصبح أكثر اشراقاً (اخوتي واخواتي)

الى ... من حملت همومي وشاركتني صعاب الحياة ومتاعب الدراسة (زوجتي الحبيبة)

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني وهداني وأعانني بالصبر والقدرة على انجاز هذه الرسالة؛ فله الحمد أولاً واخراً، والصلاة والسلام على أشرف الخلق نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

ورد في الحديث المتوارد " من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق" ومن هنا لا يسعني وأنا أُتمم رسالتي إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان، وأسمى آيات التقدير والعرفان الى الأستاذ الدكتور (غسان طارق ظاهر)؛ لتكرمه بقبول الاشراف على هذه الرسالة، إذ منحني من وقته وعلمه الوفير؛ وكان خير مشرفٍ وموجه، كما أنه رعاني بحلمه وعطفه، ولم يدخر من جهده في النصح والإرشاد والتوجيه، وملحوظاته السديدة لإتمام الرسالة وفق أصولها العلمية منذ أن كانت فكرة حتى أصبحت رسالة علمية، فاللهم اجزه عني وعن كل من استفاد بعلمه خير الجزاء.

وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد متمثلة بالسيد العميد والسادة المعاونين المحترمين لجهودهم المبذولة لنا طوال مدة الدراسة.

ولا يفوتني أن أتقدم بفائق الشكر والامتنان إلى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية وأساتذة القسم جميعاً فلولاهم لما وصلت الى هذه المرحلة، وإلى جميع موظفي الكلية لاسيما وحدة الدراسات العليا، كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لزملائي طلبة الدراسات العليا في قسم العلوم المالية والمصرفية لاحترامهم ودعمهم المتواصل، والشكر موصول أيضاً الى الأساتذة الفضلاء المقومين والذين تفضلوا بتقييم الرسالة وإبداء ملحوظاتهم القيمة عليها.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها المحترمين، لما تحملوه من عناء السفر والمراجعة والتقييم وقبولهم مناقشة الرسالة، فجزاهم الله خير الجزاء.

وأخيراً اسأل الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في إعداد هذه الرسالة ومن الله العون والتوفيق.

الباحث

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل السياسة الائتمانية للبنوك التجارية العراقية من خلال تحليل دور الائتمان بأشكاله، وأثره على الفقر بالاعتماد على تجربة محمد يونس (بنك غرامين) في بنغلادش القروض المتناهية في الصغر، وقد انعكست تلك التجربة على تخفيض مستوى الفقر من خلال دعم الشرائح الفقيرة بسياسة ائتمانية تختلف عن السياسة الائتمانية التقليدية؛ لذا يحاول الباحث تحليل واقع تجربة بنك غرامين ومدى استفادة القطاع المصرفي العراقي من تلك التجربة، وللتوصل إلى بيان الأثر بين أشكال الائتمان، ومعدل الفقر في العراق اعتمد أُنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وحسب نتائج استقرارية السلاسل الزمنية.

وقد توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات، أهمها: أن السياسة الائتمانية في العراق تعتمد على التعقيد في منح الائتمان؛ وذلك لضعف الثقة بين البنوك والجمهور، على الرغم من وجود تصحيح تلقائي للعلاقة التوازنية في الأَجل الطويل بين الائتمان الممنوح من قبل البنوك الحكومية والخاصة، ومعدل الفقر في العراق، إلا أَن الملاحظ ارتفاع كل المتغيرات باتجاه تصاعدي نتيجة عوامل عدة، منها: النمو السكاني المفرط؛ لذا اقترحت جملة من التوصيات أهمها: ضرورة الاستفادة من النجاح الذي حققه بنك غرامين في محاربة الفقر وذلك بدراسة آلية منح الائتمان من قبل البنوك ذات الائتمان المتناهي في الصغر لتطوير أُنموذج محاكاة ينعكس بمنافعه الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع العراقي، فضلاً عن الحد من ظاهرة ارتفاع القروض النقدية الاستهلاكية غير المدرة للدخل، وتوجيهها نحو قنوات استثمارية لتحفيز الأَسواق.

قائمــة المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
الآية	
إقرار المشرف	
إقرار المقوم اللغوي	
الاهداء	
الشكر والعرفان	
المستخلص	أ
قائمة المحتويات	ب – د
قائمة الجداول	هـ – و
قائمة الاشكال	و – ز
قائمة الملاحق	ز
المقدمة	1
المنهجية	2
الدراسات السابقة	5
الفصل الأول: الائتمان والفقر: تأطير نظري ومرجعي	56-9
تمهيد	9
المبحث الأول: الائتمان والسياسة الائتمانية الماهية والانواع تأطير نظري	10
أولاً: النشأة والتطور التاريخي للائتمان المصرفي	10
ثانياً: مفهوم الائتمان المصرفي	11
ثالثاً: أهمية الائتمان المصرفي	12
رابعاً: أنواع الخدمات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للجمهور	14
خامساً: السياسة الائتمانية ومعايير منح الائتمان	18
سادساً: مخاطر الائتمان المصرفي وإدارتها	21
المبحث الثاني: تحليل مشكلة الفقر وسياسات معالجته: تأطير نظري ومرجعي	25
أولاً: مفهوم الفقر	25
ثانياً: أنواع الفقر	27
ثالثاً: أسباب الفقر	28
رابعاً: آثار الفقر	30

الموضـــوع	الصفحة
خامساً: خط ومؤشرات الفقر	31
سادساً: دور الائتمان المصرفي في الحد من الفقر	36
المبحث الثالث: تحليل تجربة بنك الفقراء (Grameen) في بنغلاديش لمعالجة واقع الفقر	38
أولاً: تجربة بنك غرامين (Grameen) النشأة والتعريف	38
ثانياً: أهداف بنك غرامين	40
ثالثاً: الهيكل الإداري والتنظيمي للبنك	41
رابعاً: رأس المال الاجتماعي	41
خامساً: الرقابة المالية والادارية	42
سادساً: إجراءات الإقراض في البنك	43
سابعاً: الخدمات التي يمنحها البنك	44
ثامناً: التطور المهني لبنك غرامين	47
تاسعاً: تقييم تجربة بنك غرامين	48
عاشراً: الافاق المحلية والعالمية لتجربة بنك غرامين	49
أحد عشر: تأثير بنك غرامين في التخفيف من حدة الفقر في بنغلاديش	53
الفصل الثاني: واقع الائتمان المصرفي في العراق وأثره على الفقر	125-58
تمهيد	58
المبحث الأول: القطاع المصرفي العراقي وسياسة الاقراض	59
أولاً: نبذة تاريخية عن القطاع المصرفي العراقي	59
ثانياً: الإصلاح المصرفي بعد عام 2003	60
ثالثاً: الإصلاحات الواجبة	67
رابعاً: تحليل واقع الائتمان المصرفي الممنوح للجمهور	68
خامساً: قروض الإسكان	76
سادساً: مؤسسات الإقراض الصغير والمتوسط في العراق	78
المبحث الثاني: الفقر في العراق والتحول من مأزق اقتصادي إلى مشكلة اجتماعية وسياسية	81
أولاً: أسباب الفقر في العراق	81
ثانياً: تحليل واقع الفقر في العراق ومؤشراته	86
ثالثاً: تحليل وتقييم سياسات معالجة الفقر الحكومية في العراق	97
المبحث الثالث: دور الائتمان المصرفي في معالجة مشكلة الفقر في العراق مع الإشارة إلى بنغلاديش	107

الموضـــوع	الصفحة
أولاً: دور القطاع المصرفي في معالجة الفقر في العراق	107
ثانيا: تحليل العلاقة بين الفقر ومنح الائتمان في العراق	111
ثالثا: تحليل السياسة الائتمانية وأثرها على الفقر في بنغلاديش	118
رابعا: الحلول المستقبلية لمعالجة الفقر بالاعتماد على القروض المصرفية	122
الفصل الثالث: تقدير وتحليل العلاقة الدالية لمتغيرات البحث باستخدام أُنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	127-146
تمهيد	127
المبحث الأول: الاطار النظري للنماذج المعتمدة في البحث	128
أولاً: اختبار جذر الوحدة	128
ثانيا: توصيف انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	130
المبحث الثاني: توصيف متغيرات الأُنموذج القياسي وتحليل استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المؤثرة والمعتمدة	132
أولاً: توصيف متغيرات الأُنموذج	132
ثانيا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	132
المبحث الثالث: تقدير المتغيرات باستخدام أُنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	136
أولاً: نسبة الفقر والائتمان النقدي الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية	136
ثانيا: نسبة الفقر والائتمان النقدي الخاص الممنوح من قبل البنوك الخاصة	140
ثالثا: نسبة الفقر والقروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية	144
رابعاً: نسبة الفقر وقروض الاسكان	146
الاستنتاجات	149
التوصيات	150
المصادر والمراجع	151
المستخلص باللغة الانكليزية	I

قائمــة الجــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مرحلة التطور من غرامين (1) إلى غرامين (2) لنظام أكثر مرونة واستجابة	48
2	الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2004-2020)	65
3	الائتمان النقدي الممنوح من قبل البنوك التجارية في العراق للمدة (2004-2020)	70
4	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية والخاصة	74
5	قروض الإسكان الممنوحة من قبل البنك العقاري وصندوق الإسكان	77
6	قروض ورأس مال الشركة العراقية للكفالات المصرفية للمدة (2006-2020)	79
7	خط الفقر ونسب وأعداد الفقراء في العراق للمدة (2004-2020)	87
8	توزيع نسب الفقراء حسب المحافظات العراقية	89
9	الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020)	92
10	متوسط الدخل والإنفاق الشهري للأسر في العراق لسنوات مختلفة	94
11	نسبة الفقر حسب معامل جيني لسنوات مختلفة في العراق	96
12	عدد وحدات شبكة الحماية الاجتماعية والمستفيدين والتخصيصات المالية	98
13	القروض الصغيرة المدرة للدخل التي منحت من قبل مصرفي الرشيد والرافدين (2007-2010)	102
14	نسبة الإنجاز الفعلي لأهداف الاستراتيجية والتخصيص المالي لعام 2014	105
15	مقارنة نسبة الفقر إلى الكثافة المصرفية في محافظات العراق كما في عام 2018	110
16	العلاقة بين الفقر ومنح الائتمان في العراق	112
17	قروض الإسكان والقروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية إلى نسبة الفقر	117
18	الائتمان الممنوح ونسب الفقر وأعداد الفقراء في بنغلاديش	120
19	توصيف المتغيرات المفسرة والتابعة	132
20	نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات حسب Augmented Dickey-Fuller test (ADF)	134
21	نتائج أُنموذج ARDL للعلاقة بين نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من البنوك الحكومية	137

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
22	اختبار الحدود (Bounds Test) للأُنموذج المقدر لمتغيري (POV) و(CPG)	137
23	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لمتغيري (POV) و(CPG)	138
24	نتائج أُنموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الأَجل بين (POV) و(CPG)	140
25	نتائج أُنموذجARDL للعلاقة بين نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من البنوك الخاصة	141
26	اختبار الحدود (Bounds Test) للأُنموذج المقدر لمتغيري (POV) و(CPP)	142
27	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لمتغيري (POV) و(CPP)	142
28	نتائج أُنموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين (POV) و(CPG)	144
29	نتائج أُنموذجARDL للعلاقة بين (POV) و(LIG)	145
30	اختبار الحدود (Bounds Test) للأُنموذج المقدر لمتغيري (POV) و(LIG)	146
31	نتائج أُنموذجARDL للعلاقة بين (POV) و(HL)	147
32	اختبار الحدود (Bounds Test) للأُنموذج المقدر لمتغيري (POV) و(HL)	148

قائمــة الاشــكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	أشكال الائتمان المصرفي الممنوح	18
2	عمليات إدارة المخاطر	24
3	معدل نمو الائتمان النقدي حسب المستفيدين للمدة (2004-2020)	73
4	معدل نمو الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية والخاصة	76
5	الموارد غير النفطية بالمقارنة مع البلدان الأخرى لعام 2020	83
6	نسب الفقر في العراق للمدة (2004-2020)	88
7	نسب الفقر واختلافها بين المحافظات للسنوات (2007، 2012، 2018)	90
8	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه	94

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
9	عدد الافراد المشمولين برواتب شبكة الحماية الاجتماعية في العراق للمدة (2006-2019)	99
10	نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بنسبة الفقر	114
11	نسبة اجمالي الائتمان الخاص إلى عدد السكان وعلاقتها بنسبة الفقر	116
12	استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث للمدة (2004-2020)	133
13	تحديد فترات الابطاء المثلى للعلاقة بين (POV) و(CPG)	136
14	التوزيع الطبيعي للبواقي لمتغيري (POV) و(CPG)	139
15	استقرارية الأُنموذج المقدر لمتغيري (POV) و(CPG)	139
16	تحديد فترات الابطاء المثلى للعلاقة بين (POV) و(CPP)	141
17	التوزيع الطبيعي للبواقي لمتغيري (POV) و(CPP)	143
18	استقرارية الأُنموذج المقدر لمتغيري (POV) و(CPP)	143
19	تحديد فترات الابطاء المثلى للعلاقة بين (POV) و(LIG)	145
20	تحديد فترات الابطاء المثلى للعلاقة بين نسبة الفقر وقروض الاسكان	147

قائمـــة الملاحـــق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	نتائج اختبار استقرارية نسبة الفقر
2	نتائج اختبار استقرارية الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية
3	نتائج اختبار استقرارية الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الخاصة
4	نتائج اختبار استقرارية القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية
5	نتائج اختبار استقرارية قروض الاسكان
6	نتائج تحليل أُنموذج ARDL الأولي لنسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من البنوك الحكومية
7	نتائج تحليل أُنموذج ARDL الاولي لنسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من البنوك الخاصة
8	نتائج تحليل أُنموذج ARDL الاولي لنسبة الفقر والقروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية

المقدمة

المقدمة

يعد الائتمان المصرفي عنصراً رئيساً في تحفيز الأَنشطة الاقتصادية؛ كونه أحد الأدوات الفاعلة في الاقتصاد، وما له من انعكاس على الرفاهية المجتمعية أَولاً، والنمو الاقتصادي ثانياً؛ لذا فإنَّ مشكلة الفقر إحدى المشاكل التي تتأثر بحركة الائتمان، إذ تستطيع البنوك التجارية إعادة توجيه القروض نحو المستحقين ومن ثَمَّ فإن زيادة فاعلية المشروعات الصغيرة ستعود بمنافعها على تخفيض معدلات الفقر وطرح منتجات من شأنها أَن تسد الطلب المحلي.

ويعد الائتمان المصرفي المتناهي الصغر من الوسائل المبتكرة في تحقيق التنمية ولاسيما في المجتمعات التي بقيت تعاني من مشكلة الفقر كتجربة بنك الفقراء (Grameen) في بنغلادش، والتي تعد من التجارب الفريدة، فمن خلالها منح البنك رؤوس أموال للفقراء على شكل قروض بدون ضمانات مالية مع فرض رقابة شديدة ليقوموا بتأسيس مشاريعهم المدرة للدخل، فتجربة محمد يونس اتخذت منهجاً مغايراً للسياسة الائتمانية التقليدية، إذ كان يعرض على هؤلاء الفقراء النشاط الإنتاجي والمال والخبرة لحين الوقوف على أَقدامهم وإنجاحهم في الأنشطة التي يقومون بها ويواصلونها بعد ذلك ذاتياً، كما يساعدهم في عمليات التسويق، ومن ثَمَّ تدل تلك التجربة على مقدار إنتاجية العملة المحلية من خلال زيادة سرعة دوران النقود وانعكاس ذلك على حجم الإنتاج المحلي للصناعات الصغيرة.

وبالنظر لسياسة البنوك التجارية الائتمانية في العراق يمكن معاينة الدور التقليدي الذي تقوم به على الرغم من ارتفاع منح القروض بأشكالها كافة، لذا فإن التساؤل الذي يثار: هل هناك امكانية لتطبيق تلك التجربة الرائدة لبنك الفقراء في العراق؟ ولاسيما أن العراق يتطابق مع بنغلادش بمزايا اقتصادية عدة، منها ارتفاع نسبة الفقر التي بلغت (31%)، مع ارتفاع الائتمان الممنوح، وتخلف الصناعات المحلية، ومن هنا فقد تكفلت الدراسة الحالية بالتركيز على تتبع مسار أشكال الائتمان وانعكاسه خلال الفترات السابقة وبيان أثره المستقبلي على معالجة مشكلة الفقر في العراق.

منهجية البحث

منهجية البحث

أَولاً: أهمية البحث:

تنبع أَهمية البحث في المساهمة العلمية لتطبيق تجربة محمد يونس على واقع الصيرفة التجارية في العرق للتخفيف من مشكلة الفقر من خلال إعادة توجيه القروض نحو القنوات الاستثمارية، بالاعتماد على المنهج الاستقرائي التتبعي للمتغيرات، فضلاً عن بناء أُنموذج كمي لقياس أثر الائتمان المصرفي على واقع الفقر في العراق وتقديم مقترحات لصانعي القرار في القطاع المصرفي، وتقديم معارف علمية جديدة تتيح للأبحاث العلميّة وللباحثين فُرصة لرفع مستوى المعرفة وإعطاء رؤية مستقبلية لمعالجة واقع الفقر بالخدمات المالية المصرفية.

ثانيا: مشكلة البحث:

عانى العراق لعقود طويلة من مشكلة الفقر على الرغم من ضخامة الأموال المحولة إلى الجمهور على شكل ائتمان مصرفي ممنوح بأشكالة كافة، إلا أنها لم تنعكس على تخفيض واقع الفقر، وعليه يمكن صياغة جدلية المشكلة بالأسئلة الآتية، والتي ستكون مداراً للبحث:

1- هل نجحت تجربة محمد يونس (بنك غرامين) في تخفيف مستوى الفقر في بنغلادش؟

2- هل القطاع المصرفي العراقي قادر على تطبيق تجربة بنك غرامين؟

3- ما أثر انعكاس الائتمان المصرفي على مستوى الفقر في العراق؟

4- ما مدى الاستفادة من توجيه الائتمان المصرفي لتحقيق الرفاهية المجتمعية والاقتصادية؟

ثالثا: فرضية البحث:

تعد تجربة محمد يونس (بنك غرامين) من التجارب الناجحة لتخفيض معدل الفقر، وتحفيز الصناعات الصغيرة، والتي يستطيع العراق أيضاً تطبيقها شرط ان تجري هذه البنوك توجيهاً صحيحاً للائتمان الممنوح نحو المستفيدين والذين يمتلكون خبرات وإمكانيات واسعة لتطوير الصناعات الصغيرة في العراق وما له من انعكاس على حل مشكلة الفقر.

رابعا: أَهداف البحث:

يرمي البحث إلى تحقيق الآتي:

1- تحليل واقع الفقر في العراق مع الإشارة إلى بنغلادش.

2- تتبع مسار الائتمان المصرفي وأهميته في العراق مع الإشارة إلى تجربة الائتمان المصرفي في بنغلادش.

3- مدى انعكاس واقع الائتمان المصرفي على الرفاهية المجتمعية والاقتصادية في العراق.

4- دراسة مؤشرات الفقر في العراق ومعدلاته وطرائق معالجته.

5- بيان أثر الائتمان المصرفي على الفقر في العراق بتحليل تنبؤي لغاية (2030).

خامسا: الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

تتمثل الحدود الزمانية والمكانية للدراسة بما يأتي:

1- تجربة بنك غرامين في بنغلادش للمدة (1984-2019).

2- تجربة البنوك التجارية العراقية للمدة (2004-2020).

سادساً: أسباب اختيار العينة:

لا تنحصر مشكلة الفقر في العراق في منطقة أَو محافظة معينة؛ لذا يستوجب الأمر تحليل مسار الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية العاملة في العراق الحكومية منها والخاصة، فالحكومية متمثلة بالبنوك السبعة الرئيسة، وهي: (الرفدين، والرشيد، وبنك التجارة العراقي، وبنك النهرين الإسلامي)، والبنوك الثلاثة المتخصصة، وهي: (الزراعي، والصناعي، والعقاري). أَما الخاصة فتتمثل في جميع البنوك المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (2004-2020) واللجوء إلى التنبؤ لبيان أثر الائتمان المستقبلي على الفقر لغاية (2030).

سابعاً: هيكلية البحث:

قسم البحث إلى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول الائتمان المصرفي والفقر (تأطير نظري ومفاهيمي)، وقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الائتمان والسياسة الائتمانية (الماهية

والانواع تأطير نظري)، فيما تناول المبحث الثاني تحليل مشكلة الفقر وسياسات معالجته (تأطير نظري ومرجعي)، أَما المبحث الثالث فقد تطرق إلى تحليل تجربة بنوك الفقراء في بنغلاديش لمعالجة واقع الفقر.

أَما الفصل الثاني فقد تناول تحليل واقع الائتمان المصرفي في العراق وأثره على الفقر، إذ قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول القطاع المصرفي العراقي وسياسة الإقراض، أَما المبحث الثاني فقد تناول الفقر في العراق والتحول من مأزق اقتصادي إلى مشكلة اجتماعية وسياسية، وتناول المبحث الثالث أثر الائتمان المصرفي على مشكلة الفقر في العراق مع الإشارة إلى بنغلاديش. أَما الفصل الأخير فقد اختص بتقدير وتحليل العلاقة الدالية لمتغيرات البحث باستخدام أُنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، إذ قسم إلى ثلاثة مباحث، الأول تناول الإطار النظري للنماذج المعتمدة في التحليل، فيما خصص الثاني لتوصيف متغيرات الأُنموذج القياسي وتحليل استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المؤثرة والمعتمدة، أَما الثالث فقد خصص لتقدير المتغيرات باستخدام أُنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

دراسات سابقة

قبل الخوض في أهمية إدراج الدراسات السابقة لابد من الوقوف على ماهيتها؛ لذا فهي تشير إلى مجموعة الأبحاث والدراسات التي أجرت تحليلاً علمياً لأحد موضوعات البحث لتقدم معلومات أسهمت في تطوير حقل المعرفة العلمية، فضلاً عن اغناء الباحثين اللاحقين بكم وافر من المعلومات التي ترتبط وتتعلق بموضوع البحث العلمي والإشارة الى أدوات التحليل المستخدمة لتوفر الوقت والجهد على الباحثين كونها تمنحهم فكرة شاملة عن الموضوع.

- **مجالات الإفادة من الدراسات السابقة للبحث**

1- دعم الجانب النظري في مجال البحث.

2- البناء المعرفي للبحث، والتعرف على بعض المصادر والمراجع في مجال البحث الحالي.

3- مساعدة الباحث في تصميم منهجية البحث الحالي من خلال فهم المناهج العلمية المتبعة في الدراسات المشابهة للبحث الحالي.

4- لها دور في توليد القناعة لدى الباحث بأهمية البحث الحالي؛ وذلك من خلال ما تضمنته تلك الدراسات من أُطروحات فكرية ومعرفية.

5- معرفة النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة، وكذلك الإفادة من اختيار الطرائق العلمية المناسبة للوصول إلى أهداف البحث.

6- أساليب التحليل الكمية المستخدمة.

وقد استعرض الباحث بعض الدراسات الخاصة بتحليل العلاقة بين الائتمان والفقر وهي :

1- دراسة (Hossain &Diaz, 1997):

(الوصول إلى الفقراء باستخدام الائتمان الأصغر الفعال: تقييم تكرار بنك غرامين في الفلبين)

(Reaching the Poor with Effective Microcredit: An Evaluation of Grameen Bank Replication in the Philippines)

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الأُنموذج الناجح الذي طوره بنك غرامين والمتمثل بمنح الائتمان إلى الأُسر الفقيرة، والتي عادة ما يتم تجاوزها من قبل المؤسسات المالية التقليدية، كما تناولت الدراسة تقييما لتجربة تكرار بنك غرامين في الفلبين والتي تمثلت في مركز الزراعة والتنمية الريفية (CARD)، وهي مؤسسة غير حكومية منحت قروض إلى 8000 مقترض منذ عام 1990 ونجحت في استردادها بالكامل، وتوصلت الدراسة من خلال التحليل الذي أجرته لعينة من المقترضين إلى أن إنتاجية العمل أعلى من معدل الأجور

وكان معدل العائد أعلى من الفائدة المفروضة على القروض، كما أسهمت القروض في زيادة دخل الأسر بنسبة 25%، كما توصلت إلى أنه بدون معدلات فائدة عالية لن تتمكن مؤسسات التمويل الأصغر من توسيع عملياتها بما يكفي للتخفيف من حدة الفقر، وأوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة بدعم مؤسسات التمويل الأصغر لتقليل تكلفة الإقراض، نظراً لأن الائتمان الأصغر كان فعالاً في تحسين معيشة الأسر ذات الدخل المنخفض.

2- دراسة (Audu &Achegbulu, 2011):

(التمويل الأصغر والحد من الفقر: التجربة النيجيرية)

(Microfinancing for Poverty Reduction and Economic Development; a Case for Nigeria)

كشفت الدراسة إلى أن التمويل الأصغر لديه القدرة على معالجة الفقر المادي بشكل فعال من خلال منح الخدمات المالية للأسر التي لا يخدمها القطاع المصرفي الرسمي، وكشفت الدراسة أيضاً عن أن التخفيف من حدة الفقر في نيجيريا أدى إلى ظهور مجموعة واسعة من المبادرات، بما في ذلك الثورة الخضراء، والتخصيص القطاعي للائتمان، والبرنامج الوطني للقضاء على الفقر، وعلى الرغم من كل تلك المبادرات ظل الفقر الريفي بلا هوادة، واستخدمت الدراسة الانحدار المتعدد لقياس تأثير المدخرات والقروض الصغيرة على النمو الاقتصادي من ناحية، و تأثير معدل البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي على الفقر من ناحية أخرى، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم بنوك التمويل الأصغر تميل إلى تركيز عملياتها في المدن الحضرية وشبه الحضرية بدلاً من المناطق الريفية؛ إذ يتركز الافراد الافقر، كما توصلت أيضا إلى ان هناك ضعف في القدرات الإدارية لهذه البنوك، إذ لم يقدموا الخدمات التي من المفترض ان يقدموها؛ لذلك أوصت الدراسة بضرورة بناء قدرات هذه الإدارات والإشراف المناسب من قبل الهيئات التنظيمية.

3- دراسة (Nawai &Shariff, 2011):

(أهمية التمويل الأصغر في تنمية المشروعات متناهية الصغر في تجربة ماليزيا)

(The Importance of Micro Financing to the Microenterprises Development in Malaysia's Experience)

هدفت الدراسة إلى استكشاف أهمية التمويل الأصغر في تنمية المشروعات الصغيرة في ماليزيا، إذ لعبت المشروعات الصغيرة دوراً حيوياً في تطور الاقتصاد الماليزي، ولاسيما أن الصغيرة والمتوسطة منها تشكل نحو 80% من مؤسسات الأعمال في ماليزيا، ومع ذلك واجه التمويل الأصغر العديد من المشكلات

كنقص التسويق والتكنلوجيا والتسهيلات الائتمانية، وخلصت الدراسة إلى أن التمويل الأصغر يمكن ان يساعد أصحاب المشروعات الصغيرة على تعزيز أعمالهم، فضلاً عن أن غالبية أصحاب المشروعات متناهية الصغر قادرون على سداد قروضهم في الوقت المحدد.

4- دراسة (Gilbert, et al, 2014):

(التمويل الأصغر والحد من الفقر في غانا: أدلة من المستفيدين)

(Microfinance and poverty reduction in Ghana: Evidence from policy beneficiaries)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التمويل الأصغر على الفقر في غانا، اذ أظهرت الدراسة أن التمويل الأصغر قد حقق نجاحات معينة فيما يتعلق بالحد من الفقر، واستخدمت الدراسة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مثل: الدخل الفردي، ونمو الاسرة والوصول إلى التعليم والسكن، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والدينية كمعيار لقياس الأثر، إذ تم توزيع استبيان لـ 60 عميلاً ومستفيداً من منتجات التمويل الأصغر لمؤسستين رئيستين للتمويل الأصغر في غانا وهما:

Opportunity International Savings and Loans Ltd. , Sinapi Aba Savings and Loans Company Ltd.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التمويل الأصغر والمتغيرات المعيارية والتدريب الموصى به للمستفيدين لضمان الاستخدام الفعال للأموال وخلق بيئة سياسية واقتصادية سليمة في غانا، ومن ثَمَّ يمكن للمشروعات الصغيرة أن تزدهر.

5- دراسة (انيسة، 2017):

(التجارب الاسيوية الرائدة في مجال التمويل الأصغر: عوامل النجاح وسبل التكرار)

(Asia's leading microfinance experiences: Success factors and ways of repetition)

كشفت الدراسة إلى بيان ان التجارب الاسيوية من أهم تجارب التمويل الأصغر التي تتخذ كأساس للاقتداء بها؛ لما حققته من متطلبات الاستدامة، وكذلك الأثر الاجتماعي والاقتصادي في حياة المستفيدين، وهو حال كل من بنك غرامين في بنغلادش الذي أظهر نجاحاً واضحاً في إعادة صياغة مفهوم الفقر حسب الحاجات الأساسية للفقراء، فضلاً عن بنك راكيات في إندونيسيا الذي أثبت قدرة البنوك المملوكة للدولة في تحقيق هدف الوصول إلى الفقراء بصورة مستدامة، وتوصلت الدراسة إلى استنتاج مفاده: أن استخدام الخدمات المالية الصغيرة لصالح الشرائح الفقيرة من خلال مبادرات القروض متناهية الصغر قد أتاحت فرصة لتحسين مستوى معيشتهم، فضلاً عن السماح لهم بإيجاد أماكن آمنة لتوظيف مدخراتهم مما منحهم

حماية ضد الأزمات التي قد تعصف بهم، وأوصت الدراسة ببناء قنوات اتصال فعالة بين مؤسسات التمويل متناهي الصغر ومجتمع الأعمال، وكذلك التأكيد على ضرورة أن يخضع المقترضين الجدد لمختلف الدورات التدريبية.

6- دراسة (جابر والمشهداني، 2020):

(مصرف الفقراء وأهميته في تخفيف حدة الفقر والبطالة: دراسة في تجارب عالمية وعربية)

(Bank for the Poor and its Importance in Alleviating Poverty and Unemployment: A Study in International and Arab Experiences)

هدفت الدراسة إلى استعراض بعض التجارب العالمية والإقليمية في مكافحة مشكلتي الفقر والبطالة من خلال بنك الفقراء، وكذلك بيان أهمية تلك التجارب في التخفيف من حدة الفقر والبطالة، وبنيت الدراسة على إشكالية مفادها: أن الفقر والبطالة من المشكلات المفتوحة التي لا يوجد لها حل واضح ومحدد، لاسيما ان لهما ابعادا متعددة، لكن الدراسة تطرقت لهما من الناحية الاقتصادية، وتوصلت إلى استنتاج مفاده ان بنوك الفقراء في العالم العربي تعاني من عدم قدرتها على تلقي الودائع عدا مصرف الأمل في اليمن، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية، والسماح لبنوك الفقراء في العالم العربي بممارسة أنشطتها المصرفية بشكل كامل، وليس الاقتصار على منح الائتمان.

الفصل الاول

الائتمان المصرفي والفقر: تأطير نظري ومرجعي

- المبحث الأول: الائتمان والسياسة الائتمانية الماهية والانواع تأطير نظري
- المبحث الثاني: تحليل مشكلة الفقر وسياسات معالجته: تأطير نظري ومرجعي
- المبحث الثالث: تحليل تجربة بنك الفقراء (Grameen) في بنغلاديش لمعالجة واقع الفقر

الفصل الأول

الائتمان المصرفي والفقر: تأطير نظري ومرجعي

تمهيد

سنتطرق في هذا الفصل، والذي تضمن ثلاثة مباحث، تناول الأول فيها الإطار النظري والمفاهيمي للائتمان المصرفي والسياسات الائتمانية بالاعتماد على جملة من الأدبيات العربية والأجنبية، أَما المبحث الثاني فقد خصص للتحليل النظري لمشكلة الفقر وسياسات معالجته ودور القطاع الصرفي في الحد من هذه المشكلة بالاعتماد على القروض المصرفية، فيما تناول المبحث الثالث التعريف بتجربة بنك غرامين وأنواع وإجراءات الإقراض فيه، ودوره في التخفيف من حدة الفقر في بنغلاديش.

المبحث الأول

الائتمان والسياسة الائتمانية الماهية والانواع تأطير نظري

أولاً: النشأة والتطور التاريخي للائتمان المصرفي

تطورت مؤسسات الائتمان ووظائفها عبر الحقب التاريخية المتعاقبة في ظل التحركات السريعة واستحداث خدمات ائتمانية كبيرة، فقد كان الشكل الأول للعمل المصرفي يتعلق بقبول الودائع، بدون أي فائدة، لا بل إنهم اضطروا في بعض الأحيان إلى دفع رسوم أو جزء منها إلى الشخص الذي أودعت لديه لقاء المحافظة عليها وحراستها، وفيما بعد بدأت مؤسسات الإيداع في إجراء معاملات الإقراض بأسعار فائدة وضمانات متفاوتة حسب نوع النشاط والمواد المقرضة، وكان تنفيذ معاملات الإقراض هذه من ممتلكات المقرض الخاصة، ومع تطور الأنشطة المصرفية وتراكم الودائع في المؤسسات التي تمارس الأنشطة المصرفية، لاحظت تلك المؤسسات أن بعضاً من المودعين لم يستعملوا ودائعهم لفترات طويلة، ولذلك فكروا في استخدام بعضٍ من هذه الودائع وإقراضها للمحتاجين مقابل فائدة، وأصبح المودع يحصل على فائدة بعد أن كان يدفع عمولة إيداع، وعندما زادت المعاملات لاحظ الصيارفة إمكانية تقديم قروض من دون ودائع حقيقية مقابلة لما لديهم، وهكذا انتقل العمل المصرفي من مهمة قبول الودائع فقط إلى ممارسة عمليات الائتمان والإقراض، ليكـــون المحـــور الأساس لأعمال البنوك الحديثة هو قبول المدخـــــرات والودائـــع من جهـــة، ومنـــح الخدمـــــات المصرفيـــة والتســـهيلات الائتمانية المتعددة من جهة أخـــــرى (الدغيم واخرون، 2006: 202).

وقد تطور الائتمان المصرفي في النظام الرأسمالي، إذ أصبح عنصراً مهماً من عناصر التمويل اللازمة لإقامة المشروعات ونموها بمختلف أنواعها، وكان ذلك واضحا من خلال الترابط بين نشاط البنوك تاريخياً ونشاط النظام الرأسمالي، إذ اسهم الائتمان في أوائل القرن السادس عشر الميلادي في زيادة الأرباح وتراكمها من خلال تمويل الصناعات الحرفية وزيادة انتاجها وتوزيعها، ففي المجتمعات المتقدمة، أصبح التعامل في الائتمان المصرفي، لاسيما في الأنظمة الرأسمالية عادة شائعة بين المؤسسات المالية والمصرفية والافراد والحكومات، وأخذت معالم النظام الائتماني تتحدد وفقاً لطرائق الائتمان المتبعة والعلاقات الائتمانية، وأصبح الائتمان يقدم أكثر من وظيفة في المجتمعات الاقتصادية المعاصرة (Hansen, 2015: 181).

ثانياً: مفهوم الائتمان المصرفي

يمثل الائتمان المصرفي أهم مراحل تطور الخدمات المصرفية، فهو يعد العامل الرئيس لعمل البنوك بعد دراسة أحوال المقترض والتأكد من وجود الضمانات، نظير الحصول على الائتمان، ومن الضروري معرفة الدور المهم للائتمان في عملية تنمية الاقتصاد الوطني ، فتوفير الأموال يعمل على إدارة عجلة الاقتصاد، ويؤمن التشغيل للأيدي العاملة، ويزيد من الطاقة الانتاجية والدخل القومي، ومما لاشك فيه أن أهدافاً بهذه الأهمية تستدعي اهتماماً خاصاً من السلطة النقدية والمالية للرقابة على الائتمان ومتابعة مساره وحسن توجهه خوفاً من الافراط فيه في الظروف منعدمة الاستقرار، أَو محدودية عملية الائتمان بالنسبة للقطاعات الانتاجية، وعليه يعد الائتمان المصرفي فعالية مصرفية في غاية الأهمية، إذ إن العائد الناتج عنه يمثل المحور الرئيس لإيرادات أَي بنك مهما تنوعت مصادر إيراداته الأخرى، ومن دونه يفقد البنك وظيفته الأساس كوسيط مالي في الاقتصاد الوطني (الجزراوي، النعيمي، 2010: 4).

وفي المقابل تلعب المخاطر دوراً بارزاً في تكبيل حركة البنوك بسبب التعثر المصرفي، وهناك مجموعة من الأسس والمعايير التي تلجأ اليها البنوك لتقليل حجم المخاطر أَو ما يسمى بالتحوط المصرفي (ظاهر، عبد الحسين، 2017 :4)، ونظراً لما تقدم بات من الضروري معرفة العوامل التي لها تأثير في حجم الائتمان المصرفي وتحديد عناصره، فهناك نوعان من الأطر التي يمكن ان تسهل الوصول إلى الائتمان وتحسن توزيعه، وهي نظم المعلومـــات الائتمانية للمقترضين، وقوانين الضمـان والافلاس (Chedia & Ben, 2016: 2).

اشتق مصطلح الائتمان "credit" في الأصل من الكلمة اللاتينية القديمة "Creditere"، وهي تعني "العهد– عهدت– توكلت"، والمشتقة من الفعل اللاتيني "credere " ويعني "يثق– يئتمن" وهي أقرب للدائنين أَو مقرضي الأموال الذين يمنحون الأموال إلى الآخرين، وأيضاً يأتي معناها "الاعتقاد" أي وجود الاعتقاد باستطاعة المقترض على تسديد القرض الممنوح له مع الفائدة وفقاً للعقد المبرم (Golin & Delhaise, 2013: 2)، ومعنى مصطلح "الائتمان" في القاموس الشعور بالثقة في قدرة الشخص، أَو الأمانة، أَو النية في الدفع. وبما أَن أصل كلمة الائتمان تعني الثقة، فإن الائتمان يرتكز إلى الإيمان، أَو الثقة التي يلمســها الدائن في قدرة المدين للوفاء بموعد الدفع (Pérez–Martín, et al, 2018: 180).

وورد في قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004 مفهوم الائتمان على أَنه "أي صرف أَو التزام بصرف مبلغ نقدي مقابل حق سداد المبلغ المصروف والمستحق ودفع الفائدة أَو أَي رسوم أخرى على

هذا المبلغ سواء أكان مضموناً أم غير مضمون واي تمديد لموعد استحقاق دين واصدار أي ضمان، وأي شراء لورقة مالية لدين أَو حق آخر لدفع مبلغ نقدي للتكفل بدفع الفائدة إما مباشرة أَو بسعر شراء بخصم" (قانون المصارف العراقي، 2004: 4).

وعرف الائتمان المصرفي على أنه الثقة المتبادلة بين البنك والزبون عند منح الائتمان خلال مدة محددة يتفق عليها الطرفان (Acosta-González & Fernández, 2013, :65). وعرف أيضا بأنه "علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع أَو خدمات أَو نقود في الحال لقاء تعهد بدفع بدل معين لاحق، وفي أجل معين بشكل سلع أَو خدمات أَو نقود، وفي الغالب يكون التعهد بالدفع نقداً" (Saunders & Cornett, 2006: 260).

وعرّف على أنه "عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والشركات بالأموال اللازمة، مع تعهد المدين بدفع الأموال والفوائد والعمولات والمصاريف دفعة واحدة أَو على أقساط في مواعيد محددة". ويُعرف كذلك على أنه "تصريح باستخدام رأس مال آخر، أي إضافة رأس مال جديد إلى رأس مال المشروع المراد استخدامه" (Abadi, 2019: 291)

وقد ارتبط مفهوم الائتمان المصرفي بمفهوم التمويل لتشـــابههما في أشـــياء كثيرة، ويرى بعضهم ان الائتمـــــان والتمويـــل يعـدان أمـــراً واحـــداً، إذ إن أصلهمـــا واحد وهـــو تبادل المـــال (Lawrence & William, 2000: 36)، والائتمان وفق النظرية الكينزية أَشمل في المعنى، إذ إنه لا يقتصر فقط على ايجار المال، ولكنه يشـــمل أيضاً إيجاد الوســـيلة، لكي يجد هذا المال طريقه إلى أيـدي المتعاملين (Chandler, 2002: 45).

ثالثاً: أهمية الائتمان المصرفي

يتمثل النشاط المصرفي في منح الائتمان المصرفي كجزء من عمله، وله تأثير متعدد الأبعاد على الاقتصاد الوطني، وعليه يعتمد ازدهاره ونموه، ومن جانب آخر يمثل حجر الزأَوية لنشاط البنك ومن دعائمه الأساسية لتحقيق أهدافه، وعليه تبرز أهمية الائتمان المصرفي على مستويين، هما:

1- أهمية الائتمان المصرفي على مستوى البنك:

يعد الائتمان المصرفي الممنوح للجمهور الأكثر مخاطرة؛ ذلك أَن المخاطر ذات مســـتويات متعددة؛ فقد تؤدي إلى إفـــلاس البنك وانهياره، لكنـــه في الوقت ذاته يعد من أكثر الاســـتثمارات المربحـــة للبنك، والتي من خلالـــه يحقق البنك الجـــزء الأكبر من أرباحه (Noor & AL-Nami, 2003 :63).

وفي المقابل تعمل البنوك على تعبئة المدخرات من خلال ما يسمى بالودائع المصرفية الادخارية أَو الجارية التي تمثل أساس مجال الاستثمار أَو الاقراض، إذ تعد عملية تعبئة وتوزيع الموارد على القطاعات الاساسية في الاقتصاد على هيأة تسهيلات وقروض هي الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية؛ فيضمن البنك من خلالها النمو والاستمرارية، ويضمن قدرته على تحقيق أهدافه، ويكسبه مكانة الوساطة المالية بين المدخرين والمقترضين (Majumdar, 2010: 70).

2- أهمية الائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد الوطني:

للبنوك الدور الكبير في التنمية الاقتصادية من خلال الخدمات العديدة والكبيرة التي تقدمها، فضلاً عن الدور الذي تؤديه في الوساطة، والذي من الممكن أن يكون دافعاً للنمو الاقتصادي، فالأداء الفعال والكفوء للصناعة المصرفية هو مؤشر واضح على الاستقرار المالي[1] في أي بلد، فضلاً عن الاستدامة[2] على المدى البعيد (Kolapo, et al, 2012: 32)، إذ إن تسهيلات الائتمان التي توفرها البنوك هي الأقل تكلفة كمصدر للسيولة في الاقتصاد، فالمقترضون لا يتحملون سوى خدمة الدين (الفائدة)، ويسهم الائتمان المصرفي بالقيام باستثمارات جديدة مما يعمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، أي إقامة المزيد من المشروعات التي تساعد في زيادة الإنتاج وما يرتبط بها من توفير المزيد من فرص العمل في المجتمع، وهناك اتفاق واسع النطاق على الدور الرئيس للبنوك في تنفيذ إجراءات السياسة النقدية في الاقتصاد، إذ يتم من خلال السياسة النقدية للبنك المركزي تحديد سقوف الائتمان المصرفي (Ademu, 2006: 8).

ومن جانب آخر يعد الائتمان أداة شديدة الحساسية؛ إذ قد تؤدي زيادة منح الائتمان إلى أضرار جسيمة في الاقتصاد إذا لم يمنح وفق أسس ومعايير معينة، وبالعكس، وفي حالة حدوث تراجع في منح الائتمان سينعكس على تعطل أنشطة المشروعات، ومن ثَمَّ سيحد من عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد؛ لذا يجب أن يكون الائتمان الممنوح متوازناً ويلبي الاحتياجات التمويلية للاقتصاد من أجل زيادة

[1] هو خاصية للنظام المالي الذي يبدد الاختلالات المالية التي تنشأ داخليا في الأسواق المالية أو نتيجة لأحداث سلبية كبيرة وغير متوقعة.
[2] هي قدرة الاقتصاد على دعم مستوى معين من الإنتاج الاقتصادي إلى أجل غير مسمى.

معدلات النمو وتحقيق التشغيل للشركات والأفراد، مع مراعاة أن القرار الائتماني يتماشى مع السياسة الائتمانية للبنك (Maitah, et al, 2013: 25).

رابعاً: أَنواع الخدمات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للجمهور

تسعى البنوك التجارية لتطوير الخدمات والتسهيلات الائتمانية، والتي تعد من أبرز أنشطة البنك وذلك بسبب الأرباح المتولدة عنها، ولأنها من أكثر الأنشطة الممولة للجمهور للقيام بالأعمال الإنتاجية ومن ثَمَّ فهي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي، في حين تعد القروض من أبرز صور الائتمان، لذا تتسم التسهيلات الائتمانية بالتنوع إذ تأخذ اشكالاً متنوعة ومتعددة والتي سنبينها فيما يأتي:

1-الائتمان النقدي (المباشر) (Direct credit):

يعد الائتمان النقدي المحور الرئيس لعمل الجهاز المصرفي، كما أنه يمثل الوظيفة المقابلة لوظيفة قبول الودائع، وله اشكال عدة حسب الآجال المختلفة، ويعرف الائتمان النقدي على أنه تيار متدفق يمنح للعملاء (أفراداً ومؤسسات)، بشـــرط أن يتعهد المدين بدفـــع الأموال والفـــوائد والعمـــولات والمصـــروفات دفعة واحـــدة، أَو على أقســـاط في تواريـــخ محـــددة (Al-Ali & Al-Asady, 2021: 166)، وللائتمان المباشر أنواع عدة:

أ- السحب على المكشوف (Overdraft): يسمح للمقترض بسحب الأموال التي تزيد عن رصيد الائتمان الفعلي في حسابه الجاري حتى حد معين خلال فترة محددة مقابل ضمان، كما يســـمح البنك بأي عدد من عمليات الســـحب، وتسهيلات الســـحب على المكشوف متاحة بشكل عام مقابل إيصـــالات الودائع الثابتة، والأوراق الماليـــة الحكومية، والأســـهم والســـندات، أَما بالنـــسبة للفائـــدة فيتم احتســـابها على المبلغ الذي تم ســـحبه بالفعل من قبـــل المقترض (Ghosh, 2014, p. 817).

ب-خصم الأوراق التجارية (Commercial paper discount): هي عملية قيام البنك التجاري بخصم الكمبيالات التجارية المحررة لأمر العميل قبل أن يحين أجل استحقاقها، مقابل ذلك يحصل البنك على فائدة وعمولة تحتسب من تاريخ الخصم وحتى اجل الاستحقاق، وعند تاريخ الاستحقاق يحصـــل البنك على قيمة هذه الكمبيالات من قبل المدين؛ وذلك نيابة عن عميـــل البنـــك (الأفندي، 2018: 126).

ج- القروض والسلف (loans and advances): تعد من أيسر صور الائتمان، ومن أهم الموجودات المصرفية وأكثرها ربحاً، فالقرض المصرفي هو مبلغ من المال يمنحه بنك يسمى الدائن، إلى شخص اعتباري أَو طبيعي يسـمى المدين، ويخضع الأخير لالتزام السداد في تاريخ معين، وتقســـم القروض المصرفية إلى قروض طويلة الأَجل، ومتوســطة الأَجل، وقصيرة الأَجل، إلا أنها في الوقت ذاته تعد من أقل الموجودات المتداولة سيولة؛ لأنها لا يمكن تحويلها إلى نقود حتى يحين موعد استحقاقها (Bouyacoub, 2000: 17).

2-الائتمان التعهدي (غير المباشر) (Indirect credit):

هو الائتمان الذي يقوم البنك بمنحه إلى العميل بصورة غير مباشرة، ويسمى أيضاً بالتسهيلات الائتمانية غير المباشرة، ويختلف الائتمان التعهدي عن الائتمان المباشر بعدم السماح لطالب الائتمان باستعمال النقد بصورة مباشرة (Brealey, et al, 2018: 14)، وللائتمان التعهدي أنواع عدة، هي:

أ- الاعتماد المســـتندي (Letter of credit): يعد الاعتماد المســـتندي الأداة الرئيســـة في التجارة الدولية، لأنه الطريقة الأكثـــر وثوقاً لتأميـــن الدفـــع في المعامـــلات التجاريـــة العالميـــة (Al-Amaren, et al, 2020: 6052)، والاعتماد المستندي هو وثيقة يصدرها البنك التجاري نيابة عن البائع يتعهد فيها بتقديم مستندات البضاعة المنصوص عليها بشكل كامل، ولا تسحب من رصيد المشتري من دون تحقق كامل للوثائق، ولا يحصل البائع على ثمن البضاعة إلا بتقديم المستندات المنصوص عليها في الاعتماد (Madura & Fox, 2007: 651)، ويشترك في الاعتماد المستندي أربعة أطراف هم (مشكور، جاسم، 2018: 15):

(1) المشتري: وهو الذي يبادر في طلب فتح الائتمان، ويكون الاعتماد المستندي في شكل عقد بينه وبين البنك الذي فتح الاعتماد، ويشمل جميع الشروط التي يطلبها المستورد من المصدر.

(2) البنك فاتح الاعتماد: وهو البنك الذي يقدم إليه طلب فتح الاعتماد من قبل المشتري، إذ يقوم بدراسة الطلب، وفي حالة تمت الموافقة عليه وكذلك موافقة المشتري على شروط البنك يقوم البنك بفتح الاعتماد المستندي، ويرسله أَما إلى المستفيد مباشرةً أَو إلى أحد مراسليه في بلد البائع.

(3) المستفيد: هو المصدر الذي يقوم بتنفيذ الشروط الخاصة بالاعتماد في مدة صلاحيته، وفي حالة تم تبليغه بالاعتماد من قبل البنك المراسل في بلده، فإن كتاب التبليغ يكون بمثابة العقد

الجديد بينه وبين البنك المراسل، وبموجب هذا العقد إذا قدم المستفيد السندات وفقاً للشروط بإمكانه استلام ثمن البضاعة.

(4)البنك المراسل: هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بالنص الذي يتضمنه خطاب الاعتماد المستندي الوارد إليه من البنك المصدر في حالة تدخل أكثر من بنك في عملية الاعتماد كما هو الغالب.

ب-خطاب الضمان (الكفالات المصرفية) (Letter of Guarantee): هو أداة تمويل أَو عقد يحتوي على التزام بالوفاء بدفع مبلغ الخطاب لصالح طرف ثالث (المستفيد) بمبلغ معين وأجل محدد لتنفيذ غرض معين، وبموجب هذا العقد يتعهد البنك الضامن للعميل بالدفع لصالح المستفيد في حالة فشل الطرف الآخر في أداء الالتزامات (Aslanova, 2014: 204)، تستخدم خطابات الضمان كوسيلة للدفع في الأعمال التجارية الدولية للحد من المخاطر المحتملة في التجارة، ولاسيما للأطراف في مختلف البلدان وهم الذين ليس لديهم معلومات دقيقة عن بعضهم بعضاً (Alavi, 2016: 106).

3-الائتمان الدولي (International credit):

يمثل المركز الرئيس في تمويل التعاملات الدولية سواء كانت طويلة أم متوسطة الأَجل، وأيضاً تسهم البنوك التجارية في منح الائتمان الدولي قصير الأَجل لتسهيل المدفوعات، إذ تقوم هذه البنوك بدور أساس في تسوية المعاملات الناشئة عن التجارة الدولية من خلال منح الائتمان إلى المصدر والمستورد (Cesa-Bianchi & Andrej , 2018: 3).

4-الائتمان المشترك (Joint credit):

بدأت ظهور فكرة الائتمان المشترك بعد تزايد احتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويل المشروعات الكبيرة التي لا يستطيع بنك واحد توفير التمويل اللازم لتلك المشروعات تجنبا للمخاطر الكبيرة، ونتيجة لذلك أدخل نظام الائتمان المشترك في البنوك للاشتراك مع البنوك الأخرى بتقديم ائتمان مشترك طويل الأَجل، وتحديد الطريقة أَو الآلية التي يتم من خلالها التسديد، ومقدار مساهمة كل بنك في الائتمان (الزبيدي، 2002: 115).

5-أَشكال ائتمانية حديثة:

هناك أشكال ائتمانية جديدة ظهرت على الساحة المصرفية بسبب الحاجة الملحة لبعض الصيغ التمويلية، ومن بين هذه الأشكال الحديثة هي:

أ- التأجير التمويلي (Financial leasing): وهو عملية يقوم بموجبها بنك، أَو شركة تأجير أَو مؤسسة مالية بوضع معدات أَو الآت أَو أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة أخرى على سبيل الايجار مع إمكانية شراء الأصل من قبل الأخير بثمن يمكن أن يكون منخفضاً بعد انتهاء العقد، ويتم التسديد على شكل أقساط متفق عليها تسمى ثمن الإيجار، وهو يمثل وسيلة لاستعمال الأصول دون الحاجة إلى تملكها بالشراء وذلك خلال مدة.

ب- البيع التأجيري (Rent sale): يعد أحد أنواع البيع بالتقسيط، إذ يتم دفع قيمة السلعة في مدة معينة وحسب ترتيبات خاصة، إذ يقوم البنك بتمويل البائع على أن يقوم المستأجر أَو المشتري بسداد قيمة السلع على أساس أقساط شهرية، وفي الغالب يستعمل هذا النوع من الائتمان لشراء السيارات، إلا أن بعض البنوك لازالت تمنح هذا النوع لتمويل السلع الاستهلاكية المعمرة (Edwards, 2004: 375).

ج- الائتمان بتنمية المشروعات الصغيرة : يعد أحد أهم وأصعب اشكال الائتمان الممنوح وذلك لتعقيد الإجراءات القانونية والضمانات لمنحه، فقد عرفته مؤسسة التمويل الدولية على أنه: "أداة للاستثمار تركز على تمويل المشروعات الجديدة بالاعتماد على التدفقات النقدية والأُصول من دون الحاجة إلى وجود ضمانات" (Dowla, 2006: 2).

د- بطاقات الائتمان (Credit cards): إن أول ظهور لبطاقات الائتمان في الولايات المتحدة عام 1920، وهي بطاقات دفع بلاستيكية وتسمى (بطاقات الدفع اللاحق) والتي تتيح لحامليها تسديد عمليات الشراء، والسحب النقدي لمبالغ تصل إلى حد الائتمان المسموح به (Bernthal, et al, 2005: 130)، ويمكن أن تستخدم بطاقة الائتمان في الدفع بدل النقد، وتوفر الراحة للعملاء لكونها بطاقة بلاستيكية، فضلاً عن أنها توفر الحماية من خلال رقم الضمان الذي يستخدم لتتبع عمليات الدفع، على العكس من العملات النقدية التي يصعب تتبعها، والأهم من ذلك فإن بطاقات الائتمان تسمح أيضاً بإجراء المعاملات عبر الإنترنت أو الهاتف، ويمكن أن تستخدم أيضا للسحب النقدي عن طريق أجهزة الصراف الآلي (ATM) (Hussin, 2011: 14).

وهناك تصنيفات أخرى لأشكال الائتمان المصرفي كما يوضحها الشكل الآتي:

الشكل (1): أشكال الائتمان المصرفي الممنوح

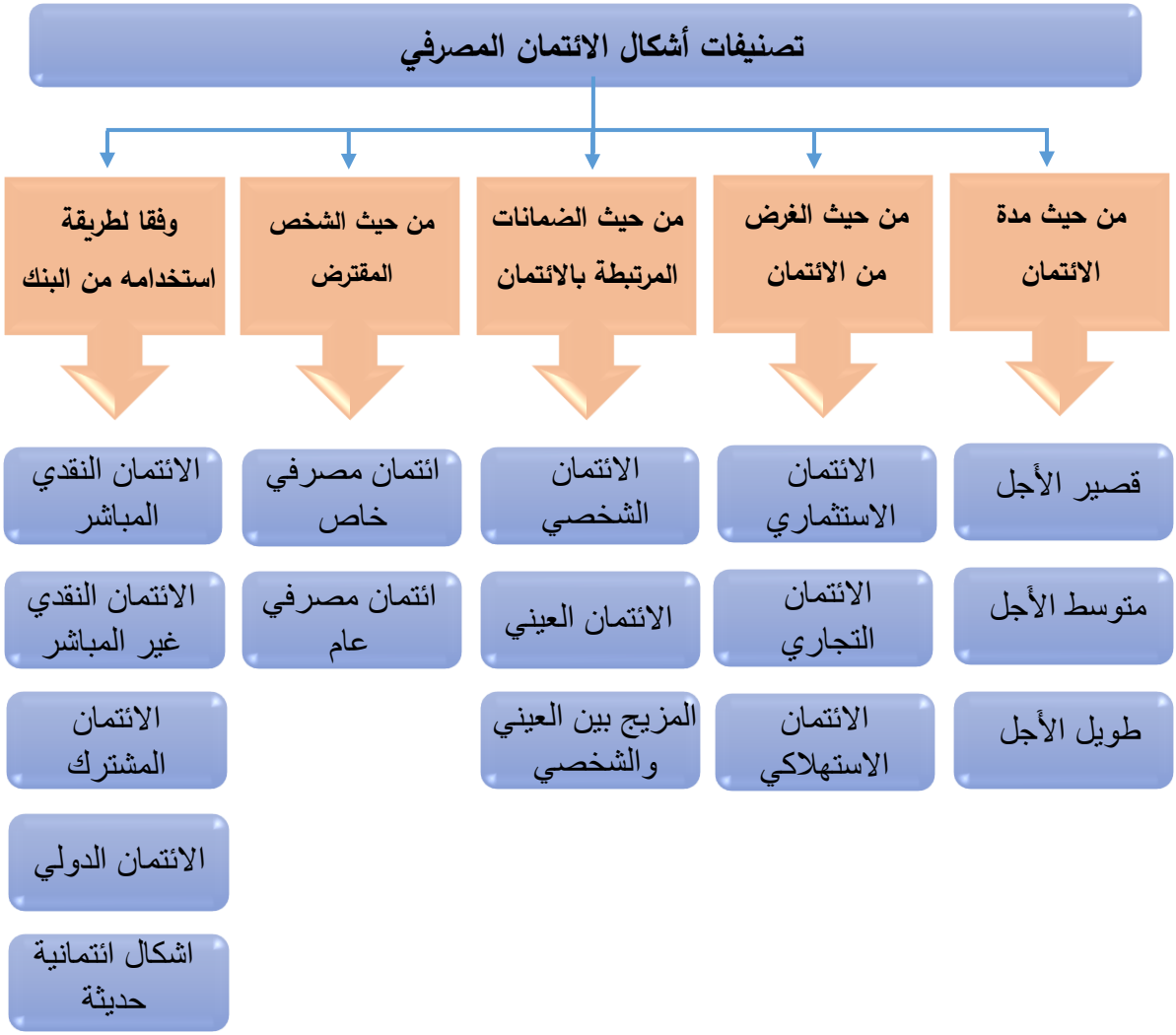

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات والبحوث

خامساً: السياسة الائتمانية ومعايير منح الائتمان

1- السياسة الائتمانية (Credit policy)

تلتزم البنوك بإجراءات الرقابة المفروضة عليها من قبل البنك المركزي بتحديد سقوف الائتمان وضوابط الصرف وغيرها، وعلى هذا الأساس تلتزم البنوك في صياغة سياستها الائتمانية مع وجود هامش لحرية أعمالها التجارية حسب أوضاع السوق الاقتصادية والسياسية، وتعكس السياسة الائتمانية للبنك نوعية القروض المصرفية وتركيبتها، كما أنها تعكس ظروف الإقراض وبيئته بالنسبة للبنك، وتتضمن هذه السياسة أولويات الإقراض ووسائل وإجراءات مراقبة النشاط الائتماني، كما يجب أن تكون هذه السياسة موثقة ومكتوبة؛ وذلك للتأكيد على أن سياسة البنك وتوجهاته مفهومة وواضحة لكل من أصحاب العلاقة والمهتمين،

كما يفضل أن تكون سياسات الائتمان هذه مرنة (ذات استجابة للتغيرات المحتملة) لتعكس الظروف الحالية والتطورات المحتملة لكي تستثمر هذه السياسات كوسائل متوافقة مع شروط تنظيم الائتمان، ومتطلبات الأجهزة الرقابية على البنوك، ودافع للإدارة في تخطيط وتحديد أهداف الائتمان للبنك (David & Charles, 2001: 55).

ويمكن تعريف السياسة الائتمانية بأنها المبادئ التوجيهية والقواعد التي وضعتها الإدارة العليا التي تتحكم في عمليات إدارة الائتمان لمراجعة أداء البنك في تحديد امتيازات الائتمان (Franklin & Douglas, 2010: 5)، وتشير أيضاً إلى مجموعة المبادئ التوجيهية التي ترمي إلى تقليل التكاليف المتعلقة بالائتمان مع تعظيم الربحية منه (الفوائد)، إذ ينطوي على إقرار هذه السياسة معايير الائتمان، وإجراءات الائتمان، وشروط الائتمان (Michael & GABRIEL, 2011: 5). وتعرف أيضاً بأنها قواعد إرشادية للائتمان يطبقها المستخدمون في إدارة العمل المصرفي، وهذه السياسة تحدد خصائص القروض المفضلة وتثبت الإجراءات المتعلقة بمنح وتوثيق ومراجعة القروض (Koch & Macdonald, 2009: 619).

2- معايير منح الائتمان المصرفي (Standards for granting bank credit)

هناك معايير عدة لمنح الائتمان والتي يلجأ اليها محللو الائتمان، وهذه النماذج تكون متشابهة من حيث المضمون ولكنها تختلف من حيث التسمية والترتيب، وهي:(5P's[1]، PRISM[2] ، L.A.P.P[3]، 5C's[4]، 6C's، 7C's)، ويعد الأخير أحدث وأبرز النماذج المستخدمة لدى محللي الائتمان، والتي يقوم بموجبها البنك المانح للائتمان بدراسة بعض الجوانب المتعلقة بعميله المقترح، ويشمل هذا الأُنموذج الأحرف الأولى من الكلمات الآتية: الشخصية (Character)، رأس المال (Capital)، القدرة الاقراضية (Capacity)، الظروف المحيطة (Conditions)، الضمان (Collateral)، الإدراك والتحكم (Common Sense)، التاريخ الائتماني (Credit History) (Yong, 2009: 6)، وفيما يأتي سيتم عرض هذه الجوانب:

---

[1] مختصر للأحرف الأولى من الكلمات الآتية: الشخصية (Person)، المنتج (Product)، الدفع (Paying)، الحماية (Protection)، المقابلة الشخصية (Personal Interviews).

[2] مختصر للأحرف الأولى من الكلمات الآتية: التصور (Perspective)، السداد (Repayment)، الغرض (Intention)، الضمانات (Safeguards)، الإدارة (Management).

[3] مختصر للأحرف الأولى من الكلمات الآتية: السيولة (Liquidity)، النشاط (Activity)، الربحية (profitability)، الإمكانات (Potentials).

[4] مشابه لـ 7C's لكنه يفتقر إلى Credit History وCommon Sense ، اما بالنسبة 6C's فهو مشابه 5C's لكن يضاف اليه متغير الرقابة (censorship).

1- الشخصية:

تعرف الشخصية على أنها سمعة المقترض واستعداده لتسوية التزاماته، إذ تعد الركيزة الأساسية، وأولى المحددات للقرار الائتماني، وهي الركيزة ذات التأثير الأكبر في المخاطرة التي تتعرض لها البنوك، وعند إجراء التحليل الائتماني تلجأ البنوك لتحليل طالب الائتمان؛ فسمعة العميل تمكنه من الحصول على الائتمان بشكل سهل، وتستعين البنوك العالمية حالياً بنظم المخابرات التسويقية لتجميع التاريخ الائتماني لمختلف عملائها، وهناك بعض المؤشرات الأخرى التي تستخدم في تقييم مدى التزام العميل، كنمط تعاملاته في الائتمان التجاري على اعتبار أن تصرفاته حيال الائتمان التجاري بالإمكان أن تنعكس على الائتمان المصرفي (Minas, 2019: 15).

2- القدرة الاقراضية:

تعني قدرة العميل على الالتزام بتسديد القرض مع خدمة القرض والعمولات والمصروفات، بالاعتماد على دراسة مؤشرات عديدة خاصة بالعميل، التي يتم الحصول عليها من التقارير المالية الخاصة به، ويعد معيار القدرة من أهم المعايير في مقدار المخاطرة التي تواجهها البنـــوك عند فتح الائتمـــان (Rose, 2002: 533).

3- رأس المال:

يعد رأس مال العميل من أهم أسس القرار الائتماني، ومن العناصر الرئيسة لتخفيض المخاطر الائتمانية، فهو الضمان الإضافي عند فشل العميل في التسديد، وتشير دراسات التحليل الائتماني إلى قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام وفي الوقت المحدد، فكلما كان رأس المال كبيراً تنخفض المخاطر الائتمانية، والعكس صحيح في ذلك، فرأس المال يعد القوة المالية للعميل، ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الداخلية أَو الذاتية للمؤسسة، إذ لابد ان يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل الذاتية للعميل المقترح وبين الاعتماد على مصادر التمويـــل الخارجية (Turvey, et al, 2011: 101).

4- الضمان:

هو مجموع الأصول التي يقوم البنك برهنها لصالحه مقابل منح الائتمان، ولا يحق للعميل التصرف في الأصل المرهون، لأن الأصل سوف يكون من حق البنك في حال عدم قدرة العميل على السداد في

موعد الاستحقاق، وقد تكون الضمانات شخصية أَو عينية وقد يجمع البنك بين النوعين، فيطلب من عميله كفيلاً شخصياً فضلاً عن رهن عقاراً يملكه أَو محله التجاري أَو أوراق مالية أَو غيرها من الضمانات.

5- الظروف المحيطة:

ويقصد بها الظروف المحيطة بالعميل وبنشاطه التجاري الخاصة منها والعامة، فالأخيرة تتعلق بالمناخ الاقتصادي العام، والاطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المؤسسة في إطاره، ولاسيما ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية، والتشريعات الخاصة بتنظيم التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، أَما الظروف الخاصة فهي ترتبط بما يمارسه العميل من أنشطة خاصة، ومثال ذلك الحصة السوقية لمنتجات المشروع أَو الخدمات التي يقدمها لمنافسيه ودورة حياة المنتج، أَو الخدمات التي يقدمها العميل ودورة حياته، بمعنى هل هو في مرحلــة الولادة أَو التقـــدم أَو في مرحلة النمـــو (Matanda, 2010: 38-39).

6- الإدارة والتحكم:

تعني معرفة قدرة العميل وجديته فيما يتعلق بمتابعة الحالة والاهتمام بها، وإعطاء مؤسسته القدر الكبير من الرعاية والتطوير والمتابعة والتزامه بهذا الشيء، والعقلانية في تحليل وعرض واستخدام البيانات المالية وغيرها من المعلومات التجارية.

7- التاريخ الائتماني:

وهو تاريخ العميل المالي، والطريقة التي يتعامل بها مع الالتزامات المترتبة عليه، وكيفية تدفق الأموال من وإلى الشركة، وكذلك فاعليته وقدرته في خلق السيولة اللازمة لسداد تلك الالتزامات، إذ يمكن دراســة تاريخ العميل الائتماني واعتمـــاده لتقدير حالة العميل في إمكانيته على خدمة الدين (Wanyonyi, 2008: 14).

سادساً: مخاطر الائتمان المصرفي وإدارتها

1- مخاطر الائتمان (Credit risk)

أ- مخاطر الائتمان المصرفي:

إحدى المهام الرئيسة لقطاع البنوك هو قبول الودائع لاستخدامها على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية، لذا فإن القطاع المصرفي يعطي لوظيفة الائتمان أولوية عالية من أجل تحقيق الأرباح وتوفير السيولة، وأن الأموال التي منحها البنك تنتمي في الواقع إلى المودعين، ووفقا لذلك يتطلب من البنك سداد هذه الأموال بناء على طلبهم، وبسبب عدم تيقن البنك من استرداد المبالغ التي منحها على شكل قروض، تعد هذه الاستثمارات والقروض محفوفة بالمخاطر، لذا فإن المؤسسات المصرفية تحاول جاهدة تحديد أفضل طالبي الائتمان عن طريق استخدام أدواتها الخاصة في سبيل حماية أموالها الممنوحة (Gabgub, 2009: 12).

لذا تعرف مخاطر الائتمان على أنها عدم قدرة البنك المقابل أَو المقترض على الوفاء بالتزاماته وفق الشروط المتفق عليها، وتحتل هذه المخاطر الائتمانية النسبة الأعلى من مجموع المخاطر المصرفية، ولا تزال الأكثر صعوبة في كيفية تحديدها (Casu, et al, 2006: 283).

وعرفت مخاطر الائتمان أيضاً على أنها "التهديد الذي يواجه البنك الذي ينتج عنه خسارة القرض أَو الفائدة المترتبة عليه بسبب عجز المقترض وعدم قدرة على السداد" (Nabi, et al, 2018:106).

ب-أسباب مخاطر الائتمان:

هنالك العديد من الأسباب التي تولد المخاطر الائتمانية اهمها ما يأتي (عبد القادر، 2008:341):

(1) حدوث ظروف طارئة غير متوقعة وتراجع الأوضاع الاقتصادية العامة في البلد.

(2) اهتمام البنوك بزيادة أرباحها بغض النظر عن مستوى المخاطر التي تتضمنها عملية التوسع بالإقراض.

(3) عدم قيام البنوك بمتابعة أوضاع المشاريع الممولة والمقترضين.

(4) عدم الدقة في الدراسات الائتمانية التي يجريها موظفو الائتمان، سواء كان ذلك ناجماً عن الضغوط التي تمارسها إدارات البنوك في التوسع في الإقراض أم ناجماً عن ضعف التأهيل لهؤلاء الموظفين.

(5) عدم اعتماد القرار الائتماني على الجدوى الاقتصادية المشروع المقترض الممول والاعتماد بدلاً من ذلك على الضمانات بشكل أكبر.

(6) تدخل الإدارات العليا في قرار منح الائتمان خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان.

(7) عدم تناسب التدفقات النقدية للمقترض مع مواعيد تسديد أقساط القرض.

(8) عدم تناسب احتياجات المقترض مع مبلغ القرض سواء أكان حجم القرض أصغر أم أكبر.

2- إدارة مخاطر الائتمان المصرفي

تعد إدارة مخاطر الائتمان المصرفي واحدة من أهم العقبات التي تواجه البنوك وهي جزء أساس لعمل البنوك التجارية؛ لذا فإن تحديد وإدارة مخاطره تعد أمراً مهماً ينعكس على ربحية البنك في المدى البعيد وتضمن تحقيق الاستقرار المالي له، ويمكن لإدارة المخاطر أن تنتهج سياسة ائتمانية تعمل من خلالها على تجزيء المخاطر المقبولة، ووضع حد أدنى أَو أعلى للائتمان، كعملها بمقررات البنك المركزي فيما يخص ذلك الأمر، وكذلك يمكنها الاستفادة من سمات الانتشار الواسع في العمل المصرفي الائتماني والخدمي، وتوزيع المخاطر على عدة زبائن (Afande, 2014: 22).

وتعرف إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك على أنها "مزيج من الأنشطة والمهام المنسقة لتوجيه ومراقبة المخاطر التي تواجهها البنوك عن طريق دمج عمليات إدارة المخاطر الأساسية فيما يتعلق بأهداف البنك" (Nyabicha, 2017: 11)، ويمكن تعريفها على أنها الإجراءات التي تطبقها البنوك بهدف تفادي وتقليل المخاطر الائتمانية.

هنـــاك وظـائف عـــدة لإدارة مخاطـــر الائتمـــان المصـــرفي ســـنبينها فيمـــا يأتي (Christl & Pribil, 2004: 45) (Togtokh, 2012: 11):

1- رصد المخاطر وتحديدها: باستخدام التقنيات المتوفرة لدى البنك، واستخدام السجلات والبيانات الدقيقة لكافة جوانب البنك، وإعداد جدول للأخطاء التي تم ارتكابها لتلافي الوقوع بها مستقبلاً.

2- قياس المخاطر: بعد تحديد المخاطر، يتم قياسها كمياً أَو بيانياً لتحديد الخسائر التي سوف يتحملها البنك، إذ إن التحليل الإحصائي للبيانات ضروري لقياس المخاطر ولكن عندما لا تكون كافية أَو محدودة، تلجأ البنوك لإستخدام نماذج نظرية فضلاً عن الخبرة البشرية لقياس هذه المخاطر.

3- تحديد اسلوب التعامل مع المخاطر (ضبط المخاطر): يتم دراسة التقنيات التي يجب أن تستخدم للتعامل مع المخاطرة، من خلال تحديد أي التقنيات المتوفرة التي ينبغي استخدامها في التعامل

مع كل مخاطرة، وفي أثناء هذه العملية يجب على مدير المخاطر الأخذ بنظر الاعتبار أولوية المخاطر.

4- التخطيط والإدارة والرقابة: ينبغي على عاملي إدارة المخاطر المتابعة المستمرة للمخاطر للتأكد من أن المخاطر التي يتكبدها البنك تقع ضمن ما مسموح بها، ومن ثَمَّ ضمان قدرة البنك على تحمل هذه المخاطر. والشكل أدناه يوضح عمليات إدارة مخاطر الائتمان:

شكل (2): عمليات إدارة المخاطر

Source: Cerge E.Rejda .(2011)." Risk Management And Insurance" 4th. New Jersey. p(45).

المبحث الثاني

تحليل مشكلة الفقر وسياسات معالجته: تأطير نظري ومرجعي

أولاً: مفهوم الفقر

يعد مفهوم الفقر من المفاهيم النسبية التي تســـعى إلى وصف مشكلة اقتصاديـــة واجتماعية بالغـــة التشـــابك والتعقيد، وتختـــلف باختـــلاف الفترات التاريخيـــة والمجتمعـــات، فمفهوم الفقر يتطور ويأخذ ابعاداً جديدة مع مرور الوقت، ففي بداية سبعينات القرن الماضي كان ينظر للفقر على انه عدم امكانية الوصول إلى مستوى محدد من الاستهلاك الغذائي. أَما في النصف الثاني وبداية الثمانينات دخلت متغيرات أخرى جديدة عرفت بالحاجات الأساسية، وتمثلت بعدم الحصول على المسكن والتعليم والملبس والصحة (الفقر متعدد الأبعاد)، فابتداءً من منتصف الثمانينات أصبح الفقر يشتمل على جوانب متعددة تعدت الحاجات الأساسية، لذلك يتوجب تحديد تعريف الفقر في إطار مكاني وزمني معين، فمتوسط دخل الافراد الفقراء في الدول المتقدمـــة مقارنة بالأفراد في أحـــد الدول الاســـيوية والافريقية يعـــد غنياً (Cling, et al, 2003: 33).

لقد شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي سعيا حثيثا لتحقيق فهم أعمق للفقر ليصاغ من هذا الفهم رسم السياسات التي تهدف إلى مكافحته، إذ أن السياسات التقليدية القائمة لم تحدث اي أثر جوهري في التخفيف من حدة الفقر (Frediani, 2007: 134)، وفي دراسة أجرتها (ديبا ناريان[1] واخرون) معتمدة على مسوحات متعددة للبنك الدولي وتقارير من 60 بلدا ناميا لعينة مكونة من 60000 عائلة فقيرة خلال عقد التسعينات، طرح الخبراء والبنك الدولي سؤالين أساسيين هما:

1- كيف ينظر المجتمع الفقير للفقر؟ ومفهوم الرفاهية بماذا يتمثل لديه؟

2- ما مشاكلهم وأولوياتهم؟

ولوحظ بأن المجتمع الفقير ينظر للفقر على أنه مسألة متعددة الأبعاد وهذه الابعاد هي:

1- بالرغم من أن الفقر هو نادراً ما يتمحور حول النقص في شيء واحد فقط، إلا أن الخط الأساسي الأدنى هو دائما الجوع (نقص الغذاء).

---

[1] أخصائية رئيسية في التنمية الاجتماعية بشبكة البنك الدولي لتخفيض أعدد الفقراء والإدارة الاقتصادية.

2- أن للفقر أبعاداً نفسية مهمة، تتمثل في ضعف النفوذ الاجتماعي، التبعية، الذل، وعدم المشاركة في إبداء الرأي، إذ إن المحافظة على المعايير الاجتماعية للتكافل والهوية الثقافية تساعد المجتمع الفقير على الاستمرار بالإيمان بإنسانيته، بالرغم من جميع الظروف القاسية.

3- يفتقر المجتمع الفقير إلى مكونات البنية التحتية الأساسية، ولاسيما الطرق، والماء النظيف، والصرف الصحي، والنقل (خصوصا في المناطق الريفية).

4- الصحة الرديئة والأمراض هما أمران مروعان يتواجدان حيثما يوجد مصدر للفقر، وهذا يتعلق بتكاليف العناية الصحية، وفقدان الدخل بسبب المرض (Nafziger, 2012: 167).

ومن ثَمَّ فأن مفهوم الفقر قد تغير في السنوات الأخيرة، فقد عرف على انه عدم قدرة الشخص الحصول على عمل يتناسب مع قدراته وامكانياته فضلاً عن انعدام القدرة على تغير القوى الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى استمرار حالة الضعف أمام الصدمات وعدم قدرة الشخص على ممارسة حقوقه السياسية والانسانية وحرمانه من الثقة والكرامة واحترام الذات (Barber, 2008: 1).

يأخذ البنك الدولي بالتعريف الضيق للفقر الذي ينحصر بفقر الانفاق وفقر الدخل، إذ عرفه على انه "الافتقار إلى كل ما هو ضروري للرفاهية، كالسكن والغذاء والافتقار إلى الموارد المتعددة، والذي من شأنه أن يقود إلى الحرمان المادي" (World Bank Institute, 2005: 9)، بينما تأخذ الأمم المتحدة بالتعريف الأوسع، الذي يتمثل "الوضع الإنساني الذي يتسم بحرمان دائم أَو مزمن من الموارد، الخيارات، القدرات، الامان والقوة اللازمة للتمتع بمستوى معيشي ملائم، وكذلك بقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمدنية" (Barber, 2008: 1).

تبعا لذلك يمكن القول إن الافراد في حالة الفقر يحرمون من الدخل والموارد اللازمة للحصول على ظروف الحياة الكريمة مثل (الوجبات الغذائية ووسائل الراحة والسلع المادية والخدمات والمعايير التي تمكنهم من تأدية الأدوار والمشـــاركة في العلاقـــات الترابطية في مجتمعهم والوفاء بالالتزامـــات (Chambers, 2006: 6).

وعرف ايضا بانه "ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد، والمقدرات والخيارات، والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية والاجتماعية" (World Health Organization, 2010: 6).

ثانياً: أنواع الفقر

بما ان الفقر مشـــكلة معقدة ومتعددة الجوانب، لذا يمكن أن يســـاعد تصنيف الفقر صانعـــي السياسـات بمعلومات هادفة لتسهيل صياغة السياسات والتدابير المعقولـــة، وعليه كان لابد لهذه المشكلة ان تتجلى في اشكال معينة ومختلفة وهي كما يأتي:

1- الفقر البشري (Human poverty):

ان هذا النوع من الفقر له طابع متعدد الأبعاد، ويتسم محتواه بالتنوع وليس بالتوحد، ويقيس المؤشر البشري للحرمان في مجال التنمية البشرية الأساسية في نفس الأبعاد التي يتناولها مؤشر التنمية البشرية إلا وهي بمعرفة القراءة والكتابة، والمستوى المعيشي اللائق، والبقاء. أن سمات الفقر البشري تشمل أوجه الحرمان المتعلقة بسنوات العمر، والصحة، والمعرفة والمشاركة، والإسكان، والبيئة، والأمن الشخصي، وعندما تتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض، فأنها تشكل قيوداً حادةً على الخيارات الإنسانية، وهذا مما يعزز من أهمية الاســـتثمار في رأس المال البشـــري للفقراء، والذي يتخذ أشـــكالاً متعـــددة من أبرزها المهارات والمعـــارف، والمواقـــف الاجتماعيـــة الفعالـــة، فضلاً عن الصحـــة الجيدة (Weziak-Bialowolska & Lewis Dijkstra, 2014: 7).

2- الفقر النقدي (Monetary poverty):

الفقر النقدي وهو متمثل بنقص عنصرا واحدا وهو الدخل، اي انه تم تحديده على اساس معيار الدخل، وهو على العكس من الفقر البشري الذي ينقصه مجموعة من العناصر (Evans, et al, 2020: 3).

3- الفقر متعدد الابعاد (Multidimensional poverty):

يشمل الفقر متعدد الابعاد عناصر غير مادية، كتوافر الاحتياجات الأساسية من الخدمات العامة (مثل الصحة، والتعليم، والمسكن المناسب) (Zeng, et al, 2021: 3).

وهناك انواع اخرى للفقر حسب طريقة القياس وهي ثلاثة انواع رئيسة وكما يأتي:

1- الفقر النسبي (Relative poverty):

يعبر الفقر النسبي عن الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل من متوسط الدخل في البلد المحدد، وعلى هذا الأساس تتم المقارنة بين الفئات المختلفة للمجتمع من حيث مستويات المعيشة، ويتم تحديد ما يسمى بخط الفقر النسبي، إذ يصنف بموجبه انه فقير كل من يقل دخله عن قيمة معينة في سلم الدخل،

ويختلف خط الفقر النسبي من مدة لأخرى، ويتغير مع التغيرات الحاصلة في مســتويات المعيشـــة (Bellu & Liberati, 2005 : 4-5).

2- الفقر المطلق (Absolute poverty):

وهو الحالة التي لا يستطيع فيها الشخص عن طريق التصرف بدخله من الوصول بحاجاته الأساسية إلى الإشباع والمتمثلة بالغذاء والملبس والتعلم والنقل والمسكن والصحة، ويستدل هذا النوع من الفقر لوصف الحالة المعيشية لشريحة ليست بالقليلة من المجتمع والتي تعيش تحت أدنى حد من المستوى المعيشي القياسي، ويختلف خط الفقر المطلق عن خط الفقر النسبي بأن الثاني يتغير مع التغيرات في مســتوى المعيشـــة، في حين يحدد الاول على أســـاس قيمـــة حقيقية ثابتة (معدلـــة بالقوة الشـــرائية) حددهـــا البنك الدولي عـــام 2015 بمقـــدار (1.90) دولار في اليـــوم (Kakwani, 2003: 3).

3- الفقر المدقع (Extreme poverty):

هو الحالة التي لا يتمكن منها الشخص بدخله من الوصول بما متوفر من حاجاته الغذائية إلى الاشباع لتأمين عدد محدد من السعرات الحرارية (حددت بمقدار 2337 سعرة) التي يتمكن من خلالها مواصلة حياته عند حدود معينة (Jeffrey & Gordon, 2018: 1).

ثالثاً: أسباب الفقر

قبل الدخول في موضوع أسباب الفقر، والخوض بالعوامل التقليدية التي يرجع إليها وجوده وانتشاره بين فئات من المجتمع، توجب الحديث في بعض مظاهر الفقر التي يصعب تفسيرها، والتي حيرت المفكرين، وهي حالة الأشخاص الذين يعانون من الفقر رغم انهم يعيشون في مناطق ذات موارد طبيعية غنية؛ لذا فإن مشكلة الفقر تظهر وتزداد بسبب تضافر مجموعة من العوامل والأسباب الرئيسة التي تؤدي فيها دوراً مهما، فهي أَما أن تكون تلك العوامل والأسباب اقتصادية، كسوء توزيع الدخل والثروة وانخفاض نسبة الاستثمارات، وتدني معدلات النمو الاقتصادي، أو تعود لأسباب اجتماعية كنقص الحماية الاجتماعية، وارتفاع مستويات الأمية، وانخفاض الخدمات الصحية، وعدم وجود تغطية في نظام التقاعد، أو ترجع في بعض الأحيان لأسباب وعوامل سياسية، كانعدام الأمن والاستقرار، وانتشار ظاهرة الفساد، لذلك سنقوم بتسليط الضوء على مجموعة من أهم الأسباب والعوامل الرئيسة، وتتمثل بما يأتي:

1- الأسباب الاقتصادية:

تتمثل الأسباب الاقتصادية للفقر في الآتي (Agénor, 2004: 13) :

أ- تدني مستويات الدخول، والموارد اللازمة للحصول على الأساسيات الضرورية كالغذاء، الملبس، المأوى، وكذلك تدني مستويات الصحة والتعليم.

ب-عدم استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بالشكل الأمثل لدى الدول لتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وبذلك يكون المجتمع استهلاكياً وغير منتج.

ج- تدني مستوى إنتاجية العمال، إذ إن الإنتاجية لها ارتباط بالحصول على الخدمات الصحية والتعليم والائتمان.

د- ارتفاع معدلات البطالة، والأزمات المالية، والدين الخارجي، والتي تسببت في الكثير من مشاكل الفقراء.

2- الأسباب الاجتماعية:

تتمثل الأسباب الاجتماعية للفقر في الآتي (The World Bank, 2001: 1):

أ- ارتفاع معدل الأمية، وانخفاض مستوى التعليم والتدريب المهني لمتطلبات سوق العمل.

ب- تهميش دور المرأة، وبخاصة في المناطق الريفية، واستبعادها عن السياسات التي تحد من مشكلة الفقر.

ج- التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخول، والذي يؤدي إلى إبعاد شرائح مختلفة من المجتمع.

د- انتشار الفساد والبيروقراطية، مما يؤثر سلباً بتوزيع الإنفاق العام، ويعرقل النمو.

هـ-ضعف قدرة المؤسسات الرسمية، وكذلك غير الرسمية في مكافحة الفقر.

3- الأسباب السياسية:

تتمثل الأسباب السياسية للفقر في الآتي (الحسيني، 2006: 73):

أ- الحروب والنزاعات المسلحة التي تؤدي إلى تهجير ونزوح العوائل من مناطق سكناهم وعملهم ومن ثَمَّ تزايد أعداد الفقراء الذين تصعب عليهم لقمة العيش.

ب- توجيه الموارد نحو الإنفاق العسكري مما يثقل كاهل ميزانية الدولة، ومن ثَمَّ ضياع فرصة إقامة مشروعات تنموية عديدة، وانعكاس ذلك على زيادة طاقة الاقتصاد الإنتاجية وتطور عجلة التقدم، والنتيجة ستكون خسارة الطبقات الفقيرة وتضررها.

ج- عدم الاستقرار السياسي وعدم التفاهم بين الفرقاء السياسيين وكذلك العقوبات الدولية تؤثر سلباً على الوضع المعيشي لأفراد المجتمع.

رابعاً: آثـــار الفقـــر

1- الآثار الاقتصادية:

بالنظر إلى المفاهيم التي تقدمت، يتبين لنا أن الفقر ينطوي على عجز الدخل عن توفير الحاجات الأساسية التي توفر مشاركة بمستوى مقبول في مختلف نواحي الحياة؛ فالمستوى الصحي، والمستوى التعليمي الجيد، والمسكن الملائم، والتغذية، كلها أمور ضرورية تؤمن للفرد المشاركة الفاعلة في المجتمع، فسوء التغذية يؤدي إلى المرض وتدهور الأحوال الصحية، وضعف القدرات العقلية والجسدية، ويؤدي إلى ضعف قدرة الفرد على العمل، مما يحرمه من الالتحاق بسوق العمل، ومن ثَمَّ يؤدي إلى ضعف الإنتاجية والإنتاج وجعل الفرد غير قادر على الاستمرار في حياة طويلة ومنتجة، وقد أجريت دراسات عديدة من قبل منظمة الأمم المتحدة أثبتت وجود علاقة سببية تبادلية بين المستوى الصحي الجيد والنمو الاقتصادي، إذ أثبتت تلك الدراسات أن المستوى الصحي له التأثير المباشر على الإنتاجية، حيث أن الصحة الجيدة تعطي الفرد القدرة على بذل مجهود أكبر في العمل خلال نفس الزمن، وتسمح للفرد بالتمتع بحياة إنتاجية طويلة.

كما أثبتت دراسات اخرى أن سوء التغذية يؤدي إلى حدوث إعاقة في القدرات البدنية والعقلية للأطفال، وارتفاع معدل الوفيات بينهم، وأثبتت أيضاً أن التغذية السليمة والصحة الجيدة، تجعل أداء الأطفـــال في المدارس أفضـــل، مما يؤدي إلى رفـــع مســـتوى إنتاجيتهـــم في المســـتقبل (مصطفى، 2014: 14).

2- الآثار الاجتماعية والسياسية:

توجد حاجات أخرى عند الإنسان غير الحاجات الأساسية يطمح في الوصول إليها وإشباعها، فقد صنف ماسلو[1] هذه الحاجات إلى أصناف عدة سميت بهرم ماسلو، والتي تبدأ من الحاجات الأساسية وتنتهي بحاجات أخرى، مثل حاجات الانتماء، وتحقيق الذات، والتقدير، وما دامت الحاجات الضرورية غير مشبعة عنده؛ فإنه غير قادر للانتقال إلى الحاجات الأخرى. ويبقى الفقراء يناضلون من أجل إشباع حاجاتهم الأساسية، وقد لا يتمكنون من إشباعها، مما يولد لديهم شعور بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للمجتمع والأسرة، وهذا يؤدي بدوره إلى التفكك الاجتماعي والأسري، ويجعل الفقراء يعيشون في حالة من الانغلاق على أنفسهم وعدم التفاعل الاجتماعي، ويصبحون في انعزال اجتماعي دائم، وقد يؤدي الإحباط واليأس المتولد عند الفقراء إلى مشاكل اجتماعية وأسرية تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لاسيما أن الفقر في الوقت الحاضر أصبح يشكل تحدياً أخلاقياً لجميع دول العالم، كما أنه يؤدي إلى المزيد من

[1] ابراهام ماسلو (1908-1970) عالم نفس أمريكي اشتهر بنظريته تدرج الحاجات (هرم ماسلو).

الاضطرابات السياسية ومظاهر العنف السياسي، وذلك بسبب التفاوت الكبير بين الفقراء والأغنياء في المجتمع، كما ويؤدي الفقر إلى تعميق درجة استبداد ودكتاتورية الأنظمة الحاكمة في الكثير من دول العالم، وبالأخص في الدول الفقيرة (العامري، 2014: 120).

خامساً: خط ومؤشرات الفقر

1- خط الفقر وطرق قياسه:

أ- خط الفقر (The poverty line):

خط الفقر هو مقياس الدخل أَو الاستهلاك لتحديد فئات من هم في مستوى الفقر، أي أنه يقسم المجتمع المحدد إلى فئتين، هما: فئة غير الفقراء وفئة الفقراء، وعرفه بعضهم بأنه قيمة الإنفاق التي يتوجب على الفرد الوصول إليها حتى لا يعد فقيراً (MPI: Construction & Analysis, 2015, :33).

وهنالك أنواع متعددة لخطوط الفقر أهمها: خط الفقر المطلق (Absolute poverty line) والذي يعرف بأنه التكلفة الإجمالية لسلة السلع المطلوبة لسد ما هو أساسي من الاحتياجات الاستهلاكية من مواد غذائية، وسكن، وملابس، وصحة، وتعليم، والاحتياجات الأساسية الأخرى، وقد عرف الفقر المطلق بالمعيار الثابت، فخط الفقر العالمي هو (1.90) دولاراً في اليوم، والذي يتم تعميمه لغرض مقارنة مدى الفقر في مختلف البلدان، والمثال الآخر هو خط الفقر الذي تكون قيمته الحقيقية باقية نفسها بمرور الوقت لكي يتم تحديد تغييرات الفقر في البلد الواحد خلال مدة زمنية محددة (De, 2017: 6).

أَما خط الفقر النسبي (Relative poverty line) فعرف بالمعايير التي يمكن أن تتغير بمرور الزمن أَو عبر البلدان، فمثلاً يمكن تحديد خط الفقر بنصف متوسط الدخل للفرد، ويمكن أن يشير هذا ضمناً إلى إمكانية ارتفاع هذا الخط بارتفاع الدخل. ويتم دراسة الدول ذات مستويات المعيشة المرتفعة (المتقدمة) بناءً على تحديد خط الفقر النسبي (الحسيني، 2006: 62).

أَما النوع الثالث فهو خط الفقر المدقع (Extreme poverty line) والذي يتمثل بكلفة تغطية الحاجات الغذائية والمتمثلة بعدد محدد من السعرات الحرارية، سواء للأسرة أَو الفرد، وفقاً للنمط الغذائي السائد في المجتمع المحدد وبحدود معينة. وهنالك نوع آخر يسمى بخط الفقر الاجتهادي والذي يستند على ما يجتهد بالأفراد في المجتمع من تقدير للحد الأدنى لمستوى المعيشة، والذي يعد مقبولاً اجتماعياً في ذلك

المجتمع، أي أنه يتغير بتغير الزمان والمكان وكذلك باختلاف الأفراد في نفس الزمن ونفس المجتمع (Klugman, 2002: 33).

ب- طرائق قياس خط الفقر:

هناك طرائق عدة لقياس خط الفقر أهمها : (الحسيني، 2006، : 62):

(1) طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية: إن لتكلفة النظام الغذائي الأساسي للفئات الرئيسة حسب نوع الجنس والنشاط والعمر دوراً كبيراً أساسياً في تحديد خط الفقر، فوفقاً لهذه الطريقة، تعتمد دراسات إحصائية لتحديد نسبة الأسر التي يكون دخلهم أَو استهلاكهم دون هذا الخط.

(2) طريقة الطاقة الغذائية: تركز هذه الطريقة على نفقة الاستهلاك التي يكون عندها استيعاب الشخص المادي من الطاقة الغذائية كافياً في تلبية احتياجاته الأساسية، ويتحدد خط الفقر على مجموع استهلاك كل شخص عند نقطة التقاء استيعاب الطاقة الغذائية مع متوسط احتياجات الطاقة الغذائية.

(3) طريقة حصة الإنفاق على الأغذية من الدخل: تقوم هذه الطريقة بالتركيز في تحديدها لخط الفقر على تكلفة المواد الغذائية التي يتم الحصول عليها فقط.

2- مؤشـــرات الفقـــر:

يعد خط الفقر من المؤشرات الاقتصادية الأساسية ويقاس بعملة البلد المحلية وبالأسعار الجارية؛ لذا لا يمكن المقارنة ما بين آجال زمنية مختلفة تتسم بوجود اختلاف في مستويات الأسعار، ولا بين الدول مختلفة العملات المحلية، كما أن خط الفقر لا يمكن أن يعطي الصورة الواضحة والحقيقية لحجم الفقر من حيث أعداد الفقراء، أَو من حيث الفجوة التي تفصل الفقراء عن هذا الخط، وعن المدى لدرجة التفاوت في شدة الفقر، إلا أنه يبقى مقياساً للاستدلال، وأهم مؤشراته:

أ- فجوة الفقر (Poverty gap):

تقاس حجم الفجوة بين خط الفقر ودخول الفقراء، وتحتسب بالوحدات النقدية، لأنها تمثل المبلغ الإجمالي اللازم لرفع مستويات الاستهلاك للفقراء إلى مستوى خط الفقر، ولأغراض المقارنة يحتسب المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك الأُسر عندما يكون مســـتوى استهلاكهم مســـاوياً لخط الفقر، فلو افترضنا أن عدد الفقراء هو (N)، ومستوى اســـتهلاكهم (y1, y2…yn) فإن فجوة الفقـــر تحتسب وفق الصيغة الآتية: (Klugman, 2002: 35):

$$PG = \frac{\sum_{i=1}^{n}(Z - y_i)}{NZ} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن: PG= فجوة الفقر.

Z= خط الفقر.

N= العدد الإجمالي للسكان.

ب-شدة الفقر (Severity poverty):

يستخدم مؤشر شدة الفقر لقياس التفاوت الموجود بين الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، ويطلق عليه أيضاً مربع فجوة الفقر أو يسمى بحدة الفقر ويحسب بالصيغة الاتية:

$$Ps = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{G}(z - yi)2 \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن: Ps= شدة الفقر، yi= متوسط دخل الفرد، z= خط الفقر للفرد.

ج- نسبة الفقر (Poverty rate):

تحتسب نسبة الفقر إلى مجموع السكان، بغض النظر عن مستوى دخول هؤلاء الفقراء، وفق الصيغة الآتية: (Nallari & Griffith, 2011: 26):

$$h = \frac{q}{n} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث أن: h= نسبة الفقر

q= عدد الافراد تحت خط الفقر

n= مجموع السكان

د- مؤشر تعداد الرؤوس:

هو الأسلوب الأكثر انتشاراً لتقدير مدى انتشار الفقر، إذ يمتاز بسهولة الفهم وببساطة الإنجاز، إلا أنه غير حساس للاختلافات الموجودة في عمق الفقر، فضلاً عن عدم تحديد مدى انخفاض دخل الفرد (أو الإنفاق) إلى ما دون خط الفقر، ويحسب وفق الصيغة الآتية:

$$H = \frac{q}{n} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث أن: H= مؤشر تعداد الرؤوس.

q= نسبة عدد الفقراء.

n= إجمالي السكان في المجتمع.

هـ- معامل جيني (Gini coefficient):

يعد هذا المقياس من أكثر المقاييس استعمالاً في قياس الفقر، إذ يقوم برصد التشتت الإحصائي في توزيع الثروة أَو الدخل على السكان، وعندما يبلغ معامل جيني الصفر فإنه يدل على وجود مساواة بشكل كامل، أي أن كل فرد يتمتع بنفس قيمة الدخل، أَما حين يبلغ (1) فإنه يشير إلى وجود حـــد أقصى من عدم المســـاواة، أي أن الدخل يذهب لصالـــح مجموعة معينة، فيترك الأفـــراد الآخرين جميعهم من دون دخـــل، ويمكـــن قياســـه حســـب الصيغـــة الآتية (Duclos & Araar, 2006: 53):

$$G = 1 - \frac{1}{100}\Sigma(s_i + s_{i-1})w_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث أن: s_i= التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة اللاحقة.

s_{i-1}= التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة السابقة.

w_i= التكرار النسبي لفئات الاسر.

G= معامل جيني.

و- منحنى انتشار النمو (Growth diffusion curve):

إن منحنى انتشار النمو (GIC) يوضح انقسام النمو عبر فئات الدخل المختلفة عن طريق تقديم أثر النمو على الفقر، ويسمح منحنى انتشار النمو مقارنة انتشار النمو في الشرائح الأكثر فقراً من السكان مع الشرائح الأكثر ثراءً، أَو مع معدل نمو متوسط الدخل.

ز- مؤشر سين (Sen Index):

اقترح سين[1] عام 1976 مؤشراً يهدف إلى دمج الآثار الناتجة عن عدد الفقراء، وتوزيع الفقر داخل المجموعة، وعمق فقرهم، وخلافا للمقاييس التي تم ذكرها سابقاً، فمؤشر سين حساس جداً للتوزيع الموجود بين الفقراء، فضلاً عن ذلك، فمؤشر سين هو منقسم، ولكن ليس بمجموعة فرعية ثابتة، لأنه يعتمد في الأساس على معامل جيني (COMCEC & SESRIC, 2015:. 12).

ح- مؤشر سين-شروك-ثون (SST):

إن مؤشر سين-شروك-ثون هو أحد المؤشرات التي تستعمل على نطاق واسع لحساب نسبة الفقر، وينقسم هذا المؤشر إلى عناصره المكونة، مثل: معامل جيني، وكذلك مؤشر فجوة الفقر. ومع ذلك، فإن الرابط بين هذا المؤشر وعناصره التأسيسية ليس واضحاً.

ط- مؤشر واتس (Whats indicator):

اقترح هذا المؤشر من قبل العالم واتس عام 1968، وهو متوســـط الفرق بين لوغاريتم الدخـــل ولوغاريتم خط الفقر، وهذا المؤشـــر هو مقياس جيد للفقر، لأنه ذو حساسية عالية للتحـــول في الطرف الأدنى مما كان عليه في الطرف الأعلى لتوزيع دخل الفقراء (World Bank Institute, 2005: 75).

لا يوجد مقياس مقبول عالمياً لقياس عدم المساواة والفقر، ونتيجة لذلك يوجد العديد من المناهج المختلفة التي تعمل على مساعدة الممارسين الوطنيين على تحديد مؤشرات الفقر، وعدم المساواة التي تناسب وضعهم المحدد؛ لذا طورت أساليب عدة لقياس الفقر، أبرزها:

أ- أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة:

وهو أحد الأساليب المستعملة لقياس الفقر بطريقة مباشرة لواقع إشباع الحاجات الأساسية بدلاً من الاعتماد على قدرة الدخل التي تؤهل الأسرة لإشباع تلك الحاجات الاساسية كما هو الحال في أسلوب خط الفقر.

ب- أسلوب دليل الفقر البشري (HPI):

يقيس هذا المؤشر الحرمان على ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية (الخدمات الصحية، وجودة التعليم، والتغذية المتوازنة)، والذي لا يكتفي بقياس فقر الدخل، أي أنه لا يقتصر على قياس الحرمان من

[1] نسبة إلى الاقتصادي الهندي الشهير أمارتيا سين (Amartya Sen)، الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998 حول جهوده المتميزة في نظرية التنمية.

إشباع الحاجات الأساسية الاستهلاكية المعتمدة على الدخل فقط، كما هو حال مؤشر نسبة الفقر، وإنما يتعداها إلى جوانب أخرى (COMCEC & SESRIC, 2015: 13).

سادساً: دور الائتمان المصرفي في الحد من الفقر

تعد مسؤولية التخفيف من مشكلة الفقر مسؤولية مشتركة بين الحكومة وبقية القطاعات الخاصة، إذ بدون التناغم بين القطاعين الخاص والعام لا يمكن أن نحد من تلك الازمة ولعل الاقتصادات المتقدمة تعتمد بشكل أساس على القطاع الخاص في عملية تمويل المشاريع الصغيرة وتشغيل الأيدي العاملة، وهناك شواهد كثيرة أبرزها المؤسسات أَو الشركات المتعددة الجنسيات التي تضطلع بنقل العمالة بين القارات والدول وعموماً فإن الأنظمة الرأسمالية تحدد مسؤولية الحكومة فيها بتقديم الخدمات الأساسية والحماية والدفاع، إلا أنها تمنح تسهيلات عديدة للقطاع الخاص من أجل تحفيز النمو الاقتصادي من خلال القروض الموجهة والتسهيلات الائتمانية الممنوحة بهدف توسيع الاستثمار مقابل سعر فائدة محدد، والتي تنعكس بدورها في زيادة الاستثمارات ومن ثَمَّ تحقيق الرفاهية الاقتصادية، فالبنوك الزراعية مثلاً تمول المشاريع الزراعية، والبنوك الصناعية تمول القطاعات الصناعية، والبنوك العقارية تمول مشـــاريع الإســـكان والبناء. أن للبنك دوراً في الحـــد من الفقر من خلال دوره في تطوير القطاعين المختلـــط والخاص عن طريـــق التمويـــل والتوجيه (Bollard, et al, 2011: 2).

إن دور البنوك التجارية في توجيه القروض يحتاج إلى تخفيف إجراءات الرقابة التي يفرضها البنك المركزي للتوسع في منح الائتمان كرفع سقوف الائتمان، وحرية تحديد سعر الفائدة، ومنح القروض للبنوك التجارية في أوقات الأزمات، فضلاً عن تخفيف سعر الاحتياطي القانوني وغيرها من الإجراءات الرقابية، لتستطيع البنوك التجارية التوسع في تمويل المشاريع الصغيرة لذوي الدخل المحدود وجعلهم قوى منتجة وفاعلة في الاقتصاد والمجتمع من خلال القروض الصغيرة، إذ تعد القروض الصغيرة والمتناهية الصغر من أبرز أدوات تمكين الفقراء، ونقلهم إلى حالة كونهم شريكاً فاعلاً في التنمية والانتاج، ويهدف أي برنامج للقروض الميسرة إلى تعزيز القدرة المالية للفقراء بهدف إقامة المشاريع الصغيرة القادرة على تمويل نفسها ذاتياً، وتوليد دخل مستدام للفقراء، فالقروض الصغيرة المدرة للدخل تدعم قدرات الفقراء العاطلين عن العمل في الحصول على فرصة عمل تناسب رغباتهم ومؤهلاتهم بشرط أن تتهيأ بيئة تمكينية معه معززة للتشغيل والنمو وتوسيع الأسواق المحلية لتصبح بذلك القروض الصغيرة ومتناهية الصغر آلية من آليات التخفيف من الفقر (Latifee, 2003: 5).

وقد تزايد مؤخراً الاهتمام لدى القائمين على البنوك في الدول المتقدمة في التوجه نحو المشروعات المتوسطة والصغيرة، ويظهر دور البنوك في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة واضحاً، ولاسيما في البنوك المتخصصة والتجارية، ويتراوح هذا الدور ما بين إنشاء وحدات خاصة داخل البنوك لتمويل هذه المشروعات، أَو تأسيس صناديق تقوم بتمويل هذه المشروعات والاستثمار فيها (عبد الحكيم، 2007: 63)، وتأخـــذ الخدمـــات التمويلية التي تقدمها البنوك لهـــذه المشـــروعات أشـــكالا عديـــدة، مثل (المعهد المصرفي المصري، 2010: 3):

1- القروض قصيرة الأَجل: والتي تتفق مع معدلات دخل ونشاط بعض المشروعات.
2- القروض المتكررة: حيث عند انتهاء مدة قرض العميل وسداد التزاماته يفتح له حساباً ائتمانياً جديداً، وفي هذه الحالة يعتمد حجم القرض الممنوح على التدفقات الائتمانية للعميل.
3- التسهيلات الائتمانية للسحب على المكشوف بدون ضمان أَو القروض متناهية الصغر التي تلائم تمويل المتطلبات اليومية لتعاملات المشروعات الصغيرة.
4- شراء حسابات القبض بدون خصم أَو بخصم، أَو تمويل شراء الأصول بما يتضمنه ذلك من رهونات تجارية جميعها تقع في إطار منهج التفهم لاحتياجات العميل.

إن الائتمان المصرفي -منسوبا- إلى إجمالي الناتج المحلي يعكس مدى مساهمته في اجمالي الناتج المحلي لايبين كامل الصورة عن العلاقة بين الائتمان والفقر، ذلك أن الائتمان المصرفي إما قد يكون استخدامه للتوسع، أَو لإنشاء استثمارات جديدة أَو أنه ينفق في جوانب غير منتجة، كما في حالة القروض التي يحصل عليها الأفراد لإنفاقها في إشباع حاجاتهم.

وعندما يكون التوسع في الاستثمارات القائمة يكون باتجاه الكثافة الراسمالية كما في عمليات الاستبدال أَو الاحلال، فإن أثره لايتضح في الفقر، كذلك لاتظهر آثار الائتمان على الفقر عندما ينفقه الأفراد لإشباع حاجاتهم، ولكن باستحداث استثمارات جديدة لايمكن أن يتجه نحو الكثافة الراسمالية من دون عنصر العمل.

المبحث الثالث

تحليل تجربة بنك الفقراء (Grameen) في بنغلاديش لمعالجة واقع الفقر

أولاً: تجربة بنك غرامين (Grameen) النشأة والتعريف

1- نشأة بنك غرامين:

بدأت القصة لإنشاء بنك الفقراء عام 1971، عندما كان محمد يونس[1] يعمل أستاذاً للاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية، وعند استقلال بنغلاديش عن باكستان قرر محمد يونس أن يعود إلى بلاده للمساهمة في بنائها، وبعد عودته من الولايات المتحدة الأمريكية عمل رئيساً لقسم الاقتصاد في جامعة بنغلاديـــش، وخلال هذه الفترة شـــهدت بنغلاديـــش الكثير من الكوارث الطبيعية والمجاعـات، وانتشـــر في أنحائها الفقر والانقلابات العســـكرية والاضطرابات السياســـية، ففي عـــام 1974 تعرضت بنغلاديـــش إلى مجاعـة كبيرة راح ضحيتهـا مليون ونصف إنســـان (Jolis & Yunus, 2007: 16).

قرر يونس الذهاب إلى القرى المجاورة للجامعة ومحاولة التقصي عن أسباب حالة الجوع والفقر المستشرية في جميع أرجاء البلاد، وبعد إجرائه العديد من الأبحاث بمساعدة طلابه في قسم الاقتصاد توصل إلى اساس المشكلة، وهي عدم امتلاك الفقراء وبالأخص النساء منهم رأس المال الكافي الذي يمكنهم من خلاله مزاولة أعمالهم اليدوية، وهو ما يضطرهم إلى الاستدانة من التجار، ومقرضي النقود في القرية بفائدة كبيرة تصل أحيانا إلى 500%، وهو ما يحرم أُولئك الفقراء من ثمرة جهودهم، فبعد عمل متواصل وجاد طوال اليوم في صناعة الكراسي وأدوات أخرى من نبات البامبو المنتشر في جميع أنحاء البلاد، وبعد بيع المنتج وتسديد القرض وفائدته للمقرض لا يبقى سوى بعض البنسات التي لا تكفي للاحتياجات اليومية من الطعام. (Esty, 2011: 25).

هنا قدم يونس القرض الاول له في حياته، وهو مبلغ بسيط يقدر بنحو 27 دولاراً وهو كل ما يحتاجه 42 فقيراً للبدء في عملهم الخاص بعيداً عن المرابين في القرية، بعدها حاول محمد يونس إقناع البنوك بضرورة إقراض شريحة الفقراء لإنقاذهم من جشع هؤلاء المرابين، فجوبه طلبه بسخرية شديدة من قبل كبار

([1]) البروفيسور محمد يونس أستاذ الاقتصاد السابق في جامعة شيتاجونج إحدى الجامعات الكبرى في بنغلاديش، ومؤسس بنك غرامين وحاصل على جائزة نوبل للسلام عام 2006.

المصرفيين في بنغلاديـــش، زاعميـــن أن الفقراء ليســـوا أهـــلاً للائتمـــان، وغير جـــديرين بالإقراض. (Zhang, et al, 2004: 2).

وفي عام 1976 بدأ البروفيسور محمد يونس مشروعاً بحثياً لاستكشاف إمكانية عمل نظام مصرفي يصلح للفقراء وبالأخص أهل الريف منهم، لذا توصل إلى أن توافر الموارد المالية للفقراء بشروط وأساليب مناســـبة ستتحقق نهضـــة تنمويـــة كبيـــرة (Alam & Getubig, 2010: 3)، وقد حقق بالفعل هذا المشروع نجاحاً في محافظة شيتاجونج (Chitagong) بين الأعوام (1976–1979)، وبمساعدة بنك بنغلاديش امتد المشروع إلى محافظة تانجيل (Tangail) ، وخلال المدة (1979–1983) امتد المشروع بنجاح إلى محافظات دكا (Dhaka) ورانجبور (Rangpur) وباتواخالي (Patugakhali)، وفي سبتمبر عام 1983 تحول المشروع إلى بنك مستقل باسم بنك غرامين (Grameen Bank)، كانت مســـاهمة الحكومـــة فيه من رأس المـــال المدفـــوع بنســـبة (60%) في حين كانـــت (40%) الباقيـــة مملوكـــة للمقترضين الفقـــراء، وفي العـــام 2007 قلصـــت نســـبة الحكومة إلى (6%) و (94%) للمقترضيـن (Yunus & Jolis, 2006: 3–8).

إن هذه الجهود الحثيثة لإنشاء بنك غرامين جاءت بهدف منح قروض صغيرة لتمويل مشروعات منزلية صغيرة غالباً ما تقوم عليها نساء، منطلقاً من مبدأ أساس، أن الائتمان حق من حقوق الإنسان، كالملبس والمأكل والمسكن، بشرط أن يوجه نحو القنوات الصحيحة، ليكون قادراً على تحطيم دائرة الفقر المفرغة (Alam & Getubig, 2010: 4).

2- تعريف بنك غرامين:

هو مؤسسة أسسها البروفيسور "يونس " في عام 1983 تحت اسم بنك غرامين (Grameen bank) وتعني بالبنغالية بنك القرية، ليكون بذلك أول بنك في العالم يقوم بمنح رؤوس أموال للفقراء فقط على شكل قروض من دون ضمانات مالية، ليأسسوا مشاريعهم الخاصة المدرة للدخل، تأسيساً على الضمان الجماعي المنتظم على شكل مجموعات مكونة من خمسة أفراد، ومراكز مكونة من ست إلى ثماني مجموعات (عبد العزيز ، خلف، 2018: 200).

وأهم ما يميز بنك غرامين عن البنوك التقليدية ما يأتي:

أ- يهتم بدوافع الزبون التي ينطلق منها للحصول على القرض.

ب- يملكه الفقراء والغالبية من النساء.

ج- يهدف بنك غرامين إلى توفير الخدمات المالية للفقراء.

د- يعطي بنك غرامين الأولوية للنساء الفقيرات، إذ إن (96%) من مقترضي البنك هم من النساء.

هـ- تتواجد فروع بنك غرامين في المناطق الريفية (Yusuf & Jazarie, 2012: 7).

ويحكم البنك نحو 16 قراراً شكلت ميثاق البنك، واتخذت تلك القرارات في ورشة العمل اليومية، وتعد دستور التنمية الاجتماعية داخل البنك، إذ يطلب من كل عضو في البنك أن يطبقها ويحفظها، وتتضمن تلك القرارات تعهداً بمبادئ عامة كالانضباط، والوحدة، والشجاعة، ورفض الظلم للنفس أَو للآخرين، والأدب، والتعاون، ولاسيما في أوقات الشدة، كما تشجع القرارات على الحرص والالتزام بنظافة البيئة والأطفال، وكذلك الحرص على مبادئ الصحة العامة كتطهير المياه المتوافرة أَو استعمال المياه النظيفة، والحرص على الطعام الصحي كالخضراوات، فضلاً عن إدخال التمرينات الرياضية في الاجتماعات الأسبوعية للمراكز، كما تشجع على تكوين أسرة صغيرة، وتعليم الأبناء، وإصلاح المسكن الذي دمر في الحرب، والسعي لبناء مسكن جديد (Islam, et al, 2012: 79) ، و كذلك تتضمن القرارات الحث على تنمية الموارد عن طريق الاستثمارات المشتركة والزراعة، وتقليل النفقات، وكذلك النهي عن عادة اجتماعية غير جيدة، كـ (Dowry)، وهو مقدار من المال تدفعه المرأة للرجل الذي سيتزوجها، وهو أشـــبه بالمهـــر (Rouf, 2012: 286).

ثانياً: أهداف بنك غرامين

تتمحور أهداف بنك غرامين حول العناصر الآتية:

1- تسهيل حصول الفقراء على الخدمات المالية، ومساعدتهم لكي يصبحوا منتجين، ولتحقيق الاعتماد الجماعي والفردي على الذات بهدف المساهمة في دعم مجتمعاتهم.
2- القضاء على استغلال المقرضين المرابين للفقراء.
3- خلق فرص العمل الحر للقوى البشرية الكبيرة المعطلة، جزئياً أَو كلياً (Strasser, 2014: 25).
4- جمع الفقراء داخل إطار تنظيمي، بحيث يستمدون قوتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال المساندة فيما بينهم.
5- إحداث النمو الواسع من خلال تغيير الفكرة السائدة التي تقول بأن "الدخل المنخفض يؤدي إلى مدخرات قليلة واستثمارات منخفضة تنتج بدورها دخلاً منخفضاً" ليتم تحويلها إلى نظام موسع يؤدي

فيه "الدخل المنخفض فضلاً عن القرض والاستثمار إلى دخل أكبر وائتمان موسع وزيادة في الاستثمار وارتفاع في الدخل" (Yunus O. M., 2006: 2).

ثالثاً: الهيكل الإداري والتنظيمي للبنك

تعد المجموعة أصغر وحدة بنائية في بنك غرامين، إذ تتكون كل مجموعة من خمسة أفراد، والوحدة التي تليها هي المركز ويتكون من 6-8 مجموعات، وهاتان الوحدتان هما وحدات للأعضاء أَو المقترضين فقط، والوحدة الآتية هي الفرع، و نجد أن الوحدات تعبر عن موظفين ومقترضين، فالفرع يتكون من 60 مركزاً أي يحوي من 360 إلى 480 مجموعة، أي (1800 – 2400) عميل، ويعمل في فرع البنك عدد 9 موظفين منهم 6 ميدانيين، ومدير فرع ومساعد له، ومرسال، وكل موظف ميداني يشرف على 10 مراكز، بمعدل مركزين في اليوم من أيام العمل الميداني عن طريق ما يعرف باجتماعات المراكز، والتي تعقد فيما يعرف بدور المراكز.

ويعد المركز نقطة التماس بين المقترضين وموظفي البنك، ومن هنا تنشأ أهمية المركز كوحدة بنائية، بالرغم من أن المجموعة تعد هي الوحدة أَو اللبنة الأساسية في بناء تنظيم المقترضين الأعضاء، لأن الفرع هو الوحدة البنائية الأساسية في بناء تنظيم الموظفين، لأنه وحدة التعامل بشكل مباشر مع العملاء، والوحدة الآتية هي مكتب المنطقة ويعمل في مكتب المنطقة 6 موظفين، ويشرف على سير العمل في 10 فروع، والوحدة التي تلي مكتب المنطقة هي مكتب القطـــاع ويعمل به 35 موظفـــاً، ويشـــرف على 9 مناطـــق، والوحـــدة الأخيرة هي المكتب الرئيـــس، ويشـــرف المكتب علـــى 11 قطاعـــا (Mamun, et al, 2019: 34) (Boysen & Sahlberg, 2008: 37-38).

أَما فيما يتعلق بالعلاقة بين الوحدات فكل وحدة ذات استقلال ذاتي، وينطبق ذلك على الوحدات من الفرع إلى القطاع، ودور الوحدات المشرفة يقتصر على إرشاد وتوجيه الوحدات التي تشرف عليها فقط، ولا يتم التدخل إلا في الحالات الطارئة فقط، والمسؤوليات في ذلك محددة وواضحة، فإذا حدث إنجاز في فروع ما؛ فإن التهنئة توجه إلى مدير الفرع لا إلى مدير المنطقة المشرفة، أَما إذا حدث في الفرع أمر مخالف، فإن الملام في ذلك مدير المنطقة لا مدير الفرع، وهذا الشكل من العلاقة بين الوحدات هو علاقة ضبط جودة الأداء من الوحدات الأكبر إلى الأصغر، يقابلها علاقة أخرى تستند على تدفق وثائق المعلومات الإدارية والمالية من الوحدات الأصغر إلى الأكبر (Rahman & Nie, 2011: 208).

رابعاً: رأس المال الاجتماعي

تمثل المجموعة والمركز الشكلان اللذان ابتكرهما البنك للاستفادة من شبكة العلاقات الاجتماعية، وهي الشبكة التي أصبح يطلق عليها حديثاً بمسمى رأس المال الاجتماعي، والمبنية على الدعم والثقة المتبادلين، وفي ذلك تبنى البنك نموذجاً اصطلح عليه تسمية "نموذج إكساب القوة"، إذ تم تعريف الفقر بأنه أحد أشكال التجرد من القوة، ومقابل ذلك وجد الحل من خلال الجهود الجماعية للحصول على القوة ذاتياً، ويعتمد هذا النموذج على التنظيم الذاتي للفقراء من أجل البقاء، وشبكة قوية من العلاقات الاجتماعية، ولابد من بلورة هذا وذاك في تنظيمات قوية للفقراء ضمن تنظيمات المجتمـع المدنـــي، وهذا ما يفعلـــه البنك من خلال المجموعـــة والمركـز (Hossain, 2013: 14).

خامساً: الرقابة المالية والادارية

الضبط الإداري والمالي هما قوام أي مؤسسة ناجحة، وبدونهما فإن مؤسسية العمل تفقد معناها، ورغم الأهداف الاجتماعية للبنك إلا أنها لم تكن مسوغاً للتهاون في هذا الأمر. وبتحليل مختلف جوانب البنك نجد أن الرقابة الإدارية والمالية تتم لعنصرين، هما الموظفين، والأعضاء.

ولتحقيق هدف الانضباط والاهداف الأخرى تم وضع الهيكل الإداري الذي ذكر سابقاً، وتوزيع تلك المسؤوليات عليه، ابتداءً من مسؤولية رئيس وسكرتير المجموعة، ثم مسؤولية رئيس ومساعد المركز، ثم مسؤولية موظف البنك الميداني الذي يتعامل بشكل مباشر مع الأعضاء. ومن ثم فإن المهمة الاولى لهذا الفريق تتمثل في الاتي:

1- تحقيق الانضباط للأعضاء في حضور وتنظيم الاجتماعات الأسبوعية.
2- ضمان انتظام الاعضاء في سداد أقساط صناديق الادخار والقروض.
3- ضمان تطبيق قرارات البنك الستة عشر.
4- حل المشاكل المتعلقة بمخالفة أي من النظم أو القواعد الست عشر.
5- معاقبة المخالفين بما منصوص عليها في لائحة البنك من جزاءات.
6- مهمة مدير الفرع متابعة كل ذلك (Rouf, 2018: 9-10)، فضلاً عن ضبط الأداء في الفرع بعنصرين، هما:

أ- عنصر التوثيق: فلا إجراء إداري أو مالي بدون توثيق.

ب- عنصر الشفافية: تجري التعاملات المالية في البنك سواء تسلُّم الأموال أو تسليمها أمام شهود من الأعضاء، ويتم تكرار عد الأموال أمام الجميع. ويقوم مديرو القطاعات بزيارات ميدانية لمكاتب الفروع والمناطق شهرياً لمدة ثمانية أيام، بما في ذلك لقاءات المراكز فضلاً عن ورش العمل مع الأعضاء (Alam & Getubig, 2010: 39).

سادساً: إجراءات الإقراض في البنك

في بادئ الأمر يتقدم العضو في المجموعة برغبته في الحصول على قرض، محدداً هدفه من ذلك شفهياً إلى أعضاء مجموعته الذين يناقشونه في طلبه، وفي قيمة القرض الذي يطلبه، وبعد المناقشة والموافقة يقدم رئيس المجموعة طلباً شفهياً إلى أعضاء المركز، إذ يحرر رئيس المركز أُنموذج طلب قرض باسم العضو وتوقيعه، ثم يقوم بتقديمه لموظف البنك في الاجتماع الأسبوعي للمركز (Yunus & Jolis, 2008: 58-59)، إذ يحرر موظف البنك نموذجاً لطلب القرض ويقوم بتقدم النموذجين لمدير الفرع الذي يجري العديد من الزيارات للمراكز والمجموعات التي جاءت منها طلبات القروض للتأكد من ملاءمة القروض المطلوبة للأغراض المرجوة، كما أنه يأخذ بنظر الاعتبار مدى التزام المجموعة بنظم البنك، ثم يقوم بإرسال طلبات القروض المختلفة إلى مكتب المنطقة، ويحق لمسؤول البرامج في مكتب المنطقة أن يرفض القروض كلياً أو أن يقلل من قيمها لكن ليس له الحق بزيادتها، وبناء على توصية من مسؤول البرامج في المكتب يعطي مدير المنطقة التفويض النهائي بصرف القروض (Moreno, 2010: 13).

بالرغم من أن الإجراءات تبدو طويلة، فإن تلك الخطوات من التقدم بطلب الحصول على القرض إلى تسليمه تستغرق من 3 إلى 7 أيام فقط، وعند وصول الموافقة من مكتب المنطقة يقوم مدير الفرع بسحب مبالغ القروض من أقرب بنك تجاري له والمودع فيه حساب الفرع، ويصرف القروض بعد الظهر في الأيام من السبت إلى الأربعاء، ويحضر مع كل عضو مقترض اثنان من الشهود هما رئيس المجموعة أو من ينوب عنه ورئيس المركز، ويوقعان مع المقترض على نماذج وأوراق الاستلام، ويقوم العضو المقترض بسداد القرض على شكل أقساط أسبوعية لمدة 52 أسبوعاً يضاف إليها المصاريف الإدارية والتي تقدر بقيمة 10.15 % من قيمة القرض، وتسلم الأقساط في اجتماع المركز الأسبوعي الذي يتم في الصباح الباكر (سعيد، 2007: 112).

ويتوجب على العضو الالتزام باستثمار القرض في الغرض المحدد من أجله في الأسبوع الأول بعد استلام القرض، وبعد ســـداد كامل القرض يحق للعضو الملتزم بحضور اجتماعات المركـــز والمنتظم في الســـداد والملتزم باســـتخدام القرض في الغرض المخصص له الحصـــول على قرض آخـــر (Akter & Jilu, 2020: 571).

سابعاً: الخدمات التي يمنحها البنك

تعد خدمة توفير التمويل للفئة الفقيرة بعد حرمانها من البنوك التجارية أهم ما يميز الخدمات الممنوحة دون الحاجة لوجود ضمان مالي من عقارات أَو ودائع، وأهم هذه الخدمات ما يأتي:

1-القروض الممنوحة:

إن الحصول على قرض من البنك يتم وفقاً لإجراءات ميسرة ولا تحتوي أي تعقيد، إذ لا تتجاوز هذه الإجراءات أكثر من أسبوع، فضلاً عن تنوع هذا القرض حسب الحاجة، إذ يقدم بنك غرامين ثلاثة أنواع أساسية من القروض وهي كما يأتي:

أ- القرض العام General loan: وهو النوع الأساس من قروض البنك، ويحق لجميع أعضاء البنك الحصول عليه، والحد الأقصى له (10000) تاكا[1]، ويستخدم لجميع أغراض الاستثمار الفردي (Yunus, 2004: 4079).

ب- القرض الموسمي Seasonal loan: والغرض الاساس منه هو دعم الزراعات الموسمية، وله نوعان: فردي، والحد الأقصى له (3000) تاكا ترد خلال ستة أشهر او في موسم الحصاد، والنوع الاخر الجماعي ويبلغ حده الأقصى 10000 تاكا للمجموعة، و135000 تاكا للمركز المكون من 6 مجموعات (Mutesasira, 2002: 3).

ج- قرض الأسرة Family loan: وتحصل الأسرة على هذا النوع من القروض عن طريق المرأة وهي المسؤولة عنه قانوناً، ويتم إطفاؤه على شكل أقساط أسبوعية خلال عام واحد، والحد الأقصى له 30000 تاكا، ومن شـــروطه أن تكـــون المرأة قد ســـبق لها الاقتراض من البنك أربع مـــرات (ضو، محمد، 2020: 149).

([1]) التاكا (TK) هي عملة بنغلاديش الرسمية، يتحكم بنك بنغلاديش، وهو البنك المركزي للدولة بإصدار العملة، باستثناء فئة التاكا الواحدة والتاكاتين، والتي تقع تحت مسؤولية وزارة المالية في حكومة بنغلاديش، والدولار الواحد يساوي 85.73 تاكا.

2- الصناديق الادخارية Savings funds:

وهي الصورة الثانية من صور الخدمات التي يقدمها البنك، وأهم هذه الصناديق هي ما يأتي:

أ- صندوق ادخار المجموعة Group provident fund: وهو صندوق ادخاري إلزامي لكل عضو من أعضاء المجموعة، ويتم السداد فيه بدءاً من أسبوع التدريب الذي يسبق الموافقة على المجموعة واعتمادها، ويستمر سداد الأقساط أسبوعياً بمقدار 2 تاكا، وتلك المدخرات تجمع في حساب خاص، وتدار الأموال التي فيه بوساطة المجموعة بمبدأ الإجماع، ويضاف إلى تلك المدخرات ضريبة المجموعة وهي بنسبة (5%) من القروض الفردية، فضلاً عن التعزيرات التي يتم فرضها على من يخرق إحدى النظم المعمول بها، ويحق لأي عضو في المجموعة الاقتراض من الصندوق لأي غرض استهلاكياً كان ام استثمارياً، بشرط موافقة بقية الأعضاء، وعند بلوغ قيمة مدخرات الفرد في الصندوق (100) تاكا يحق له شراء سهم واحد من أسهم البنك، يستحق عليه نسبة معينة من الأرباح السنوية للبنك، وقد بلغت المدخرات في صناديق ادخـــار المجموعـــات وفقا لتقـــرير نيســـان عام 1997 ما يعـــادل (143) مليـــون دولار (ضو و محمد، 2020: 154).

ب- صندوق الطوارئ Emergency fund: وهو نوع من الغطاء لتأمين حالات التخلف عن السداد والعجز والوفاة وغيرها من الحوادث، وتتكون موارد هذا الصندوق من الرسم الإجباري الذي يدفع من قبل المستفيد بنسبة (0.005) من القروض التي تزيد قيمتها عن (1000) تاكا، وأن ما يحصل عليه العضو من الصندوق يحدد مقداره بعدد المرات التي يحصل عليها العضو على قروض من البنك، فالعضو الذي تمكن من الحصول على قرض واحد باستطاعة أسرته الحصول على (500) تاكا، في حين تحصل أسرته على مبلغ (5000) تاكا وهو الحد الأقصى لمن اقترض سبعة قروض (Dowla, 2007: 11-12).

ج- صناديق أخرى: إلى جانب صندوقي الطوارئ والمجموعة هناك صناديق أخرى كصندوق المدخرات الخاصة، وصندوق رفاهية الأطفال، وتلك الصناديق التي تعتمد على الادخار الجماعي، إذ يشجع البنك أعضاءه على الادخار الفردي الاختياري من الفوائض في دخولهم في حساب للمدخرات الشخصية.

ومن المفيد هنا التطرق إلى صندوق المدخرات الخاصة، وهو صندوق اختياري للادخار على مستوى المركز تكون مساهمة العضو فيه بمبلغ من 1 إلى 5 تاكا كل أسبوع وفقاً لما يقرره أعضاء المركز (سعيد، 2007: 80).

3- خدمات أخرى:

يقدم بنك غرامين العديد من الخدمات التي تساعد في تحسين نوعية الحياة، وذلك من خلال المداخل الآتية:

أ- المدخل الإسكاني: يمنح البنك ثلاثة مستويات من قروض الإسكان للأعضاء حسب عدد سنوات العضوية، المستوى الأول يؤهل العضو للحصول على (650- 750) تاكا للقيام بإصلاح المسكن بعد مرور عامين من العضوية، أما المستوى الثاني فيسمح للعضو بالحصول على قرض قيمته (10000) تاكا، وذلك بعد مرور ثلاث سنوات من العضوية، أما المستوى الثالث والأخير تتراوح قيمة القرض فيه بين 13000 إلى 20000 تاكا ، وذلك بعد مرور خمس سنوات من العضوية، ويتم سداد قروض الإسكان على شكل أقساط أسبوعية في مدة لا تتجاوز العشر سنوات وإن كانت غالبا لا تتجاوز السبع سنوات (Rahman & Nie, 2014: 210).

ب-المدخل الصحي: وذلك عن طريق برنامج غرامين الصحي، والذي تقوم به مؤسسة غرامين ترست (Grameen Trust)، ويهدف إلى تقديم الرعاية الصحية للفقراء الذين لا يستطيعون الحصول عليها، وكذلك رفع المستوى من الوعي الصحي لديهم، ويركز البرنامج على الوقاية وتحسين الصحة (Islam, 2005: 6).

ج- المدخل التعليمي: ويتم ذلك عن طريق صندوق رفاهية الأطفال الذي يصبح إجبارياً بعد القرض الثاني، ويساهم العضو فيه بمبلغ (1) تاكا أسبوعياً، وتستخدم موارد الصندوق في تجهيز وبناء فصل ذي حجم متوسط أو مدرسة لتعليم الأطفال ذات فصل واحد في كل مركز (Hasan, 2020: 15-16).

د- برنامج إعادة التأهيل بعد الكوارث: ويتضمن هذا البرنامج ما يأتي:

(1) تأمين ما هو أساسي من الاحتياجات الغذائية عن طريق قرض للمخزون الغذائي تتراوح قيمته بين 300 إلى 500 تاكا تسدد على شكل أقساط أسبوعية.

(2) قروض تستخدم لاستعادة رؤوس الأموال تصل قيمتها إلى (2000) تاكا للعضو مع تجميد مصاريف القروض غير المسددة، ويقوم العضو بتحديد قيمة القسط الذي باستطاعته سداده على أن لا يقل عن (10) تاكا اسبوعياً.

(3) إعادة دمج أولئك الأعضاء عن طريق ورشـــة عمل لمدة 10 أيام للتذكير بقواعد ونظـــم البنك مع إعادة تكوين المجموعـــات، وأيضاً يتضمن البرنامج قروضـــاً لإحياء الأراضـــي الزراعيـــة، وأخـــرى لإحياء الثروة الحيوانية، وكذلك قروضـــاً لآلات الزراعـــة والـــري (ولد احمد و دراوسي، 2021: 417).

هـ- برنامج ورش العمل: يضم البرنامج (17) نوعاً مختلفاً من الورش الخاصة بالمقترضين، ويتم 90% من هذه الورش على مستوى الفروع، وخلال العام تنظم (250) ورشة على مستوى القطاع، تتراوح مدة الورشة بين يوم الى سبعة أيام، ثلاثة أرباع تلك الورش للنساء والربع المتبقي للرجال، واكثر الورش أهمية هي ورشة الأيام السبعة، وهي تمثل اساس برنامج التنمية في البنك، وتنفذ على مستوى الفروع للنساء أعضاء المراكز، ويحضرها (30) شخصاً من رؤساء المجموعات أو نوابهم أَو رؤساء المراكز أَو نوابهم، وتعقد الورشة في الفرع مرة كل عامين وبإشراف مسؤول التنمية الاجتماعية بمكتب القطاع أَو المنطقة، وعادة ما يزور الورشة كبار المسؤولين ومدير القطاع الذين يشاركون في أعمال الورش بفعالية مستهدفين ثلاثة أهداف: بناء الثقة، ونقل المعلومات وتبادلها، ورفع المعنويات. وخلال البرنامـــج تلقى عدة محاضرات في التغذية والصحة وتنظيم الأســـرة (Alam & Getubig, 2010: 21).

ثامناً: التطور المهني لبنك غرامين

بدأ بنك غرامين صغيراً ونما ببطء، غير أنه أثبت للعالم أجمع أن الفقراء يستحقون الثقة الائتمانية، لكن المشكلات التي واجهها بنك غرامين في أواخر التسعينات أدت إلى قيام كبار موظفيه بالعديد من التجارب مع المنتجات والأساليب الجديدة لإدارة منح الخدمات، وبحلول أوائل عام 2001 تم توحيد هذه المنتجات، وأعلن البروفيسور يونس إطلاق "غرامين 2" إذ تم استبدال المنتجات السابقة للبنك بمجموعة جديدة وبشروط مختلفة، بحيث تلبي طلب العميل؛ ويجب أن تكون مربحة للبنك، وبين مارس 2001 وأغسطس 2002 ، تم تحويل جميـــع فروع بنك غرامين البالغ عددها 1200 فرع إلى منتجات وأنظمة غرامين 2 (HULM, 2008: 8)، وتظهر اهم الفروقات بينهما في الجدول الآتي:

الجدول (1): التطور من غرامين (1) إلى غرامين (2) لنظام أكثر مرونة واستجابة

غرامين 1	غرامين 2	أسباب التغيير
لا وجود لمخصصات ادخار من أجل المعاش	إيداع المقترضين مبلغا نقديا ثابتا كل شهر في نظام للمعاشات	مساعدة المقترضين على بناء شبكة ضمان عند التقاعد
نظام الادخار موحد بحجم واحد للجميع	خطط الادخار مختلفة لتناسب احتياجات الأعضاء الفردية	تشجيع الادخار للمنافع الاقتصادية والاحتياجات الخاصة ممتدة الأجل
لا وجود لأي حملات لتجميع المدخرات من غير الأعضاء	حملات نشطة وواسعة لتجميع المدخرات من غير الأعضاء	مساعدة البنك في تمويل القروض المستقبلية بشكل مستمر
قروض لسنة واحدة بأقساط سداد ثابتة	إمكانية اختلاف فترة القرض وحجم الأقساط	تمويل منتجات الإقراض وفق ظروف وحاجات الأفراد المتغيرة
حد إقراضي للفرع كله	حدود متعددة تختلف باختلاف القرض وفق المدخرات ومقاييس اخرى	تحفيز ومكافأة الاقتراض الجيد وأساليب السداد من قبل الاعضاء
مسؤولية العائلة عن قروض الفرد المريض	صناديق ادخارية تضمن استرداد القرض في حالة الوفاة	عدم تحميل العائلات أعباء القروض بعد الوفاة
يتحول المقترض إلى مفلس في فترة 52 أسبوع في حالة عدم سداد القرض	يتحول المقترض إلى مفلس في فترة ستة أشهر في حالة عدم وفائه بالتزاماته	إنشاء نظام الانذار المبكر للمشكلات المحتمل أن يعترض لها المقترضون
تمول فروع البنك الجديدة عن طريق قروض من المكتب الرئيسي بفائدة 12%	اعتماد الفروع الجديدة على التمويل الذاتي منذ اول يوم لإنشائها عن طريق المدخرات	التأكد من أن الفروع تعتمد على الاكتفاء الذاتي بسرعة

Source: Yunus, M. (2009). Creating a world without poverty: Social business and the future of capitalism. New York. Public Affairs.P64.

تاسعاً: تقييم تجربة بنك غرامين

تتمثل شـــروط التكرار الناجـــح لتجربة بنك غراميـــن في العناصـــر الأساســـية الآتية: (Islam, 2019: 13) (Alam & Getubig, 2010: 8)

1- التركيز الكبير على الفقراء وحدهم.

2- جعل الأولوية في عضوية البنك للنساء الريفيات الفقيرات.

3- وضع إجراءات وشروط إقراض ملائمة تمكن الفقراء من ممارسة أعمال مدرة للدخل.

4- دعم الأنشطة الفردية المختارة من قبل الشخص لتدر عليه دخلاً.

5- منح قروض صغيرة يتم سدادها على شكل أقساط اسبوعية، مع إمكانية الحصول على قروض جديدة في حالة الانتظام في السداد.

6- وضع نظام قروض شديد وإشراف متلاصقين.

7- تطبيق مبدأ الشفقة بلا صدقات.

8- تشجيع الادخار الفردي.

9- تنفيذ برنامج التنمية الاجتماعية.

10- تدريب العاملين على الإدارة العملية الصارمة.

11- حماية صندوق الإقراض من التضخم.

12- إدارة مؤسسية ناجحة تعمل على ضمان استقرار السياسات دون تأثير تقلبات الإدارة الفردية.

مع مراعاة وجود مرونة تسمح بتغيير بعض الإجراءات والأساليب بما يتلاءم مع ظروف بلد التطبيق المحلية في إطار من الالتزام بنمط غرامين.

عاشراً: الآفاق المحلية والعالمية لتجربة بنك غرامين

تنمو كل تجربة إنسانية ناجحة نمواً مطرداً بشرط توافر الإخلاص، والتجرد، وحسن الإدارة، والمثابرة من قبل القائمين عليها، وإذا توافرت الظروف والبيئة التي تساعد على هذا النمو، وهذا هو شأن تجربة بنك غرامين، إذ توافرت لها من قبل القائمين عليها الصفات سابقة الذكر، فكانت بكل المقاييس تجربة ناجحة، إذ إن صداهـــا تعدى المحلية إلى العالمية، فشـــهدت نســـخاً وتكراراً في العديـــد من دول العالـــم (سعيد، 2007: 163).

1- آفاق التجربة محلياً:

انطلق البنك عن طريق ما يعرف بأسرة مؤسسات غرامين، وهي إحدى عشرة مؤسسة تعمل في مجالات تنموية متعددة، ومن بين هذه المؤسسات نذكر:

أ- مؤسسة غرامين كريشي (Grameen Krishi Foundation): أُسست هذه المؤسسة وظهرت للوجود عام 1991 لتوسيع ومواصلة قاعدة العمل الذي بدأ في عام 1988، وتعمل هذه المؤسسة مع المزارعين في الجزء الشمالي من بنغلاديش وفي محافظة "تانجيل"، ومن بين أهداف هذه المؤسسة: دعم صغار المزارعين بتوفير المستلزمات الزراعية بأسعار معقولة، وإدخال التكنولوجيا

الحديثة لتحســـــين نظام الري، فضلاً عن تقديـــم المســـاعدة للمزارعين لزيـــادة محاصيلهـــم (Mele, et al, 2005: 233)

ب-مؤسسة غرامين أدوج (Grameen Uddog): أنشئت هذه المؤسسة لتقوم بمساعدة النساجين الذي لا يتعدى دخلهم اليومي دولاراً واحداً، وهي مؤسسة لا تهدف للربح، فالربح إن وجد لا يوزع على مديري المؤسسة بل يرد ليستخدم كرأسمال للمشروع، وهدف المؤسسة الأول هو أن تحيي صناعة الأعمال اليدوية وإدارتها إدارة حديثة، بحيث تكون صناعة النسيج في بنغلاديش موجهة للتصدير، وأن المساعدة تتمثل في: الإمداد برأسمال تشغيلي على شكل أصباغ وغزل، وجلب واستحداث التصميمات الحديثة، والقيام بالخدمات التسويقية خارج وداخل القطر (Chiam, 2001: 205).

ج-مؤسسة غرامين ترست (Grameen Trust): نتيجة النجاح الذي حققه بنك غرامين عن طريق وصوله إلى الفقراء وخدمتهم عن طريق الائتمان، بدأ التفكير من قبل الكثير من الناس والمنظمات في طريقة غرامين، ويتبعون قواعده في عملهم، هذا ما جعل الكثير من الطلبات للمساعدة والتدريب، وتلبية لهذه الطلبات العديدة وجدت مؤسسة غرامين ترست عام 1989، وهي مؤسسة لا تهدف إلى الربح، ومن أهم أهدافها تشجيع ودعم البرامج التي تهدف إلى تقليل الفقر والتي تتخذ من غرامين أُنموذجا لها، وتوفير الدعم الفني والتدريب للمنظمات الدولية والمحلية الهادفة لتكرار تلك التجربة، فضلاً عن البحث والتشجيع أَو القيام بالتجريب لإيجاد سبل التغيير الاقتصادي والاجتماعي في حياة الفقراء (Islam, 2015: 2).

2- آفاق التجربة عالمياً:

أوجدت تجربة بنك غرامين علاجاً لمشكلة قديمة بفكر جديد على الأقل محلياً، مما سمح لها أن تكون تجربة ذات طابع فريد من نوعها، مما جعلها تتعدى الحدود البنغالية إلى العالمية، ومن أجل تكرارها خصص القائمون على البنك برنامجاً كبيراً في إطار مؤسسة غرامين ترست (Grameen Trust) لتكرار نمط بنك غرامين، إذ تقوم المؤسسة عن طريق هذا البرنامج على تشجيع ودعم مشاريع تكرار تجربة بنك غرامين في جميع أرجاء العالم، من خلال دمج القائمين على تجارب التكرار في بيئة غرامين عن طريق إقامة الحوارات، وحتى عام 1996 نظمت المؤسسة بالتعاون مع بنك غرامين حواراً دولياً شارك فيه ما يقارب 367 شخصاً من 62 دولة مختلفة، فضلاً عن قيامها بالتدريب المكثف على إجراءات التشغيل المتعلقة ببنك غرامين، وهو شرط أساس للتكرار الناجح لنمط البنك، وحتى عام 1996 قامت بتدريب ما يقارب 271 شخصاً من 64 منظمة مختلفة تعمل في 26 دولة (Islam, 2005: 51).

هناك مطالب متزايدة للإفادة من التجربة في مختلف بلدان العالم، والواقع أن نجاح تطبيق التجربة يتطلب الأخذ بالخطوط العريضة لها دون الالتزام الحرفي بتفاصيلها التي تناسب البيئة البنغالية، وقد لا تناسب البيئات الأخرى، على سبيل المثال التركيز فقط على المرأة كشريحة مستهدفة لتقديم القروض، قد يكون ذلك مرفوضاً أو غير مقبولٍ في بيئات أخرى بدرجة تقبله في البيئة البنغالية، كذلك الأمر بالنسبة لنوعية القروض وشرائحها وطرائق السداد، يمكن أن يدخل عليها تعديلات بحيث تناسب ظروف المتعاملين مع البنك في بعض البيئات، وربما يكون من الأفضل تقديم القروض بلا أية فوائد، خاصة في الحالات التي تقوم على رأسمال جله من المعونات، ويمكن أن يفتح الباب أمام المقترض بعد سداد قيمة القرض بتقديم تبرع اختياري للبنك، أما العناصر الأخرى الرئيسة التي ساعدت على نجاح التجربة، مثل الشفافية والمؤسسية واللامركزية والتطوير المستمر والتصدي للمشاكل بحلول واقعية وغيرها من أسس نجاح هذه المشاريع، فهي بالضرورة مطلوبة إذا أريد تطبيق هذه التجارب في أماكن أخرى، ونتج عن ذلك تجارب عدة في بلدان مختلفة سنتطرق لبعض منها فيما يأتي:

أ- التجربة اليابانية:

تمثل المؤسسات المتوسطة والصغيرة النسبة الكبيرة من حيث عدد المؤسسات في الاقتصاد الياباني في مجالات النشاط المختلفة، وقد بلغت (99.1%) من إجمالي المؤسسات عام 1991، وساهمت بتوفير فرص عمل لـ(79.2%) من العاملين في المجالات المختلفة (73.2%) للعاملين في مجال التصنيع، كما بلغ إجمالي صادراتها إلى صادرات قطاع الصناعة (51.7%). تعود هذه النتائج بالأساس إلى سياسة الحكومة اليابانية التي انتهجتها والتي تركز على تقديم كل المساعدات الفنية والإدارية والتمويلية والتجارية والتسويقية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال عدة بنوك منتشرة في جميع أنحاء البلاد، فتهتم التجربة اليابانية بتقديم الدعم المالي وعدم الالزام لهذه المؤسسات بتقديم أي ضمانات، ومعاملتها معاملة ضريبية خاصة، كما أن اغلب هذه المؤسسات تبيع منتجاتها إلى الشـــركات الأُم لا إلى المســـتهلك النهائي مباشرة، والشـــركات الأُم هي التي تقوم بتقديم الدعـــم المالي للمؤســـسات الصغيرة والمتوســـطة (Régnier, 2007: 8-10).

ب- التجربة التونسية:

تعد التجربة التونسية في مجال دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة من التجارب المتميزة على مستوى الوطن العربي، إذ تم إنشاء البنك التونسي للتضامن عام 1997 كبنك متخصص في تمويل المشروعات الصغيرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة برأس مال مساهم من كلا القطاعين العام والخاص.

إن أبرز أهداف البنك هو الإسهام في الحد من العمالة المهاجرة ومعالجة البطالة، بدعم أصحاب المشاريع الصغيرة الذين ينقصهم التمويل، من أصحاب الحرف والمهن وحاملي شهادات التعليم العالي والتعليم المهني، من خلال منحهم قروضا متوسطة المدى او قصيرة، بشروط ميسرة.

وأُنشئ الصندوق الوطني لضمان الإقراض عام 2003، والذي يهتم بضمان الأشخاص غير القادرين على تأمين ضمان لقروضهم عند تمويل مشروعاتهم، ثم بعد ذلك أُنشئ بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2006 من أجل دعم المشاريع التكنولوجية والصناعية الرائدة والمشاريع التي تعمل في مجال الطاقة المتجددة (ابو شنب، 2015: 220).

ج- تجربة بنك الأمل-اليمن:

بنك الأمل للتمويل الأصغر هو مؤسسة غير هادفة إلى الربح، يسعى لتقديم خدمات مالية مستدامة للأسر اليمنية ذات الدخل المنخفض والمحدود، وبخاصة لأصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة التي تدر دخلاً على أصحابها، وقد بدأ بنك الأمل مزاولة نشاطه رسمياً في عام 2009، ويعد أول بنك للتمويل الأصغر في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وتعد عملية إنشاء البنك تتويجاً لجهود الصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD)، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (AGFUND)، ومساهمة من القطاع الخاص، ويقدم البنك خدمات مالية شاملة (ادخار، تمويلات، تحويلات، تأمين، إلخ) للفئات المستهدفة التي لا تستطيع الحصول عليها من القطاع المصرفي (المعمري، 2013: 4).

د- تجربة بنك العدالة -كينيا:

بدأ العمل في بنك العدالة في كينيا عام 1984 كجمعية إسكان ثم بعد ذلك تطور إلى بنك يقوم بمنح قروض متناهية في الصغر تستهدف بشكل أساس الطبقة الفقيرة، وهو يعد من أنجح البنوك في إفريقيا؛ وذلك لعدة أسباب منها:

(1) يحتفظ بما يزيد عن 2.8 مليون شلن[1] وهي تشكل نحو 48% من إجمالي الحسابات في البنوك الكينية.

(2) يعد من أكثر البنوك في المنطقة من حيث كفاية رأس المال.

(3) يتفرد هذا البنك بنقل خدماته إلى الجمهور بسهوله، ومرونة، وأسعار رخيصة.

[1] الشلن: هي العملة الوطنية في كينيا والمعتمدة منذ عام 1966 بعيد استقلالها عن المملكة المتحدة.وينقسم الشيلينغ الكيني إلى 100 فلس (1دولار=80.8 شلن).

(4) تمتد الخدمات المالية لبنك عبر 90 فرع، ومازالت في توسع مستخدماً التقنيات الحديثة عبر التعامل بالأنترنت وماكينات الصراف الآلي ونقاط البيع (Ali, 2015:124).

هـ- تجربه أمريكا اللاتينية- بانكو سول (Banco sol):

تم إنشاؤه في بوليفيا عام 1992 كبنك يختص بتقديم خدمات الإقراض الأصغر لرواد الأعمال الصغيرة، إذ بدأ كمنظمة غير ربحية ثم بعد ذلك تم تحويلها إلى مؤسسة مصرفية تجارية ساعدت بشكل ملحوظ على انتشال عدد كبير من الأفراد والعوائل من الفقر من خلال القروض التي منحت.

وقد استفادت المؤسسة من تحويلها إلى مؤسسة مصرفية تجارية في جذب أكثر من ثلث مقترضي النظام المصرفي على مستوى بوليفيا (Lal & Lobb, 2016:2).

أحد عشر: تأثير بنك غرامين في التخفيف من حدة الفقر في بنغلاديش

انتقلت الحكومة البنغالية في بداية الثمانينات من نموذج الحكم التقليدي الذي توغلت جذوره في أساليب غير مرنة ومركزية للعمل، وبدأت بالتعاون مع قطاع المنظمات غير الحكومية (القطاع الخاص) بشكل متزايد في عملية تنمية البلاد، وقد مكن هذا التحول المنظمات غير الحكومية وهيئات القطاع الخاص والمجتمعات المدنية من المشاركة في مهام الدولة، وتنفيذ السياسات، وعمليات اتخاذ القرار، والمناصرة، والتدريب والقيام معاً بصياغة تشريعات وإعداد ورقات سياسية، والقيام بتحديد المجالات الواجب التدخل فيها، وقد امتاز هذا التوجه بأنه يجسد عملية بناء لمجتمع يقوم على التعددية والديمقراطية، وإلى جانب القضايا القانونية وحقوق الإنسان، تتعاون الحكومة مع المنظمات غير الحكومية في الأنشطة الإنمائية الرئيسة، ويتم تنفيذ الأنشطة في مجالات منها: الزراعة، وتنظيم الأسرة، والرعاية الصحية، والتعليم الثانوي والابتدائي، والتعليم غير النظامي، وحماية البيئة والتدريب المهني والتنمية المجتمعية والريفية (الامم المتحدة، 2008: 17).

ساعدت بنغلاديش (50) مليون شخص على انتزاع أنفسهم من الفقر خلال عقدين، وقلصت نسب الفقر من (44.2%) عام 1991 إلى (18.5%) عام 2010، إذ تراجعت معدلات الفقر أكثر، بحسب تقديرات البنك الدولي بلغت (13.8%) عام 2015. كما انخفضت نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (1.9 دولار/ يومياً) من (34.8%) عام 2000 إلى (14.8%) عام 2016، كما ان جهود "بنك الفقراء" لمكافحة الفقر ترجع إلى أن بنغلاديش يعيش فيها نحو (35.6%) من السكان البالغ عددهم 163 مليون نسمة تحت خط الفقر، يضاف إلى ذلك (20%) آخرون على حافة الفقر، وتزداد حدة الفقر في القرى، إذ

إن (76.61% من الســـكان يعيشـــون في القرى) ففيها ترتفع البطالـــة وتنخفض الخدمـــات، مما ادى إلى نـــزوح الكثير من الناس إلى المـــدن بحثاً عن فرص عمـــل (ضو، محمد، 2020: 145).

وتستعمل أغلب الأبحاث طريقتين في قياس تأثير التمويل متناهي الصغر على الفقر، الأولى من خلال تأثير القرض على دخل ونمط استهلاك الفقير، وهذه الطريقة التي تم استخدامها في أوائل الثمانينات كما في البحث الذي أجراه "المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية" في واشنطن بعنوان "أهمية الائتمان في التخفيف من الفقر الريفي بنك غرامين في بنغلاديش"، والثانية من خلال قياس مستوى التغير في إدراك الأعضاء المقترضين ومدى قدرتهم في تحسين ظروفهم الاقتصادية، ففي دراسة "المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية" وجد أن (91%) من أعضاء بنك غرامين بعد انضمامهم إلى البنك قاموا بتحسين ظروفهم الاقتصادية.

كذلك فإن معظم الأبحاث الحديثة استخدمت الاستهلاك والدخل كمتغيرات مستقلة لقياس أثر برامج التمويل متناهي الصغر على الفقراء، وباستخدام هذا المقياس توصل معظم الباحثين إلى أن مؤسسات التمويل متناهي الصغر يمكن أن يكون لها التأثير الإيجابي في الحد من مشكلة الفقر، فقد توصل كل من (Khandker & Chowdbury) في دراسة قاموا بها عام 1996 حول تأثير بنك غرامين على الفقراء إلى نتائج مهمة، إذ وجد الباحثان انخفاضاً كبيراً في معدلات الفقر لجميع الأعضاء المشاركين في برامج تمويل هذه المؤسسة، وتوصلوا في دراستهم إلى أن (76%) من الفقراء في القرى التي كانت محل الدراسة في بنغلاديش والذين حصلوا على قرض واحد أو لم يحصلوا على قروض من بنك غرامين ما زالوا تحت خط الفقر، في حين (57%) من الفقراء في نفس تلك القرى ممن حصلوا على خمسة قروض فأكثر من البنك قد تجاوزوا خط الفقر، وبذلك توصلوا إلى أن معدل الفقر يتناقص بزيادة مدة العضوية. فالأسر تحت خط الفقر المدقع والتي شاركت في برامج إقراض بنك غرامين انخفض الفقر لديها بنسبة (9%)، أما الأسر التي بمستوى أعلى من خط الفقر المدقع فقد نجحت في تخفيض معدل الفقر لديها بنسبة (18%)، في حين كان انخفاض معدل الفقر لدى الأعضاء الذين لم يتجاوزوا 3 سنوات او الجدد أقل من ذلك (Develtere & Huybrechts, 2002: 8).

وفي بحث أجراه "البنك الدولي" عام 1998 بعنوان "تقييم تأثير القروض الصغيرة على الفقر في بنغلاديش"، توصلوا فيه إلى نفس النتائج، وقد أكد البحث الأخير على أن الفقر يتناقص مع ازدياد عدد القروض. وذهب الباحثان (Chowdbury & Khandker) في بحثهم "برنامج الائتمان المستهدف والفقر في المناطق الريفية في بنغلاديش" إلى أبعد من ذلك في دراستهم لبنك غرامين، إذ توصلوا إلى زيادة في

صافي ثروات الأعضاء وارتفاع إنفاقهم، ولاسيما النساء إذ سجلن نتائج أعلى من الأعضاء من الرجال فيما يتعلق بالإنفاق، وأن الفقراء المشتركين في البرامج الإقراضي لبنك غرامين والذين يعانون من الفقر (المدقع) يحتاجون إلى ما يقارب الخمس سنوات حتى يتمكنوا من تجاوز خط الفقر المدقع، وثمانية أعوام قبل أن يتمكنوا من العمل بشكل مستقل عن البنك، وأن (5%) من مقترضي البنك يتجاوزون خط الفقر المدقع في كل عام (Develtere & Huybrechts, 2002: 9).

إن الهدف الرئيس لبنك غرامين هو توفير فرص عمل للطاقات غير المستغلة عن طريق توسيع التسهيلات الائتمانية للفقراء الموجهة لدعم المشاريع الصغيرة بهدف تمكين الفقراء، وكان لبنك غرامين تأثيراً واضحاً على العاطلين لإيجاد فرص عمل لهم، فضلاً عن تأثير البنك على العاملين لزيادة ساعات العمل عن طريق إيجاد فرص عمل إضافية لهم، ففي البحث الذي أجراه "المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية" في واشنطن بعنوان "أهمية الائتمان في التخفيف من الفقر الريفي بنك غرامين في بنغلاديش" والذي شمل (975) عضواً في غرامين، منهم (441) رجال و(534) نساء، وكان الهدف من هذ البحث هو بيان مدى قدرة البنك على خلق فرص عمل للعاطلين، وكذلك مدى قدرته على حث أصحاب المهن للبحث عن فرص عمل إضافية، وقدرته على تحفيز النساء للمشاركة في العمل، وتوصل البحث إلى أن هناك ما يقارب (31%) من المقترضين كانوا عاطلين عن العمل قبل المشاركة في البرامج الإقراضية للبنك وبعد مشاركتهم فيه انخفضت النسبة إلى (11%) (Alam & Getubig, 2010: 61).

وتوصل البحث إلى أن معظم النساء كن عاطلات عن العمل قبل مشاركتهن في برامج الإقراض، فنحو (50%) منهن لم يكن لهن أي عمل مدراً للدخل، وبعد المشاركة فيه انخفضت نسبة النساء العاطلات إلى (20.8%)، أي أن البنك استطاع إيجاد فرصة عمل لما يقارب (56%) من النساء العاطلات في ضمن عينة البحث، واغلب النساء العاطلات توجهن للعمل في مجال الصناعات الصغيرة والتجارة.

وبالنسبة للرجال فإن نسبة العاطلين ضمن العينة كان (6.6%)، وقد انخفضت النسبة إلى (0.0%)، أي أن الرجال الذين كانوا عاطلين عن العمل قبل المشاركة في البرامج الإقراضية جميعهم وجدوا فرص عمل جديدة، ويُلحظ أن معظم العاملين من الرجال في الزراعة مقابل أجر يومي قد تركوا العمل وبدأوا أعمالهم الخاصة، أي (91%) منهم تركوا هذه المهنة ومعظمهم بدأوا العمل في مجال تربية الماشية والتجارة، وهذا الانخفاض يكون له أثر إيجابي على أجور العاملين ممن لم ينضموا إلى برامج القروض وبقوا في مجال الزراعة، وذلك بسبب فتح فرص عمل جديدة في مجالات أخرى مما أدى إلى تخفيف الزخم على

هذا المجال، وأوضح البحـــث أن قروض البنك كان لها الأثـــر الإيجابي في زيادة عـــدد أيام العمـــل لـــدى المقترضين بعـــد حصولهـــم على هـــذه القـروض (Alam & Getubig, 2010: 62-64).

وقد ساعد بنك غرامين الكثير من الفقراء على تجاوز خط الفقر، ويواصل البنك الوقوف بجانبهم لتمكينهم وتحسين حياتهم، عن طريق برنامج قروض المشاريع الصغيرة، والتي بلغ عددها (8،716،982) قرضاً للمدة (1991-2016)، وتم صرف ما مجموعه (4.05) مليار دولار في إطار هذه الفئة من القروض، وبحسب التقرير السنوي للبنك عام 2016 فإن أغلب الأموال التي تم صرفها ضمن برنامج قروض المشاريع الصغيرة موجهة للمحلات الصغير (الدكاكين) بنسبة (35%) ، بعدها تأتي الزراعة بنسبة (20%)، علماً إن معظم الذين حصلوا على هذه القروض كانوا يعملون بأجور يومية في الزراعة، وبعد ان حصلوا على القروض أصبحوا من رواد الاعمال وارتفعت ثروتهم وأسهموا في تشغيل غيرهم مما كان لهذه القروض الأثـــر الإيجابـــي في تمكين الفقـــراء عن طريق إيجـــاد فرص عمـــل جديدة لهـــم. (Grameen Bank, 2016: 30)

قام البنك كذلك بتقديم القروض لتمويل شراء مساكن جديدة أو إعادة تأهيل المنازل القائمة أَو بناء منازل جديدة. ومنذ عام 1984 والبنك يقدم قروضاً للإسكان بسقف اعلى للقرض (765) دولاراً، وقد وصل عدد المنازل التي بنيت بتمويل البنك منذ عام 1991 حتى نهاية عام 2016 نحو (702،730) منزلاً، وبذلك أسهم البنك في تأمين السكن لنحو (700) ألف أُسرة منهم من كان يسكن في منزل لا يصلح للسكن أَو كان بلا منزل (Grameen Bank, 2016: 35)، وأطلق البنك عام 2002 برنامج كفاحي للفقراء المتسولين واستطاع من خلال (2,568) فرع للبنك تنفيذ البرنامج، وصرف حتى نهاية عام 2016 مبلغ قدره (177.85) مليون دولار، تم استرجاع ما مقداره (151.57) مليون دولار من القروض الممنوحة، أي أن نسبة سداد القروض (85%)، وبهذا أثبت البنك أن الفقراء المتسولين الذين يشاع عنهم بأنهم مراوغون هم أهل للثقة، واستطاع البنك عن طريق هذا البرنامج تغيير حياة نحو (19) ألف متسول بعد تركهم التسول وبدأوا عملهم كباعة متجولين، وما يقارب (9) آلاف منهم انضموا إلى مجموعات البنك كمقترضين أساسيين، وبلغ مجموع ادخاراتهم ما يقارب (122.060) مليون دولار حتى نهاية عام 2016 (Grameen Bank, 2016: 9).

الفصل الثاني

واقع الائتمان المصرفي في العراق وأثره على الفقر

- المبحث الأول:القطاع المصرفي العراقي وسياسة الاقراض
- المبحث الثاني: الفقر في العراق التحول من مأزق اقتصادي الى مشكلة اجتماعية وسياسية
- المبحث الثالث: دور الائتمان المصرفي في معالجة مشكلة الفقر في العراقمع الاشارة الى بنغلاديش

الفصل الثاني

واقع الائتمان المصرفي في العراق وأثره على الفقر

تمهيد

في ضوء التطبيقات العملية التي يشهدها العراق في الميدان الاقتصادي منذ عام 2003 وحتى عام 2020، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة للحكومات (تبنيها استراتيجيات لمعالجة الفقر وزيادة النفقات التشغيلية)، ومنظمات المجتمع المدني والهيئات والمساعدات وغيرها، لازالت مشكلة الفقر من أعقد المشكلات التي تواجه صانعي القرار في العراق، ربما يعود ذلك إلى غياب الإرادة الحقيقية والمعالجات الصحيحة، فضلاً عن عدم تهيئة قاعدة للانطلاق، وانما جرى توزيع الأموال بشكل مباشر لبعض الشرائح. لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى واقع السياسات الائتمانية في العراق وأثرها على الفقر، من خلال ثلاثة مباحث، تناول الأول تحليل واقع القطاع المصرفي العراقي وآلية الإقراض من خلال تحليل إجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل البنوك الحكومية التجارية والبنوك الخاصة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي، أَما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل واقع الفقر ومؤشراته للمدة قيد البحث والتعرض لسبل مكافحة هذه المشكلة، فيما خصص المبحث الثالث لتحليل دور الائتمان المصرفي في معالجة مشكلة الفقر في العراق مع الإشارة إلى بنغلاديش.

المبحث الأول

القطاع المصرفي العراقي وسياسة الاقراض

أولاً: نبذة تاريخية عن القطاع المصرفي العراقي

لم تبرز ملامح الاقتصاد العراقي مع نهاية القرن التاسع عشر على الرغم من تأسيس بنوك عدة كالبنك العثماني عام 1892، والبنك الشرقي عام 1912، والبنك الشاهنشاهي (البنك البريطاني للشرق الاوسط) في البصرة عام 1916، وبعد تأسيس الدولة العراقية عام 1921 أصبح هناك توجه لتأسيس نظام مصرفي عراقي، ففي عام 1935 أسس أول بنك عراقي تحت اسم البنك الزراعي –الصناعي سمي لاحقا البنك الزراعي التعاوني عام 1946، أَما بنك الرافدين فقد أُسس عام 1941 حسب "قانون رقم 13 لسنة 1941" تبعه إنشاء بنوك تجارية أخرى (صبار، 2014: 268).

سيطرت البنوك الحكومية بعد صدور " قانون التأميم للمصارف رقم 100 لسنة 1964" على جميع القطاع المصرفي، فقد خضع النظام المصرفي التجاري لإشراف "المؤسسة العامة للمصارف" إذ تقوم هذه المؤسسة بالإشراف على مجمل البنوك التجارية، وكذلك تزويد وزارة المالية بالتقارير، وذلك بعلم وموافقة البنك المركزي و حسب ما تقتضيه المصلحة العامة (الموسوي، 2017: 85)، وفي عام 1991 صدر "قانون رقم 12" الذي بموجبه تم تعديل قانون البنك المركزي العراقي "رقم 64 لسنة 1976" إذ سمح بإنشاء البنوك المختلطة والخاصة من قبل القطاع الخاص، وذلك بهدف دعم الأوضاع المعيشية لمحدودي الدخل من موظفي الدولة، وتميزت هذه المرحلة بتأسيس "سوق بغداد للأوراق المالية" بموجب القانون "رقم 4 لسنة 1991" (البنك المركزي العراقي ، 2012: 2)، وفي عام 1993 أصدر قرار من قبل البنك المركزي العراقي بمنح مكاتب الصيرفة والشركات ممارسة أعمال التوسط بالعملات الأجنبية بيعاً وشراء وقبول الحوالات الخارجية، وفي عام 2001 بلغ عدد الشركات ومكاتب الصيرفة (353)، وبعد عام 2003 صدر قانون المصارف التجارية "رقم 94 لسنة 2004"، وفي هذه المرحلة كانت هناك محاولة لإعادة تشغيل وتطوير البنوك الخاصة والحكومية، وكذلك دعم "معيار كفاية رأس المال" في البنوك العراقية، والعمل بسوق بغداد للأوراق المالية الذي باشر في أنشطته من جديد تحت مسمى "سوق العراق للأوراق المالية"، فضلاً عن ذلك التحولات في السياسة النقدية وإجراءات الإصلاح وإعادة هيكلة البنوك الحكومية(الموسوي ،2017: 86)، إذ شهد القطاع المصرفي تطورات أدت إلى توسع الصيرفة التجارية بشكل واضح بما يتماشى مع الفلسفة الجديدة التي تهدف إلى تعزيز امتداد القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية، وعليه بلغ عدد

البنوك 28 بنكا عام 2007 بعد أن كانت في عام 2003 (17) بنكاً حتى وصلت في عام 2013 إلى (47) بنكاً.

واصل البنك المركزي إصدار التشريعات الرقابية والتعليمات للنهوض بواقع المؤسسات المصرفية وبهدف مساعدة البنوك على تحقيق الأهداف الخاصة بها وتفعيل دورها، ومن الخطوات المهمة التي اتبعها البنك المركزي في عام 2014 لتطوير القطاع المصرفي إصدار "نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال" والذي عرف على اساس مجموعة من الإجراءات والوسائل والقواعد الخاصة بعملية تحويل الأموال بين المشاركين في النظام، وكذلك زيادة رؤوس أموال البنوك الأجنبية التي تعمل في العراق إلى (70) مليون دولار (التقرير الاقتصادي السنوي ،2014: 41)، وفي عام (2015) صدر قانون البنوك الإسلامية "رقم 43 لسنة 2015" المختص بتنظيم عمل البنوك الإسلامية المحلية وفروع البنوك الأجنبية التي تمارس الصيرفة الاسلامية حفاظاً على سلامة النظام المصرفي وسلامتها (التقرير الاقتصادي السنوي،2015: 44)، أما في عام 2019 فقد تم تأسيس "مؤسسة ضمان الودائع" مع اعداد نطاق عمل متكامل متضمناً المتطلبات التشريعية وتخصيص الموارد المناسبة لذلك (التقرير الاقتصادي السنوي،2019: 33)، وفي عام 2020 اتخذ البنك المركزي مزيدا من الإجراءات التي تنظم عمل البنوك التي بلغ عددها 76 بنكا قسمت إلى 69 بنكاً خاصاً و7 بنوك حكومية، لتعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، وتمثلت أهم الإجراءات التي اتبعها البنك المركزي بتقديم مجموعة من التسهيلات المصرفية عن طريق إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص ولاسيما المستحقة على الشركات المتوسطة والصغيرة، فضلاً عن زيادة أجل سداد القروض المستقبلية القائمة وتخفيض تكلفة الاقتراض للقطاعات الأكثر عرضة لتداعيات فيروس كورونا، و تحويل شركات التحويل المالي إلى بنوك إسلامية على أن يبدأ رأسمالها بـ(100) مليار دينار، ومفاتحة مؤسسات التمويل الأصغر من أجل تحفيز المشروعات المتناهية الصغر (التقرير الاقتصادي السنوي، 2020: 33).

ثانياً: الإصلاح المصرفي بعد عام 2003

ورث العراق بعد عام 2003 نظاماً مصرفياً متردياً نتج عنه ضعف الثقة بالبنوك العراقية، وضعف دور هذه البنوك في النشاط التنموي والاقتصادي، وتطلب الأمر النظر في الإصلاح المصرفي وبالأخص النظر بالهيكل التنظيمي وتشخيص المشاكل الرقابية والمالية والتشغيلية وإصدار البنك المركزي اللوائح

التنظيمية المناسبة لتنظيم عمل البنوك الخاصة والحكومية وممارسة الرقابة، مع إعادة النظر بالقوانين ذات العلاقة، لذا فإن أهم الإصلاحات والتحديات تمثلت بالآتي:

1- الإصلاحات والتحديات:

عملت الدولة على إصدار تشريعات وقوانين تهدف إلى إصلاح النظام المصرفي تمثلت أبرزها بقانون الإصلاح المصرفي رقم 94 لسنة 2004 والذي نص ببعض فقراته الإصلاحية على الآتي[1]:

أ- تضمنت أولى الخطوات الإصلاحية حسب "قانون 94 لسنة 2004" عمل البنوك بصورة مستمرة في ممارسة اعمالها وذلك من أجل تحقيق منافع للجمهور بمزيد من الخدمات، فقد نصت المادة (34) على إجبار البنوك جميعها فتح أبوابها طوال أيام الأسبوع وفي ساعات العمل كافة ما عدا العطل الرسمية لتقديم الائتمان وقبول الودائع.

ب-فيما يتعلق بالأنشطة المصرفية فقد منحت البنوك التجارية حق تحديد خدمة الدين؛ وذلك لامتصاص الصدمات النقدية، فضلاً عن تمييز البنوك التجارية بمستوى خدمات تنافس بعضها بعضاً.

ج- استلام كافة أشكال الودائع أَو أي أموال أخرى مستحقة السداد تحمل أَو لا تحمل فائدة.

د- منح الائتمانات بكافة أشكالها كائتمان المستهلكين أَو الرهن العقاري أَو التسهيلات الائتمانية وخطابات الضمان وغيرها من الخدمات التي من شأنها ان تسهم في سد الطلب على الائتمان التجاري.

هـ- السماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية في العراق، الأمر الذي ينعكس على كمية الائتمان وتقديم خدمات أوسع، فضلاً عن تدريب الكوادر العراقية وكذلك التعرف إلى التقنيات المصرفية الحديثة، مما يعزز من روح المنافسة بين البنوك المحلية والأجنبية، والأمثلة على الفروع البنوك الأجنبية كثيرة منها:

(1) "البنك الزراعي التركي" (زرات) فرع العراق.

(2) "بنك بيبلوس" (لبنان) فرع العراق.

(3) "المؤسسة العربية المصرفية البحرينية" فرع العراق.

(4) "بنك ملي" (إيران) فرع العراق.

[1] لمزيد من الاطلاع مراجعة مسودة القانون، الوقائع العراقية، العدد 3986 بتاريخ 2004/9/1

(5) "بنك ستاندرد جاردتر".

(6) "بنك (HSBC) البريطاني".

(7) "البنك الوطني الكويتي".

و- منح اجازات لشركات تقديم القروض المتوسطة والصغيرة، حسب التعليمات النافذة وبموجب ذلك أُسست "الشركة العراقية للقروض الصغيرة والمتوسطة" عام 2009، وايضا منح البنك اجازة لشركة مساهمة خاصة، وهي الشركة "العراقية للصناعات المصرفية" فهي شركة مالية غير مصرفية لضمان القروض، وعليه أصبح عدد البنوك الخاصة المساهمة في رأس مالها (16) بنكاً، وبموافقة البنك المركزي عام 2008، كما أسهمت جهود الإصلاح الهيكلي في تحسن ملحوظ في كفاءة القطاع المصرفي ودعم ملاءمته المالية من خلال تحديث ومراجعة الإطار التشريعي بما يعزز من زيادة الاعتماد على قوى المنافسة والسوق.

وخـــلال عام 2020 اتخـــذ البنك المركزي مزيداً من الإجـــراءات الجديدة التي تنظم عمل البنـــوك وتعزز من دورهـــا في تمويـــل النشـــاط الاقتصـــادي، وتحقيق الرفاهيـــة المجتمعية تمثلـــت بالآتي (التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2020: 33):

أ- تقديم مجموعة من التسهيلات المصرفية عن طريق إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص وبخاصة المستحقة على الشركات المتوسطة والصغيرة، فضلاً عن زيادة أجل سداد القروض المستقبلية القائمة وتخفيض تكلفة الاقتراض للقطاعات الأكثر عرضة لتداعيات فيروس كورونا.

ب-مفاتحة مؤسسات التمويل الأصغر من اجل تحفيز المشروعات المتناهية الصغر، والتي لا يتجاوز مبلغ تمويلها (5) ملايين دينار، إذ يمكن تمويلها من مبادرة (1) ترليون دينار، كونها من المشروعات التي تحتل جزءاً كبيراً لا يمكن إغفاله من القطاع غير الرسمي.

رافق الإصلاحات سابقة الذكر العديد من التحديات، بعض منها تم التغلب عليه وبعضها الاخر ما زال قائماً إلى يومنا هذا، وهي كالاتي (رشد، مستور، 2017: 20):

أ- لا يزال الهاجس الأمني يشكل العقبة التي تضعف واقع الخدمات المصرفية وتعقد إجراءات التعامل مع العملاء، إذ يتأثر القطاع المصرفي بحساسية مفرطة تجاه الأحداث السياسية والأمنية كون العمل المصرفي في النهاية هو ثقة بين العملاء والبنوك، لذا وعلى الرغم من الاضطرابات الأمنية والسياسية مارست البنوك التجارية دورها في تقديم الخدمات المصرفية واستطاعت أن

تحقق تقدما ملموسا، ولاسيما في القطاع السكني والصناعي والزراعي، إذ منحت ائتمان على شكل قروض نقدية في أغلبها.

ب- لازالت التطورات التكنلوجية تحبو بشكل بطيء، إذ إن البنوك التجارية لديها تحوط في إجراء التسهيلات بين بعضها وقضايا المقاصة الأمر الذي يضطر العميل إلى تخليص معاملة الإيداع والائتمان بنفس البنك لعدم وجود تسهيلات بين البنوك التجارية.

ج- اعتماد البنوك التجارية العالمية على المعلومات التكنولوجية والسرعة العالية في الترابط والاتصال فيما بينها في التعاملات والاستثمارات في حين أن البنوك العراقية ما زالت تعمل بالطرائق التقليدية وضعف استثماراتها في الأسواق العالمية.

د- دخول العديد من الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية في مجال الخدمات المصرفية بحيث أصبحت تنافس البنوك التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية.

هـ- الحاجة الملحة إلى رفع كفاءة وقدرات الموارد البشرية في البنوك العاملة في الاقتصاد العراقي بما يكفل استغلال نظم المعلومات الحديثة والتقنيات في القطاع المصرفي.

و- الاتجاه نحو توحيد مختلف الخدمات المالية والأعمال المصرفية وخدمات التأمين تحت سقف واحد، وتضاؤل الفوارق بين المؤسسات المالية الاستثمارية والبنوك وشركات السمسرة المالية وشركات التأمين، وهو ما يعرف باستراتيجية البنك الشامل.

ز- تلتزم البنوك العراقية بنسب تفوق النسب المقررة حسب الاتفاقات الدولية وتصنيف لجنة بازل (III) والسبب يعود للتحوط المصرفي الناتج عن التقلبات الاقتصادية والسياسية الكثيرة في العراق.

ح- تعرض الجهاز المصرفي العراقي ما بعد 2014/6/9 إلى انتكاسه بسبب سيطرة عصابات داعش الإجرامية وترتب على ذلك سيطرة داعش على قرابة (121) فرع من فروع البنوك الخاصة والحكومية بما فيها فرع الموصل التابع للبنك المركزي العراقي.

ط- تفشي فيروس كورونا بمختلف أنحاء العالم في أوائل كانون الثاني من عام 2019، وأثر بشكل سلبي على عمل البنوك التجارية وتوقف شبه تام للعمليات المصرفية.

2- سمات القطاع المصرفي العراقي

تشير إحصاءات وتقارير البنك المركزي العراقي إلى أن القطاع المصرفي تشكل فيه البنوك التجارية الخاصة نحو (90.8%) والمتبقي يعود للبنوك التجارية الحكومية، وعلى الرغم من سيطرة البنوك التجارية على مجمل القطاع المصرفي إلا أن واقع العمليات المصرفية يشير إلى سيطرة البنوك التجارية الحكومية

على مجمل الفعاليات بتصدر بنك الرافدين البنوك الأخرى من حيث تغطية الائتمان المطلوب والايداع، يليه بنـــك الرشـــيد ثم البنوك التجاريـــة الحكوميـــة الأخـــرى كالبنوك المتخصصـــة وبنـــك (TBI) (التقرير الاقتصادي السنوي، 2020: 34)، والسبب يعود إلى ارتفاع عامل الثقة لدى الجمهور بالبنوك الحكومية على الرغم من أن بعض الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الخاصة تجتاز الحدود الوطنية، إلا أن المعيار المحدد كما أسلفنا هو عنصر الثقة.

وسنتعرف على واقع الفعاليات المصرفية التجارية الحكومية والخاصة في بند التركز المصرفي.

3- الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق

ما زالت الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق دون المستوى المطلوب، على الرغم من افتتاح بنوك جديدة، فضلاً عن تشجيع البنك المركزي العراقي البنوك لفتح فروع لها في جميع أنحاء العراق. وللتعرف على الانتشار المصرفي نستعين بالجدول الآتي:

الجدول (2): الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	عدد الفروع (1)	عدد السكان (ألف نسمة) (2)	الكثافة المصرفية[1] 1/2 (الف)	الانتشار المصرفي[2] 100*2/1
2004	536	27139	50.63	1.97
2005	542	27963	51.59	1.93
2006	542	28810	53.15	1.88
2007	549	29682	54.06	1.84
2008	560	31895	56.95	1.75
2009	774	31664	40.90	2.44
2010	912	32490	35.62	2.80
2011	929	33338	35.88	2.78
2012	990	34408	34.75	2.87
2013	1042	35010	33.59	2.97
2014	1204	35100	29.15	3.43
2015	1213	35213	29.02	3.44
2016	1068	36169	33.86	2.95
2017	843	37140	44.05	2.26
2018	865	38200	45.31	2.26
2019	888	39128	44.06	2.26
2020	891	40150	45.06	2.21

المصدر:

- العمود (1) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.
- العمود (2) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، سنوات مختلفة.
- الأعمدة (3،4) من اعداد الباحث.

[1] الكثافة المصرفية= عدد السكان (ألف نسمة) / عدد الفروع (محمد، 2019: 31)
[2] الانتشار المصرفي= عدد الفروع/ عدد السكان* (100000) محمد، 2019: 34)

من بيانات الجدول (2) يتضح تراجع الكثافة المصرفية خلال السنوات الخمس الأولى فقد بلغت (50.63) الف نسمة للفرع الواحد عام 2004 وصولا إلى (56.95) ألف نسمة للفرع الواحد عام 2008، وقد عادت الكثافة المصرفية بالارتفاع التدريجي خلال السنوات السبع اللاحقة فقد بلغت (40.90) ألف نسمة للفرع الواحد عام 2009 لترتفع إلى (29.02) ألف نسمة للفرع الواحد عام 2015؛ وذلك بسبب الزيادة الملحوظة في عدد الفروع المصرفية فقد بلغت (1213) فرع عام 2015، ومع ذلك تبقى هذه النسبة منخفضة قياساً إلى الدول الأخرى، إذ بلغت (6) فروع لكل (10000) نسمة في البلدان المتقدمة.

وعادت الكثافة المصرفية للتراجع خلال الاعوام 2016 وما بعدها مسجلة (45.06) ألف نسمة للفرع الواحد عام 2020؛ وذلك بسبب انخفاض عدد الفروع المصرفية البالغة عددها (891) فرع والتي رافقها زيادة في عدد سكان العراق ليصل (40150) ألف نسمة عام 2020.

يتضح من الجدول (1) تراجع الانتشار المصرفي خلال السنوات الخمس الأولى فقد بلغ (1.97) عام 2004 لينخفض إلى (1.75) عام 2008 أي ما يقارب فرعين لكل (100) ألف نسمة، وهذا الانخفاض يعكس ضعف انتشار البنوك التجارية وفروعها مقارنة بحجم سكان العراق، في حين أن الحاجة الفعلية تتطلب مزيداً من الفروع المصرفية لارتفاع الطلب على الائتمان مع ارتفاع حجم التجارة في السنوات اللاحقة، يعكس تراجع مؤشر الانتشار المصرفي إغلاق بعض البنوك العاملة نتيجة التعثر المصرفي وانهيارها وتعرضها للإفلاس على الرغم من منح البنك المركزي لبنوك عدة إذن افتتاح إلا أنها لم تصمد نتيجة التلكؤ والتخطيط السيء لسياستها الائتمانية.

وخلال الأعوام 2009 وما بعدها ارتفع مؤشر الانتشار المصرفي ليصل إلى (2.44)، ليواصل الارتفاع حتى عام 2015 إذ بلغ (3.44) وهذا الارتفاع نتيجة للزيادة الملحوظة في أعداد فروع البنوك كما أُشير في الجدول (1) إذ بلغ عدد الفروع (1213) فرع، وخلال السنوات 2016 و ما بعدها تراجع مؤشر الانتشار حتى عام 2020 إذ بلغ (2.21) نتيجة تراجع عدد الفروع، ومن الملاحظ أن هناك تذبذباً طفيفاً في اعداد الفروع المصرفية بين الافتتاح والإغلاق يقابله ارتفاع كبير في أعداد السكان الأمر الذي ينعكس على ضعف الخدمات المصرفية في العراق.

عند الإشارة إلى الانتشـــار المصرفي في بنغلاديش نجد أن المؤشـــر فيها بلـــغ (6.48) وهذا يعـــود إلى انتشـــار الفروع المصـــرفية والتي بلغـــت (10578) فرعا لإجمالي عـــدد ســـكان 163 مليـــون نســـمة في عام 2019 (Central Bank of Bangladesh, 2019: 17).

4- مستوى التركز لدى القطاع المصرفي العراقي:

توزعت فروع البنوك في العراق بنسبة (36%) في بغداد و(60%) في المحافظات الجنوبية والوسطى والشمالية، الأ أن تركز الانتشار المصرفي لفروع البنوك العراقية في معظمه في مراكز المحافظات ومراكز الاقضية وخلت النواحي والقرى الريفية من أي فروع لها، على عكس التركز المصرفي في بنغلاديش إذ تنتشر شبكة واسعة من فروع بنوكها في القرى الريفية، إذ أن بنك غرامين لوحده يمتلك 2180 فرع معظمها تتواجد في القرى (ضو، محمد، 2020، 153).

أما فيما يتعلق بالتركز الائتماني فإن البنوك الحكومية تسيطر على النسبة الكبرى من الائتمان الذي يقدمه القطاع المصرفي، لتكون الحصة السوقية مرتفعة في البنوك الحكومية، إذ إن مستوى التركز للائتمان في البنوك الخمسة الأولى كان مرتفعاً أثناء مدة الدراسة (2004-2020) وجميع هذه البنوك حكومية، فقد فاقت نسبة الائتمان المقدم من تلك البنوك الاولى (80%) من إجمالي الائتمان النقدي، إذ إن هذا التركز الائتماني لدى البنوك الحكومية يظهر أثرها في السيطرة على القطاع المصرفي، وهذه نتيجة طبيعية لانتشار شبكة فروعها في كافة أنحاء العراق، والسهولة في الوصول لخدماتها، ودورها التنموي الواضح عن طريق زيادة الائتمان الذي تمنحه مقارنة ببنوك القطـــاع الخاص، فضلاً عن التوعية المصـــرفية للبنوك الحكومية من خلال وســـائل الاتصال المختلفة المســـموعة والمرئيـــة والخدمـــات التي تقدمهـــا حتى للمتقاعـــدين من خـــلال منحهـــم ســـلف مختلفة (التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2019: 16).

ثالثاً: الإصلاحات الواجبة

عانى الاقتصاد العراقي لعقود طويلة من اختلالات هيكلية سببها سيادة القطاع الاستخراجي كممول رئيس للموازنة الاتحادية وتراجع بقية نمو القطاعات الأخرى، نتيجة فقدان التخطيط الاقتصادي وتشتت السياسات في إدارة شؤون الاقتصاد بقطاعاته المختلفة، لذلك كان الاقتصاد العراقي يسير باتجاه واحد، فضلاً عن الظروف الاقتصادية الخارجية، كل تلك العوامل أثرت بشكل كبير على القطاع المصرفي، لذا سنحاول في هذا المحور تقديم بعض المقترحات التي من شأنها المساهمة في تطوير القطاع المصرفي العراقي ليلبي الاحتياجات التنموية من جهة ويواكب التطور العالمي من جهة أخرى وكما يأتي:

1- قيام وزارة المالية والبنك المركزي بتحليل الموقف المالي للبنوك وتحديد حاجتها الفعلية للسيولة لإدامة التداول في سوق النقد عن طريق تطبيق اختبارات الضغط[1] وتنشيط الدورة الاقتصادية في المجالات كافة ووضع خطة استباقية تحول دون انهيار وافلاس بعض البنوك وإدامة عجلة الاقتصاد.

2- تفعيل دور البنوك الحكومية والبنوك المتخصصة والبنوك الخاصة لتوفير القروض الميسرة للقطاع الخاص، وكذلك إيجاد حلول لمشاكل الفوائد المتراكمة والضرائب التي ترتبت على أصحاب المشروعات المتوقفة عن الإنتاج.

3- الرقابة الاستباقية والتقييم والمراجعة لعمل البنوك التجارية الحكومية على أن يتم التنسيق المستمر بين السياستين النقدية والمالية ووضع آليات تنفيذية في هذا المجال.

4- تأمين المتطلبات الفنية والقانونية لإجراء توأمة واسعة النطاق بين البنوك الحكومية والبنوك الخاصة من جهة وبين البنوك العالمية من جهة أخرى بهدف تطوير وتحديث نظام المدفوعات المصرفي وتنظيم عمليات التداول النقدي والمالي فيها وفق أحدث النظم المصرفية الالكترونية المطبقة في دول العالم.

5- تقييم ومراجعة وإعادة تصنيف البنوك وفقاً لمعايير كفاءة الأداء والنشاط باعتماد المعايير الدولية على أن تقوم بعملية التقييم والمراجعة مؤسسات محاسبية دولية حيادية معتمدة وتحت إشراف البنك المركزي العراقي.

6- قيام البنك المركزي العراقي بإعداد دراسة تحليلية لمراجعة واقع البنوك في ضوء نتائج أعمالها واتخاذ القرارات الحاسمة بهيكلتها، كدمج البنوك ذات الأنشطة الضعيفة مع البنوك الرصينة والكبيرة بهدف تنمية وتطوير القطاع المصرفي الخاص، على أن يكون الاندماج محدداً بأسس ووسائل لمعالجة معوقات ومشاكل العمل لدى القطاع المصرفي والانتقال به من الدور الصيرفي إلى الدور التنموي.

7- اللجوء للاقناع الودي بشكل مكثف من أجل حث البنوك على اعادة توجيه الائتمان نحو المشروعات الصغيرة بشرط تخفيف اجراءات منح القروض .

تعتري هيكلية التمويل المصرفي الراهن كثير من المعوقات والإخفاقات وربما يعود ذلك لانعكاس الوضع الأمني الراهن على السياسة الائتمانية للبنوك، وعدم انتشار الثقافة المصرفية لدى الجمهور؛ لذا يعاني الاقتصاد العراقي من ظاهرة الاكتناز وبشكل مفرط.

[1] هي استخدام المصرف تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة المخاطر في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة من خلال قياس أثر مثل هذه المخاطر على مجموعة المؤشرات المالية للمصرف، وبصفة خاصة الأثر على مدى كفاية رأس المال وعلى الربحية.

رابعاً: تحليل واقع الائتمان المصرفي الممنوح للجمهور

يعد الائتمان المصرفي حقاً لكل فرد عراقي؛ فهو يمثل أحد المطلوبات في قيد الميزانية العمومية او قائمة المركز المالي للبنوك، لذا شرعت البنوك التجارية كافة في ظل ارتفاع الطلب على الائتمان إلى تقديم طيف واسع من الخدمات الائتمانية لسد الطلب المتزايد من جهة وارتفاع الحركة التجارية في ظل تحرير الحساب الجاري، فضلاً عن إجراء تعديلات واسعة في الضوابط والتعليمات أهمها رفع السقوف الائتمانية، الأمر الذي انعكس في ارتفاع منح الائتمان، والملاحظ استحواذ البنوك الحكومية على النسبة الأكبر من الائتمان النقدي الممنوح للجمهور بأشكاله كافة، ففي عام 2010 تربع بنك الرافدين على المرتبة الأولى على مستوى البنوك التجارية (الحكومية والخاصة) كأكبر بنك تقديماً للائتمان بمبلغ تجاوز (556,373) مليار دينار عراقي، فيما احتل بنك الرشيد المرتبة الثانية بمبلغ (293,373) مليار دينار عراقي.

وخلال الأعوام (2012 –2013) استحوذ بنك الرشيد على المرتبة الأولى كأكبر بنك منحاً للائتمان النقدي بمبلغ (2,005) ترليون دينار عراقي عام 2012 وبمبلغ (2,470) ترليون دينار عام 2013. وخلال المدة المتبقية (2014–2019) تربع البنك العراقي للتجارة (TBI) على المرتبة الأولى إذ بلغ إجمالي الائتمان الممنوح (4,640) ترليون دينار عراقي عام 2019، ليعود بنك الرافدين إلى الصدارة خلال عام 2020 بمبلغ (14,792) ترليون دينار عراقي.

أما على مستوى البنوك الخاصة فقد كان بنك الوركاء للاستثمار والتمويل هو الأعلى منحاً للائتمان النقدي خلال المدة (2010–2020) تخللها تفوق بنك الاتحاد العراقي عام 2015 بالمرتبة الأولى، وفي عام 2019 تربع بنك باريسيان (النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة).

1- تحليل الائتمان النقدي حسب المستفيدين للمدة (2004–2020):

يمكن ملاحظة تطور حركة الائتمان النقدي الممنوح من قبل البنوك التجارية العاملة في العراق من خلال الجدول أدناه:

جدول (3): الائتمان النقدي الممنوح من قبل البنوك التجارية في العراق للمدة (2004-2020)

(تريليون دينار)

السنة	الحكومة المركزية	معدل النمو %	المؤسسات العامة	معدل النمو %	القطاع الخاص	معدل النمو %	اجمالي الائتمان النقدي	معدل النمو %(1)
2004	0.014	-	0.188	-	0.622	-	0.824	-
2005	0.136	227.35	0.631	121.08	0.950	42.35	1.717	73.41
2006	0.024	-173.4	0.759	18.46	1.881	68.3	2.664	43.92
2007	0.016	-40.54	1.055	32.92	2.388	23.86	3.459	26.11
2008	0.034	75.37	0.575	-6.06	3.978	51.03	4.587	28.22
2009	0.399	246.26	0.645	11.48	4.646	15.52	5.690	21.54
2010	2.308	175.51	0.886	31.74	9.332	69.74	12.526	78.9
2011	7.350	115.83	1.638	61.45	10.943	15.92	19.931	46.44
2012	7.668	4.23	6.120	131.8	15.924	37.51	29.712	39.92
2013	6.378	-18.42	6.627	7.95	19.151	18.45	32.156	7.9
2014	8.368	27.15	8.010	18.95	21.136	9.86	37.514	15.41
2015	10.880	26.25	7.802	-2.63	21.254	0.55	39.936	62.56
2016	11.616	6.54	7.383	-5.52	20.403	-4.08	39.402	-1.34
2017	11.279	-2.94	7.221	-2.21	21.339	4.48	39.839	1.10
2018	15.595	32.40	2.675	-99.3	24.228	12.69	42.498	6.46
2019	15.524	-0.045	3.278	20.32	23.489	-3.09	42.291	-0.48
2020	22.307	36.25	3.174	-3.22	27.898	17.2	53.379	23.28

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية وتقارير البنك المركزي، سنوات مختلفة، على الرابط: https://cbi.iq/news/view/492.

من بيانات الجدول (3) نلحظ أن إجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل البنوك التجارية في العراق للقطاعين الخاص والعام، اتخذ مساراً تصاعدياً منذ عام 2004 فقد بلغ (824) مليار دينار عراقي، ليرتفع إلى (1.717) ترليون دينار عام 2005 وبمعدل نمو سنوي بلغ (73.41%)، وذلك بسبب قيام

(1) تم حساب معدل النمو السنوي باستخدام اللوغاريتم الطبيعي بالاستناد إلى د. احمد الكواز "مفاهيم معدلات النمو الاقتصادي" المعهد العربي للتخطيط، ص6، وفق المعادلة الآتية: (Growth Rate= Ln V2 – Ln V1).

البنوك بمنح سلف لمنتسبيها وتقديم قروض استهلاكية وسكنية لشريحة كبيرة من المواطنين (التقرير الاقتصادي السنوي، 2005: 7)، وواصل الائتمان النقدي ارتفاعه، فقد بلغ (2.664) ترليون دينار عام 2006 وبمعدل نمو سنوي (43.92%)، ليرتفع إلى (3.459) ترليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (26.11%) عام 2007، وخلال السنوات المتلاحقة واصلت البنوك التجارية نشاطها في مجال منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية ليبلغ (37.514) ترليون دينار عام 2014 وبمعدل نمو (15.41%) مسجلاً ارتفاعاً مقداره (5.358) ترليون دينار عن العام السابق، إن هذه الزيادة تعد مؤشراً على زيادة العرض والطلب على الائتمان وهذا من شأنه زيادة توظيف الودائع لتلك البنوك في القطاعات المختلفة وضمان ما يلزمها من السيولة، كما أن من أسباب ارتفاع رصيد الائتمان النقدي في عام 2014 يرجع إلى زيادة الائتمان الممنوح لكافة القطاعات ولاسيما الممنوح للحكومة المركزية (التقرير الاقتصادي السنوي، 2014: 51)، وشهد نشاط البنوك الإقراضي خلال الاعوام (2015-2017) توسعاً طفيفاً في حجم الائتمان الممنوح، فقد منحت البنوك التجارية ائتمانا نقديا بلغ (39.839) ترليون دينار عام 2015، ولكن هذا التوسع كان من نصيب الحكومة المركزية على حساب القطاع الخاص، ولكنه انخفض إلى (39.402) ترليون دينار عام 2016 وهذا الانخفاض يعكس الاستمرار في الاتجاه التوسعي للنفقات العامة بعد سنوات الأزمة الاقتصادية والأمنية التي مَر بها العراق وسيطرة عصابات داعش على عدد من المحافظات، ليعاود الارتفاع في الأعوام اللاحقة ليبلغ (53.379) ترليون دينار عام 2020.

توزع الائتمان عام 2004 بحيث كانت حصة المؤسسات العامة[1] (188) مليار دينار عراقي، أما حصة الحكومة المركزية[2] فقد بلغت (14) مليار دينار، وحصة القطاع الخاص بلغت (622) مليار دينار. وكانت حصة الائتمان المقدم للقطاع الخاص نحو (1.881) ترليون دينار عام 2006 وبمعدل نمو (68.3%) يليها الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة والحكومة المركزية بمعدل نمو سنوي (18.46% و173.4%-) على التوالي، أَما الائتمان المقدم للمؤسسات العامة عام 2008 فقد أنخفضت إلى (575) مليار دينار بمعدل نمو سالب (6.06%-) مقارنة بعام 2007، وذهبت النسبة الأكبر للقطاع الخاص إذ سجل الائتمان الممنوح له (3.978) ترليون دينار وبمعدل نمو سنوي مقداره (51.03%)، أَما في عام 2009 فإن نصيب القطاع الخاص من إجمالي الائتمان المقدم له جاء بالمرتبة الأولى بين القطاعات الأخرى، إذ ارتفع إجمالي رصيد الائتمان لهذا القطاع من (4.646) ترليون دينار عام 2009 إلى (9.332) ترليون دينار في نهاية عام 2010 بمعدل نمو (69.74%) وبأهمية نسبية (72.75 %) من إجمالي

[1] يقصد بالمؤسسات العامة هي المؤسسات المستقلة او مؤسسات التمويل الذاتي.
[2] يقصد بالحكومة المركزية هي جميع الإدارات التي تشكل مركزية بالضرورة إلى حد ما.

الائتمان النقدي، إذ خصص الائتمان المقدم للقطاع الخاص للأفراد وبنسبة (80%) وخصصت النسبة المتبقية لقطاع الشركات وبنسبة (14%)، ويعود سـبب إلى ضعف الضمانات المقدمـة مقابل منح الائتمان وهو امر ناجـم عن تأثير مخاطـر السوق النظامية (التقرير الاقتصادي السنوي، 2010: 28).

وفي العام 2011 ارتفع حجم الائتمان الممنوح للحكومة المركزية من (2.308) ترليون دينار في عام 2010 إلى (7.350) ترليون دينار في عام 2011 وبمعدل نمو سنوي (115.83%)، كذلك بلغ الائتمان المقدم للمؤسسات العامة عام 2012 نحو (4.482) ترليون دينار، وهو يفوق الزيادة في حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص والحكومة المركزية، إلا أن القطاع الخاص لازال هو أكبر قطاع لديه رصيد تراكمي من حجم الائتمان الممنوح مقارنة بالقطاعات الأخرى.

وفي عام 2014 فإن المرتبة الأولى من نصيب الحكومة المركزية بمبلغ (8.368) ترليون دينار عراقي، ويأتي بالمرتبة الثانية الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة الذي بلغ (8.010) ترليون دينار وبمعدل نمو (18.95%)، أَما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص عام 2015 فقد ارتفع إلى (21.136) ترليون دينار بمعدل نمو سنوي (9.86%) في حين أن القطاع الخاص خلال عام 2016 سجل انخفاضاً بمعدل نمو (-4.08%)، في حين أن نصيب الحكومة المركزية سجل ارتفاعا بمعدل نمو سنوي (6.54%)، وهذا الارتفاع يعكس الاستمرار في الاتجاه التوسعي للنفقات العامة بعد سنوات الأزمة الاقتصادية والأمنية التي مَر بها العراق وسيطرة عصابات داعش على عدد من المحافظات، وهذا يدل على ارتفاع أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان النقدي.

أَما في عام 2018 فقد احتل القطاع الخاص النصيب الأكبر من إجمالي الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية في العراق بمبلغ (24.228) ترليون دينار، كما احتل الرصيد الممنوح إلى الحكومة المركزية المرتبة الثانية بمبلغ مقداره (15.595) ترليون دينار من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح والبالغ (42.498) ترليون دينار، أَما رصيد المؤسسات العامة فقد انخفض إلى (2.675) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب (-99.3%). ومن خلال ما تقدم يتضح أن القطاع الخاص في عام 2018 قد استحوذ على النصف من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح، مما يدل على قدرة البنوك في تلبية احتياجات القطاع الخاص، واستمر القطاع الخاص في عام 2019 بالاستحواذ على النسبة الأكبر من اجمال الائتمان النقدي الممنوح البالغ قيمته (42.291) ترليون دينار على الرغم من تسجيل نمو سنوي سالب مقداره (-3.09%)، في حين تراجع نصيب الحكومة المركزية عما كان عليه في العام السابق بمعدل نمو سالب (-0.04%) أَما نصيب

المؤسسات العامة من الائتمان النقدي الممنوح بلغ (3.278) ترليون دينار بزيادة (603) مليار دينار عن العام السابق.

أما فيما يخص عام 2020 فقد كانت الحصة الأكبر من هذا الرصيد من نصيب القطاع الخاص بمبلغ (27.898) ترليون دينار، تليها في المرتبة الثانية الحكومة المركزية بمبلغ (22.307) ترليون دينار، وفي المرتبة الأخيرة كانت المؤسسات العامة بمبلغ (3.174) ترليون دينار كما مؤشر في الشكل ادناه:

الشكل (3): معدل نمو الائتمان النقدي حسب المستفيدين للمدة (2004-2020)

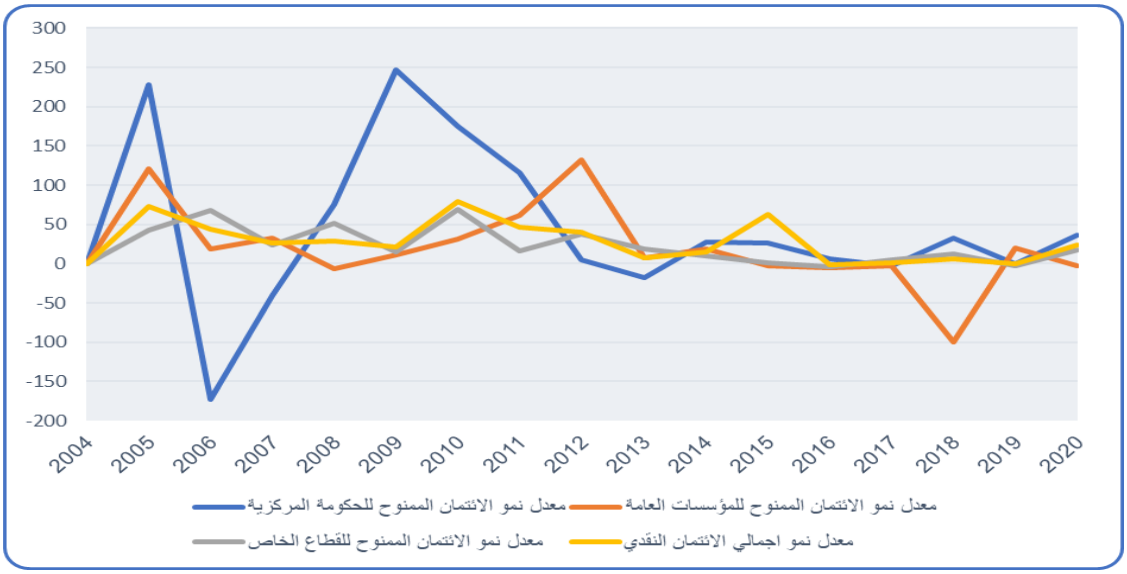

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

2- الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص حسب نوع البنوك:

نظرا لأهمية الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وعلاقته المباشرة بالعمليات الاستثمارية والإنتاجية وأثره على حياة الافراد وارتباط ذلك في تخفيف معدلات الفقر، فقد سعت البنوك التجارية لتقديم طيف واسع من الخدمات البنكية مما انعكس ولو بجزء يسير على تحسن في الرفاهية المجتمعية والسبب يعود لعدم توجيه القروض لمستحقيها الفعليين ممن لديه قدرة على إقامة مشاريع مجدية صغيرة ولكن كانت أغلب القروض الممنوحة هي قروض استهلاكية عالية، لذا سنتطرق لتحليل الائتمان حسب نوع البنوك (حكومية، خاصة)، كما في الجدول أدناه:

الجدول (4): الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية والخاصة (تريليون دينار)

السنوات	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية	معدل النمو %	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الخاصة	معدل النمو %	إجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (البنوك الحكومية والخاصة)	معدل النمو %
2004	0.495	–	0.127	–	0.622	-
2005	0.624	23.15	0.326	94.27	0.950	42.35
2006	1.096	56.32	0.785	87.87	1.881	68.3
2007	1.376	22.75	1.012	25.4	2.388	23.86
2008	2.456	57.93	1.522	40.8	3.978	51.03
2009	2.925	17.47	1.721	12.28	4.646	15.52
2010	3.701	23.53	5.631	118.53	9.332	69.74
2011	7.290	67.79	3.653	-43.27	10.943	15.92
2012	10.621	37.63	5.303	37.27	15.924	37.51
2013	12.074	12.82	7.077	28.85	19.151	18.45
2014	12.768	5.58	8.368	16.75	21.136	9.86
2015	12.319	-3.57	8.935	6.55	21.254	0.55
2016	11.588	-6.11	8.815	-1.35	20.403	-4.08
2017	12.629	8.6	8.710	-1.19	21.339	4.48
2018	15.417	19.94	8.811	1.15	24.228	12.69
2019	14.279	-7.66	9.210	4.42	23.489	-3.09
2020	19.354	30.41	8.544	-7.5	27.898	17.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية وتقارير البنك المركزي، سنوات مختلفة، على الرابط: https://cbi.iq/news/view/492.

من بيانات الجدول (4) يتضح أن الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية اتخذ مساراً تصاعدياً منذ عام 2004، فقد بلغ (495) مليار دينار عراقي ليرتفع عام 2014 إلى (12.768) تريليون دينار عراقي بمعدل نمو مقداره (5.58%)، لينخفض عام 2015 إلى (12.319) تريليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي (-3.57%)، ثم عاود الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك

الحكومية الارتفاع في الأعوام 2017 و2018 بمعدل نمو سنوي (8.6% و19.94%) على التوالي، ويعود هذا الارتفاع إلى تحسن الوضع الأمني الذي شهده البلد بعد سنوات الحرب ضد الجماعات الإرهابية، وفي عام 2019 انخفض إلى (14.279) ترليون دينار بمعدل نمو سالب (7.66%-) ليعاود الارتفاع في عام 2020 ليبلغ الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من البنوك الحكومية (19.354) ترليون دينار عراقي بمعدل نمو سنوي (30.41%).

أما فيما يخص الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الخاصة فقد اتخذ ايضاً مساراً تصاعدياً منذ عام 2004 إذ بلغ (127) مليار دينار عراقي ليرتفع عام 2010 إلى (5.631) ترليون دينار وبمعدل نمو (118.53%)، لكنه انخفض في عام 2011 الى (3.653) ترليون دينار، وفي عام 2012 وما بعدها ارتفع الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الخاصة إلى (5.303) ترليون دينار عراقي ليواصل الارتفاع حتى عام 2015 فقد بلغ (8.935) ترليون دينار بمعدل نمو سنوي (6.35%) كما مؤشر في الجدول (4)، وخلال الأعوام 2016 و2017 تراجع الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الخاصـــة ليصل عام 2017 إلى (8.710) ترليون دينار عراقي بمعدل نمو ســالب (1.19%-)، وعاود الارتفاع في الأعوام 2018 و2019 بمعدل نمو سنوي (1.15% و4.42%) على التوالي.

يتضح مما سبق الاستحواذ الواضح للبنوك الحكومية على الحصة الأكبر من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال مدة البحث (2004-2020) على الرغم من أن عدد البنوك الحكومية لا يشكل سوى (9.2%) من مجموع عدد البنوك التجارية العاملة في العراق (التقرير الاقتصادي السنوي، 2020: 34)؛ نتيجة لاستحواذها على النسبة الأكبر من الودائع بسبب ثقة الجمهور بها، مما جعلها تستحوذ على النسبة الأكبر من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ولايضاح التحليل السابق نستعين بالشكل البياني الآتي:

الشكل (4): معدل نمو الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية والخاصة

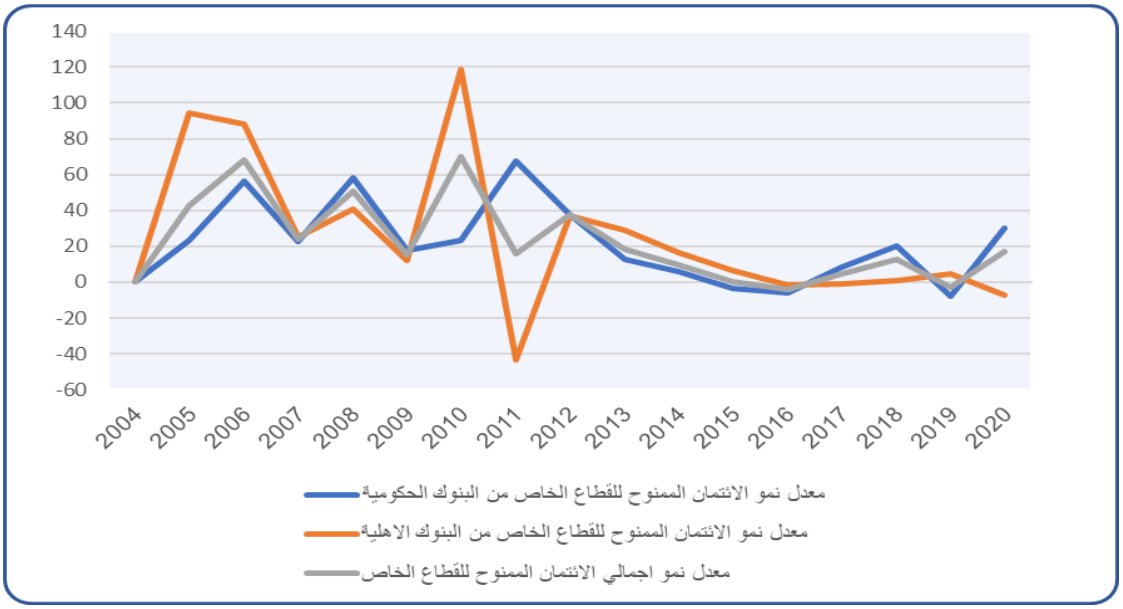

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

خامساً: قروض الإسكان

يعد الائتمان عنصراً أساسياً ومهماً عند وضع أية إستراتيجية إسكانية لما له من دور رئيس في خلق وسائل وقنوات فعالة لتوفير الأموال للأفراد والمؤسسات المعنية ببناء الوحدات السكنية، لاسيما أن هناك عجزاً سكنياً كبيراً في العراق يقابله انخفاض كبير في معدلات التشييد الاسكاني وتراكم الحاجة السكنية في السنوات القادمة، إذ تعد مشكلة السكن في العراق من المشكلات الرئيسة التي يجب معالجتها ووضع الحلول المناسبة لها، لأن السكن من المتطلبات الضرورية للحياة، وهو من الأهداف الرئيسة التي يسعى الإنسان إلى توفيرها بعد الغذاء، لذا فإن توفير السكن اللائق والملائم للأسر ولمختلف طبقات المجتمع هو لسد الفجوة بين الطلب والعرض على الوحدات السكنية، وكذلك لتحقيق هدف التنمية السكانية، لذا دأبت الحكومات المتلاحقة على تغطية احتياجات سوق السكن سواء بتشريع القوانين أو من خلال الخطط التنموية وتنفيذها عبر قنوات عدة منها البنك العقاري وصندوق الاسكان، وللتعرف على نشاط هاتين المؤسستين نستعين ببيانات الجدول الآتي :

الجدول (5): قروض الإسكان الممنوحة من قبل البنك العقاري وصندوق الإسكان (مليار دينار)

السنوات	البنك العقاري	صندوق الاسكان	مجموع قروض الاسكان	معدل النمو %
2004	117.6	-	117.6	-
2005	121.5	9.3	130.8	14.96
2006	121.5	30.4	151.9	145.34
2007	379.1	270.7	649.8	-20.64
2008	491.8	36.8	528.6	-235.02
2009	0	50.4	50.4	18.60
2010	0	60.7	60.7	-17.37
2011	0	51.02	51.02	164.15
2012	0	263.4	263.4	64.75
2013	0	503.3	503.3	-14.63
2014	0	434.8	434.8	-102.70
2015	0	155.7	155.7	106.86
2016	0	453.3	453.3	5.66
2017	0	479.7	479.7	-22.70
2018	86.4	295.9	382.3	38.05
2019	208.7	350.6	559.3	-43.78
2020	-	361.01	361.01	10.64

المصدر: – العمود (1): البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة

- العمود (2): وزارة الإعمار والبلديات، صندوق الإسكان، قسم تكنلوجيا المعلومات والتخطيط، 2020.
- يشير (-) الى عدم توفر البيانات

من بيانات الجدول (5) نلحظ أن حجم القروض الممنوحة من قبل البنك العقاري اتخذت مساراً تصاعدياً للمدة (2004-2008) إذ بلغت (117.6) مليار دينار لترتفع إلى (491.8) مليار دينار عام 2008، لكن خلال المدة (2009-2017) توقف البنك في منح القروض ويعود سبب ذلك لعدم سداد القروض الممنوحة خلال تلك المدة، ليعاود تقديم القروض عام 2018 وبمبلغ (86.4) مليار دينار و(208.7) عام 2019.

أَما فيما يتعلق بصندوق الإسكان فإن القروض المقدمة من قبله اتخذت مساراً متذبذباً طوال مدة البحث، ويعود هذا التذبذب إلى تفاوت تخصيصات الصندوق، فقد بلغت (9.3) مليار دينار عام 2005 وصولاً إلى (270.7) مليار دينار عام 2007 لتنخفض إلى (36.8) مليار دينار عام 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وانعكاسها على جميع القطاعات، وفي السنوات اللاحقة وتحديداً عام 2013 قدم صندوق الإسكان مبالغ بحدود (503.3) مليار دينار عراقي، لكنها انخفضت بين عامي (2014 – 2015) إلى (434.8–155.7) مليار دينار على التوالي، وجاء هذا الانخفاض بسبب سوء الأوضاع الأمنية خلال هذين العامين، لتعاود الارتفاع في عامي 2016 و2017 بمبلغ (453.3–479.7) مليار دينار على التوالي، لتنخفض إلى (295.9) مليار دينار عام 2018 لتستقر عام 2020 بمبلغ (361.01) مليار دينار.

يتضح لنا مما سبق وعلى الرغم من التخصيصات المقدمة للجمهور إلا أن هناك فجوة بين الطلب المتزايد على قطاع الإسكان وبين عرض البنك العقاري ومؤسسة الإسكان للقروض، ويعود ذلك لاعتماد المؤسستين على تخصيصات الموازنة العامة، والتي بدورها تعتمد على ايرادات بيع النفط، والأخير يعتمد بشكل رئيس على عوامل خارجية، فضلاً عن ذلك عدم ابتكارهما لأدوات إقراض مبتكرة وجديدة، لتمارس دورها كوسيط مالي يضمن توفير الموارد المالية اللازمة وبتكاليف مناسبة واستخدامها في منح وإدارة القروض السكنية.

سادساً: مؤسسات الإقراض الصغير والمتوسط في العراق

إن في الاقتصاد العراقي مؤسستين فقط تعنيان بتقديم القروض الصغيرة والمتوسطة، وهي الشركة العراقية للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فالأولى أســـست عام 2006 كشركة مالية غير مصرفية ذات مسؤولية محدودة مملوكة من قبل (11) بنكاً خاصاً وقد ارتفع عدد البنوك المشاركة مؤخراً إلى (14) بنكـاً عراقياً خاصاً (التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2015: 61)، ولمعرفة أنشطة الشركة العراقية للكفالات نستعين ببيانات الجدول الآتي:

الجدول (6): قروض ورأس مال الشركة العراقية للكفالات المصرفية للمدة (2006-2020)

السنوات	عدد القروض المضمونة	إجمالي القروض المضمونة من الشركة (مليار دينار)	راس مال الشركة (مليار دينار)
2006	1	0.15	5.450
2007	38	0.969	5.450
2008	155	4.117	5.450
2009	1198	15.377	7
2010	1257	15.548	7.877
2011	1959	14.389	7.877
2012	3257	32.685	7.877
2013	2865	27.979	7.877
2014	1076	21.817	7.877
2015	352	12.800	7.877
2016	662	11.152	7.877
2017	1682	46.577	9.625
2018	720	48.272	9.625
2019	702	48.998	9.625
2020	470	49.129	9.625

المصدر: الشركة العراقية للكفالات المصرفية، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

يتضح من بيانات الجدول (6) أن الشركة بدأت أعمالها عام 2006 برأس مال قدره (5.450) مليار دينار عراقي ليرتفع عام 2009 إلى (7) مليار دينار عراقي وخلال عام 2011 تم زيادة رأس المال للمرة الثانية؛ وذلك عن طريق رسملة الأرباح المتراكمة في عام (2010) وبذلك أصبح رأس مال الشركة (7.877) مليار دينار عراقي ثم تم رفع رأس المال خلال عام 2017 ليستقر عند (9.625) مليار دينار عراقي، أَما عدد قروض الشركة فقد أخذ بالتزايد بدءاً من نشأة الشركة حتى عام 2013، فقد بلغ (2865) قرض مضمون، ليتراجع فيما بعد تباعاً إلى (1682) قرضا عام 2017 ثم إلى (470) عام 2020، أَما إجمالي القروض المضمونة فقد بدأت الشركة بمبلغ (15) مليون دينار عراقي ليصل إلى (49.129) مليار دينار عام 2020.

أَما الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقد أسست عام 2009 برأسمال قدره (270) مليون دينار وتضم (9) بنوك عراقية خاصة مساهمة تسمى الشبكة المصرفية، وتم زيادة رأس مال الشركة عام 2010 ليصل إلى (1.2) مليار دينار عراقي، وإلى (2.4) مليار دينار عام 2011. تقوم الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتقديم المنتجات الائتمانية الصغيرة المأمونة، وبأسعار فائدة تشجيعية مع توليد برامج إقراض لجميع فئات المجتمع وفي مختلف قطاعات الاقتصاد وفي جميع المحافظات من خلال شبكة فروعها البالغة (99) فرعاً.

تبنت الشركة تطوير أنظمتها المحاسبية والمعلوماتية فضلاً عن استخدام تقنية الحسابات بنظام (Quick Books[1]) الذي يتميز بالدقة والسرعة واستخراج الكشوفات والتقارير الحسابية بسرعة قياسية، لكن توقف العمل بها عام 2012 (التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2015: 61).

إن احتواء الاقتصاد العراقي على مؤسستين فقط تعنى بالإقراض الصغير والمتوسط وعدم وجود مؤسسات تعنى بالتمويل متناهي الصغر دليل على ضعف الخدمات المصـــرفية والمالية.

[1] هي حزمة برامج محاسبة تم تطويرها وتسويقها بواسطة شركة Intuit، وهي موجهة بشكل رئيس نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة وتقدم تطبيقات المحاسبة المحلية وكذلك الإصدارات السحابية التي تقبل مدفوعات الأعمال وإدارة ودفع الفواتير ووظائف الرواتب.

المبحث الثاني

الفقر في العراق التحول من مأزق اقتصادي إلى مشكلة اجتماعية وسياسية

أولاً: أسباب الفقر في العراق

أظهر عقد التسعينات من القرن المنصرم الوجه الحقيقي للفقر، ويعود بمجمله للعقوبات الاقتصادية الناتجة عن غزو الكويت فضلاً عن عوامل هيكلية رافقت الاقتصاد العراقي، إذ إن الظروف الاقتصادية المتدهورة أثرت بنحو جلي على نسيج المجتمع العراقي، من شيوع "الفقر المدقع" للذين يعتاشون على الدخل المتحصل من القطاع العام، إذ يشكلون نسبة (40%) من السكان فضلاً عن اعتمادهم على العمل الاضافي غير المجدي والتمسك بالإعانات او حتى بيع مقتنياتهم المنزلية، وتقدر "دائرة الشؤون الإنسانية" التابعة للامم المتحدة أن أكثر من (4) مليون فرد عراقي أرغموا على الوصول إلى حالة الفقر القصوى، ويتباين توزيع الفقراء بين الحضر والريف، ففي الوقت الذي يعيش ما يقارب (60%) من السكان في الحضر فإن نحو (40%) من الفقراء يتواجدون في الريف، وهذا يعكس تخلف الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للحد الذي يجعل البيئة الاقتصادية مولدة للفقر، إذ تشير مســـوحات وزارة التخطيط إلى أن النمو الســـكاني في الريف يشكل (3.5%) سنوياً مقارنة بمعـدل نمو (2.7%) في الحضر (وزارة التخطيط، 2009: 10).

استمر هذا الوضع حتى عام 2003، وبعد التغيير السياسي الذي شهده العراق سعت الحكومات المتلاحقة وبتوجيه من البنوك والمنظمات الدولية على إيجاد منافذ وحلول لمسائل عدة كان الغرض منها عمل تصحيحات في البرنامج الإصلاحي للاقتصاد وانتشاله من الواقع الأليم، ولاسيما فيما يتعلق بارتفاع مستويات الحرمان والفقر بين فئاته، وعلى هذا الأساس تم إدراج هذه الوضوعات ضمن التشريعات القانونية لإلزام القائمين من مستلمي المسؤوليات الحكومية في المؤسسات والدوائر على تطبيقها في محاولة للتخفيف عن الأعباء الثقيلة على كاهل المواطن العراقي، والتي تعرضت لها بعض المحافظات في زمن النظام السابق، أَو المناطق التي قد تضررت نتيجة للسياسات التنموية التي تقوم بها الحكومة المبنية على اساس الاهتمام بقطاعات معينة لإحداث التنمية فيها واهمال أخرى من مجالات التنمية التي يجب أن تكون عملية متوازنة وشاملة في جميع الأقاليم والمحافظات، ولا تبنى فيها التخصيصات الاستثمارية لكل إقليم أَو محافظة على عدد السكان، وإنما على اساس الهدف من التخصيصات التي يجب أن تهدف إلى إجراء عملية تنموية متوازنة (صالح، 2009: 49).

إن انخفاض الدخل المتاح يعد بداية الحلقة المفرغة للفقر، لاسيما إذا صاحبته زيادة في معدلات البطالة التي ستزيد من أعباء الاسرة العراقية فقراً، إذا ما علمنا أن هذه الأسر تنفق نحو (30%) من دخلها على الغذاء، نتيجة ارتفاع "الميل الحدي للاستهلاك[1]" مقارنة بدول العالم التي لم ترتفع هذه النسبة عن (20%) (UNDP, 2014: 200).

ومن الجدير بالذكر، أن الاقتصاد العراقي يحتلُ مكانة مهمة بين اقتصادات الدول العربية لكونه يمتلك الكثير من الموارد الطبيعية والبشرية إذ يجمع بين المساحات الصالحة للزراعة ووفرة المياه، ويمتلك خزين نفطي هائل، وفيما لو جرى استغلال هذه الإمكانات الهائلة لتحقق تقدماً اقتصادياً فاق أغلب الدول الريعية المشابهة لظروف العراق، إلا أن هناك معوقات عدة أفضت إلى تعثر الاقتصاد العراقي والتي خلفت معها مشاكل مختلفة منها حالة الفقر.

تضافرت عوامل عدة أضفت بنهاية المطاف إلى مشكلة الفقر في العراق، لذا يمكن حصرها بالآتي:

1- الأسباب الداخلية للفقر في العراق:

أ- الأسباب الاقتصادية والبيئية:

تعود مشكلة الفقر خلال الحقبة السابقة لعام 2003 لعوامل داخلية عدة انتجتها العقوبات الدولية تجلت في وقف تصدير النفط الذي يشكل الشريان الرئيس للدخل القومي الأمر الذي أدى إلى اللجوء لسياسات ترقيعية وقتية انصب جلها في إعادة إعمار ما دمرته الحرب عن طريق التمويل بالعجز بالاعتماد على سياسات النقد الرخيص بالإصدار النقدي الجديد، فقد أصبح البنك المركزي الممول الأول للموازنة العامة للدولة الأمر الذي أدى لإرتفاع معدل التضخم لاسيما في العقد الثاني من عقد التسعينيات بما يقارب (420%)، هذا الارتفاع انعكس في انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وانخفاض الدخول الحقيقية للأفراد ومن ثَمَّ ارتفاع حدة الفقر، إذ تظهر بيانات الموازنة للأعوام (1990 – 2003) بوجود عجز مالي مول عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي الذي قام بخلق كتلة نقية كبيرة، أدت إلى زيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار العامة بسبب عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على الاســـتجابة للطلب المتزايد، مما أدى إلى ارتفـــاع تكاليف الإنتاج والتأثيـــر على النمو الاقتصـــادي ثم على التنميـــة الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة (عبد الرضا، جودة ، 2016: 81).

[1] الميل الحدي للاستهلاك ويقصد به النسبة بين الزيادة في الاستهلاك التي يتبعها زيادة بسيطة في الدخل القومي، وبين الزيادة في الدخل. أو بمعنى آخر، النسبة بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل الذي أوجده.

أَما السياسة النقدية فكانت طوال سنوات العجز المالي سياسة توسعية ومسايرة لاتجاهات السياسة المالية، مهمتها الأساسية توفير التمويل اللازم عن طريق التوسع في الإصدر النقدي، مما انعكس ذلك على عدم التوازن في التدفقات النقدية والتدفقات الخدمية والسلعية، أفضى إلى تدهور قيمة العملة المحلية في ظل إخراج العراق من التعامل الرسمي لسعر صرف الدينار أَمام الدولار في التعاملات الخارجية واقتصاره على السلك الدبلوماسي بحدود ضيقة جداً مما أدى إلى تنامي ظاهرة التضخم، والتي أدت إلى تآكل دخل الافراد الحقيقي ولاسيما فئات محدودي الدخل، وحصل تباين واضح في توزيع الدخول واختفاء الطبقة الوسطى ليصبح المجتمع مقسماً إلى فئتين، إحداهما: فقيرة، والأخرى: غنية (سالم، حمادي، 2015: 166).

وبشكل عام فإن السياسات الاقتصادية التي اتبعت لم تكن ملائمة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي، ولا تتناسب مع امكانات المجتمع البشرية والمادية، مما خلق اختلالات وتشوهات في البنيان الاجتماعي والاقتصادي عمقت المشكلات التي ألقت بظلالها على الواقع العراقي ومن أهمها ما يأتي:

(1) اختلال هيكل الموازنة.

بعد عام 2003 سمح للعراق إعادة تصدير النفط أفضى بالاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية، فقد شكلت نسبة (97%) من الإيرادات الخارجية بالعملة الاجنبية، إذ أشار تقرير الامن الغذائي التابع لمنظمة الأغذية العالمية في تقريرها إلى أن العراق احتل المركز الأخير في نسبة الإيرادات غير النفطية، فقد شكل نسبة (1.4%) مقارنة مع (30) دولة أخرى وحسب الشكل البياني المرفق:

الشكل (5): الموارد غير النفطية بالمقارنة مع البلدان الأخرى لعام 2020

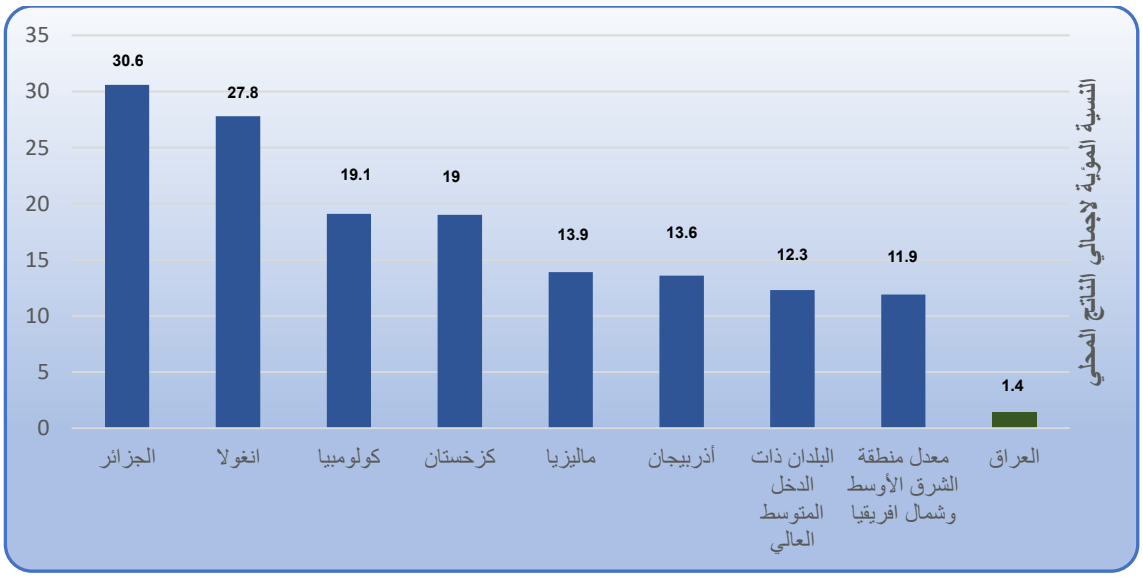

المصدر: برنامج الأغذية العالمي، تخفيض قيمة الدينار العراقي وسعر السلة الغذائية، 2020، ص2.

إن هيمنة القطاع النفطي على الإيرادات الأخرى المتحصلة من مؤسسات الدولة أحدث اختلالاً واضحاً في هذا الجانب، وجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات الحاصلة في أسواق النفط العالمية وهذا ما حصل فعلاً في نهاية العام 2014.

(2)سوء توزيع الثروات والدخل ومحدودية الفرص أمام الفقراء:

إن غياب التوزيع العادل للثروات والدخل القومي يعمق مشكلة الفقر ويبرز الطبقية، أما محدودية الفرص فتتبين في صعوبة حصول الفقراء على الأصول الإنتاجية والتدريب والاستفادة من الأموال والخدمات والمؤسسات التي تساعدهم في تطوير أنفسهم (شلاش، 2002: 129). فالفقراء لا تتوفر لديهم ضمانات كافية ليحصلوا على الأصول الإنتاجية والقروض لتدفع عجلة الصناعات الصغيرة ومن ثَمَّ تنخفض معدلات الفقر، إذ أشارت بيانات رصد الجوع في برنامج الأغذية العالمي التابع للامم المتحدة في 31 كانون الأول من عام 2020 إلى أن (731) ألف نازح لم يكن لديهم ما يكفي من الطعام لتناوله من مجموع 3,200 مليون أسرة عراقية فقيرة، إذ شهدت محافظة كركوك زيادة كبيرة في أعداد النازحين الذين يعانون من عدم كفاية الغذاء المستهلك من (15%) إلى (20%)، وفي ديالى من (14%) إلى (17%) من السكان، فضلاً عن أن نسبة (10%) من الأسر اعتمدت على استراتيجيات تأقلم سلبية فيما يخص الغذاء كالاعتماد على الغذاء الأقل تكلفة أَو اقتراض الطعام (برنامج الأغذية العالمي، 2020: 12).

(3)المشاكل البيئية:

تتمثل في تلوث التربة والمياه مما أدى إلى ضعف الإنتاجية الزراعية للأراضي، ومن ثم هجرة المزارعين للأرض وعدم قدرة النشاط الزراعي من سد حاجة البلاد المحلية للمواد الغذائية، فضلاً عن زيادة الكثافة السكانية في مراكز المدن وما ينتج عنها من مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة، ومن جانب آخر فإن التلوث البيئي هو سبب للكثير من الأمراض التي تصيب السكان، ولاسيما الأمراض السرطانية، لذا تضطر الحكومات إلى زيادة التخصيصات المالية المقدمة لقطاع الصحة على حساب تقليص التخصيصات الاستثمارية المقدمة للقطاعات الإنتاجية الأخرى (وزارة التخطيط، 2018: 2).

ب- الأَسباب الاجتماعية والثقافية:

(1) يعد تزايد عدد أفراد الأسرة أحد الأسباب الأساسية للفقر، إذ إن زيادة حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة يؤدي إلى زيادة الأعباء؛ فقد أشارت وزارة التخطيط إلى أن العراق يشهد زيادة في نمو

السكان تقدر بمليون نسمة سنوياً وفي عام 2021 ارتفعت نسبة السكان بحدود 1,200 مليون نسمة.

(2) النزاعات الخارجية والداخلية: والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار وتراجع مؤشرات سوق العمل ومن ثم الوصول لشرك الفقر، فضلاً عن أثرها السيء على الاستقرار المجتمعي، وما ينتج عن ذلك من موجات الهجرة الخارجية والنزوح الداخلي وتفشي الجريمة وفقدان السكن والحرمان في الأوجه الاجتماعية الأخرى ذات الصلة القوية بالفقر كالصحة والخدمات والتعليم. فعلى سبيل المثال بلغت موجة النزوح الداخلي وفق تقديرات "المنظمة الدولية للهجرة" نحو (759000) عراقي نازح رسمياً في تشرين الثاني من عام 2013، معظمهم نزح بسبب الصراع الطائفي بين عامي (2006، 2007)، تلتها سيطرة عصابات داعش الارهابية على أجزاء من الأراضي العراقية في 2014/6/9 ليرتفع عدد النازحين إلى (3.3) مليون شخص، وقد اظهرت نتائج المحاكـــاة التي أجراها خبـــراء البنك الدولـــي أن معـــدل الفقـــر بين النازحين قـــد ارتفـــع مـــن (23%) إلـــى (38%) (وزارة التخطيط، 2018: 2).

(3) المشاكل الاجتماعية المتمثلة بارتفاع ظاهرتي التفكك الأسري وحالات الطلاق وعدم القدرة على تسديد مستحقات النفقة، التي نتج عنهما ارتفاع حالات الفقر.

(4) زيادة النمو السكاني في العراق: شهد العراق ارتفاعاً مفرطاً في نمو السكان، فقد ارتفع عدد السكان من (22,099,244) نسمة إلى (29,982,081) نسمة للمدة (1997 -2007)، وبمعدل نمو بلغ (3%)، فيما زاد عدد السكان للمدة (2012- 2017) من (34,207,248- 38,124,182) نسمة، وبمعدل نمو بلغ (1.65%)، ووصل إلى (40,150,174) نسمة في عام 2020، شكلت الزيادة في السكان فجوة بين الطلب على الأيدي العاملة وعرضها، إذ إن تراجع مرونة الجهاز الإنتاجي وإحلال الآلات المتطورة ذات الكثافة الرأسمالية رفع معدل البطالة الأمر الذي عمق واقع الفقر، فضلاً عن تعقيد القرارات والبيروقراطية المقيتة لبعض المؤسسات المعنية كمؤسسة التنمية الصناعية بتسهيل إقامة المصانع الخاصة وغيرها عرقلت فاعلية القطاع الخاص في انتشال الأيدي العاملة المعطلة في العراق، إذ يشـــير تقريـــر البنك الدولي إلى أن (218) طلـــب افتتـــاح مشـــروع تـــم الموافقـــة عليه من أصـــل (13,380) طلـــب عـــام 2018 (النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.).

2- الأسباب الخارجية للفقر:

أ- الاحتلال الخارجي للعراق وما رافقه من تدمير للبنى التحتية وتدمير للكثير من دوائر الدولة ومؤسستها أَو سرقتها أَو حرقها.

ب- العقوبات الاقتصادية التي فرضت وجودها على العراق بكل قطاعاته العلمية والاقتصادية والاجتماعية، رمت بظلالها السيئة على محـــدودي الدخـــل (سالم، حمادي، 2015: 163).

ثانياً: تحليل واقع الفقر في العراق ومؤشراته

في الفقرات السابقة تم التطرق إلى مسببات الفقر لذا سنحاول فيما يأتي تحليل بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لقياس الفقر:

1- نسبة وفجوة وشدة الفقر:

أظهرت بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق عام 2007 إمكانية احتساب خط وطني للفقر باعتماد طريقة "كلفة السعرات الحرارية الضرورية" لإدامة صحة الفرد العراقي، وتم تقدير خط فقر الغذاء في العراق بمقدار (2337) سعرة حرارية في المتوسط، بحيث يكون معدل كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية للفرد الواحد وللشهر الواحد نحو (34250) دينار، وهو يساوي "خط الفقر في الغذاء"، وقد تم التقدير لخط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بنحو (42646) دينار للفرد الواحد شهرياً، وبجمع كلف الاحتياجات غير الغذائية والغذائية فإن خط الفقر في العراق يكون (76896) دينار للفرد شهرياً، وتم تعديله فيما بعد ليساوي (105500) دينار حسب اسعار عام 2012 (وزارة التخطيط، 2018: 31). ويمكن التعرف على ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (7): خط الفقر ونسب وأعداد الفقراء في العراق للمدة (2004 – 2020)

السنوات	خط الفقر (دينار)	نسبة الفقر %	فجوة الفقر %	شدة الفقر %	عدد الفقراء (مليون نسمة)	عدد السكان (مليون نسمة)
2004	-	-	-	-	-	27.139
2005	-	23	-	-	6.431	27.963
2006	-	22.4	-	-	6.453	28.810
2007	76896	22.9	4.5	1.4	6.797	29.682
2008	76896	23	-	-	7.336	31.895
2009	76896	23	-	-	7.283	31.664
2010	76896	22	-	-	7.148	32.490
2011	76896	23	2.6	-	7.668	33.338
2012	105500	18.9	4.1	1.4	6.503	34.408
2013	105500	18	-	-	6.302	35.010
2014	105500	22.5	6.6	3	7.898	35.100
2015	105500	22.5	-	-	7.852	35213
2016	105500	30	-	-	10.851	36.169
2017	105500	21.3	4.5	1.4	7.911	37.140
2018	105500	20.5	4.1	1.4	7.831	38.200
2019	-	20	-	-	7.826	39.128
2020	-	31.7	-	-	12.728	40.150

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2008، 2009)، على الرابط: https://cbi.iq/news/view/463.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة، على الرابط: https://cbi.iq/news/view/492
- الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية (2020) على الربط: https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق للمدة 2018 –2022.

من بيانات الجدول (7) نلحظ أن نسبة الفقر اتخذت مساراً متذبذباً، إذ بلغت (23%) عام 2005، فيها (6.431) مليون فرد يعيش تحت خط الفقر، لتنخفض بعدها إلى (22.9%) عام 2007، أي أن ما يقارب (6.797) مليون فرد عراقي يقع تحت خط الفقر، ويتركز معظم الأفراد حول خط الفقر البالغ (76896) دينار، أما فجوة الفقر للعام ذاته فقد بلغت (4.5%)، لتتراجع في عام 2010 إلى (22%) وترتفع عام 2011 إلى (23%) في فجوة مقدارها (2.6%)، لتنخفض عام 2012 إلى (18.9%)، يعود

ذلك الانخفاض إلى استراتيجية التخفيف من الفقر التي أطلقها العراق مطلع عام 2010 والمتضمنة تحفيز سياسات النمو لجميع القطاعات وبرامج لإصلاح التشريعات الداعمة للفقراء، فقد بلغ عدد الفقراء (6.503) مليون فرد فقير لينخفض ذلك العدد عام 2007 بمقدار (294) ألف شخص، كذلك انخفضت فجوة الفقر إلى (4.1%)، فيما استقر مؤشر شدة الفقر على (1.4%) للأعوام (2007، 2012) ، فبحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء تراجعت نسبة الفقر في العراق لعام 2013 إلى (18%) بلغ فيها عدد الفقراء نحو (6.302) مليون فرد، إلا أنها وبسبب تردي الوضع الأمني وخروج الكثير من المناطق والمحافظات عن سيطرة الحكومة المركزية ووقوعها تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية، ونزوح الملايين من أبناء الشعب العراقي هربا من القتل والسبي، ارتفعت عام 2014 إلى (22.5%) حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء، وارتفع خلالها عدد الفقراء إلى (7.898) مليون فرد، وكذلك ارتفعت ايضاً فجوة الفقر إلى (6.6%) وشدة الفقر إلى (3%)، أما عام 2016 فقد بلغت نسبة الفقر (30%) ليرتفع عدد الفقراء إلى (10.851) مليون فرد وذلك بسبب سياسة التقشف المالي التي تبنتها الحكومة وتسببت في توقف تنفيذ مئات المشاريع في جميع المحافظات، نتيجة لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى إلى تفاقم معدلات الفقر والبطالة، وفي عام 2017 تراجعت النسبة إلى (21.3%) أما فجوة وشدة الفقر فقد بلغتا (4.5%)، (4.1%) على التوالي ويعود ذلك إلى تحسن الأوضاع الأمنية وعودة جزئية للأسر النازحة والدعم المحلي والدولي ، واستمرت نسبة الفقر بالانخفاض في الأعوام 2018 و2019 لتبلغ (20.5%) و(20%) على التوالي، لكنها ارتفعت في عام 2020 بشكل كبير جداً لتصل إلى (31.7%) بسبب جائحة كورونا وما خلفته من آثار سلبية وتوقف للحياة في جميع أنحاء العالم، ويمكن أن نستدل بالشكل البياني الآتي لبيان حركة المؤشرات السالفة الذكر:

الشكل (6): نسب الفقر في العراق للمدة (2004-2020)

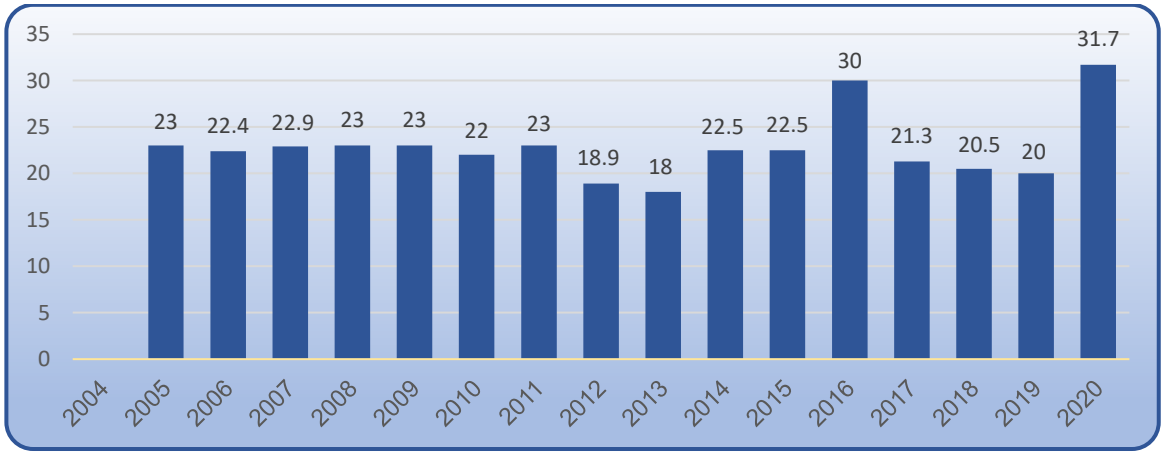

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

تختلف نسب الفقر المتحققة حسب المحافظات والتي تباينت بحسب دعم الشرائح ووفق عدد السكان لذا سنلجأ إلى بيانات الجدول الآتي لتوضيح نسب الفقر حسب المحافظات العراقية :

الجدول (8): توزيع نسب الفقر حسب المحافظات العراقية

المحافظات	2007	2012	2018
	نسبة الفقر على مستوى المحافظة % (1)	نسبة الفقر على مستوى المحافظة % (2)	نسبة الفقر على مستوى المحافظة % (3)
بغداد	12.8	12.0	9.9
نينوى	23.0	34.5	37.7
كركوك	9.8	9.1	7.6
ديالى	33.1	20.5	22.5
الانبار	20.9	15.4	17.0
بابل	41.2	14.5	11.1
كربلاء	36.9	12.4	13.8
واسط	34.8	26.1	18.7
صلاح الدين	39.9	16.6	17.9
النجف	24.4	10.8	12.6
القادسية	35.0	44.1	47.7
المثنى	48.8	52.5	52.1
ذي قار	32.0	40.9	33.9
ميسان	25.3	42.3	45.4
البصرة	32.1	14.9	16.2
المتوسط	30.0	24.4	24.3

المصدر:

- الأعمدة (1,2): جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018-2022)، ص33.
- العمود (3): جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق للعام (2017 – 2018).

تشير بيانات الجدول (8) إلى أن أعلى نسبة للفقر عام2007 كانت من حصة محافظة المثنى، إذ بلغت (48.8%)، تلتها محافظة بابل بنسبة (41.2%) ثم صلاح الدين بنسبة (39.9%) ، في حين تشير الإحصاءات إلى ان محافظة كركوك هي الأقل إذ بلغت (9.8%).

أَما عام 2012 فإن أعلى نسبة للفقر توزعت بين ثلاث محافظات هي المثنى والقادسية وميسان بنسبة (52.5% و44.1 % و42.3%) في الوقت الذي شهدت نسبة الفقر في بغداد استقرارا بـ(12%)، في حين تراجعت نسبة الفقر في بابل إلى (14.5%)، أَما كركوك فشأنها شأن بغداد لم يطرأ اي تغير على نسبة الفقر بواقع (9.1%) ويعود السبب إلى الحركة الصناعية فيها.

أَما عام 2018 فقد تصدرت محافظة المثنى المحافظات العراقية بنسبة الفقر إذ بلغت (52.1%) تلتها القادسية بنسبة (47.7 %) وبعدها ميسان بواقع (45.4 %)، لتأتي محافظة نينوى بالمرتبة الرابعة بنسبة (37.7%)، في حين جاءت ذي قار بالمرتبة الخامسة بنسبة (33.9 %)، أَما بقية المحافظات فقد انخفضت فيها معدلات الفقر، إذ بلغت في محافظة بغداد (9.9%)، وفي كركوك (7.6%)، بابل (11.1%)، والنجف (12.6%)، وكربلاء (13.8 %)، أَما معدل الفقر في البصرة فقد بلغ (16.2%)، والانبار (17.0 %)، وصلاح الدين (17.9%)، وهذا يعني أن نسبة الفقر في اغلب المحافظات لا تزال عالية على الرغم من دعم الشرائح الفقيرة برفع نسب المشمولين بالرعاية الاجتماعية وانخراط أعداد كبيرة في سلكي الدفاع والداخلية والسبب يعود في ذلك إلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد حتى الموظفين منهم سواء في القطاع الخاص أم العام فضلاً عن زيادة النمو السكاني، ويمكن أن نوضح نسب الفقر حسب المحافظات من خلال الشكل الآتي:

الشكل (7): نسب الفقر واختلافها بين المحافظات للسنوات (2007، 2012، 2018)

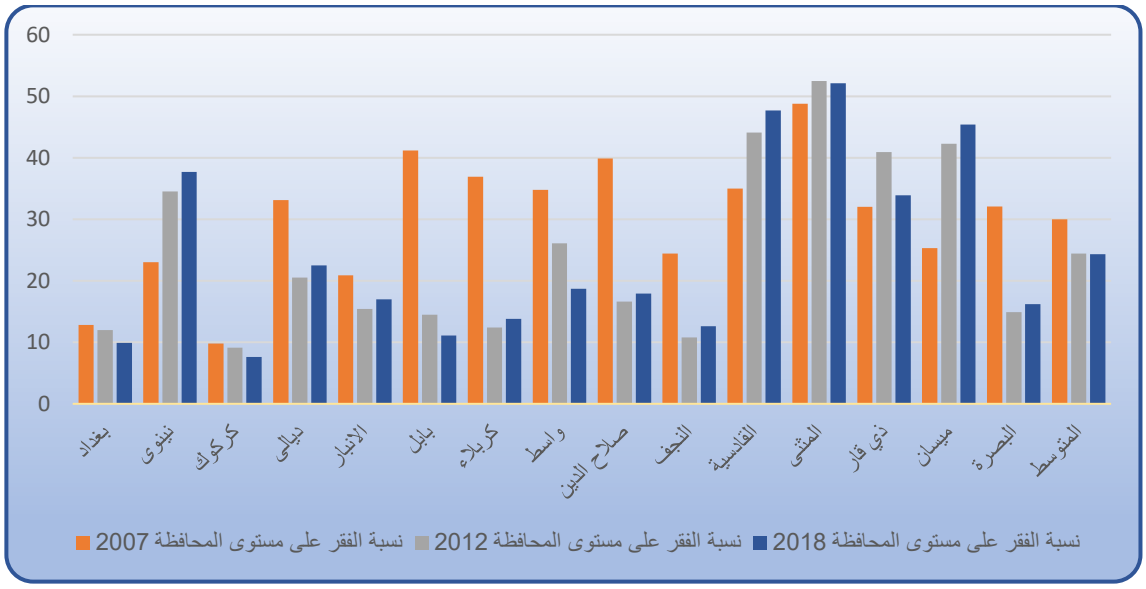

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجول (8).

2- النمو لاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي أحد المحددات الأساسية المؤثرة في الفقر، ففي جميع دول العالم المتقدم، أدى النمو الاقتصادي السريع إلى تحسن في مستوى الرفاهية، لا سيما إذا ما تحققت الاستدامة لهذا النمو وتوزعت منافعه، ويقصد بالنمو الاقتصادي "العملية التي يتم بها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية عبر فترة زمنية محددة، بحيث تكون هذه الزيادة، أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية" أَو "الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في فترة زمنية معينة باســـتخدام عوامل الانتاج، ويكون حقيقياً باســـتبعاد التضخـــم" (وهيب، فاضل، 2016: 45).

ولمعرفة ما إذا كان النمو متحققاً في بلد ما لابد من متابعة بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة وهي :

أ- الناتج المحلي الإجمالي: يعد مؤشراً رئيساً لجميع الفعاليات الاقتصادية، ومقياساً مهماً للنمو الاقتصادي، وعلى الرغم من الارتفاع المفرط للناتج المحلي في العراق خلال مدة البحث، إلا أن هذا الارتفاع صاحبه ارتفاع معدل البطالة والفقر، لذا سنتعرف على حركة تطور الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه من خلال بيانات الجدول الآتي:

الجدول (9): الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (ترليون دينار) (1)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار) (2)	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي %
2004	53.235	-	3.5	-
2005	73.533	32.3	3.6	2.8
2006	95.588	26.2	3.9	8
2007	111.455	15.3	3.7	-5.2
2008	157.026	34.2	5.1	32
2009	130.642	-18.3	4.4	-14.7
2010	162.064	21.5	4.9	10.7
2011	217.327	29.3	6.5	28.2
2012	254.225	15.6	7.4	12.9
2013	271.091	6.4	7.8	5.2
2014	266.420	-1.7	7.4	-5.2
2015	199.715	-28.8	5.6	-27.8
2016	203.869	2	5.2	-7.4
2017	221.665	8.3	6.0	14.3
2018	268.918	19.3	7.1	16.8
2019	262.917	-2.2	7.1	0
2020	198.774	-27.9	4.9	-37

المصدر: العمود (1) و(2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة، على الرابط: https://cbi.iq/news/view/492.

عند متابعة القيم الواردة في الجدول (9)، الخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق نجد أن قيم السلسلة الزمنية اتخذت مساراً تصاعدياً، إذ سجل قيمة الناتج نحو (53.235) ترليون دينار عام 2004، وصولاً إلى عام 2008 إذ بلغت نحو (157.026) ترليون دينار وبمعدل نمو سنوي (34.2%)، لتتراجع عام 2009 وبمعدل نمو سالب (-18.3%) نتيجة انعكاس تداعيات الأزمة المالية العالمية، ثم بلغت قيمة

الناتج عام 2013 نحو (271.091) ترليون دينار عراقي إذ شهدت هذه المدة ارتفاع سعر برميل النفط الأمر الذي انعكس على نمو موجب في الناتج المحلي الاجمالي، فزيادة أسعار النفط الخام أَو انخفاضها يؤثران بشكل واضح في تحديد الناتج المحلي الإجمالي، وفي عـام 2014 و2015 تراجع معدل النمو بمـقدار (1.7%- و28.8%-) على التوالي، نتيجة للوضع الأمني غير المستقر للعراق، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة فائض المعروض من النفط العالمي مما انعكس في انخفاض الأسعار إلى دون (50) دولار، وخلال الأعوام 2016 وما بعدها ارتفعت قيم الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (203.869) ترليون دينار وبمعدل نمو سنوي (2%)، لتواصل الارتفاع حتى عام 2018 إذ بلغت (268.918) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي (19.3%)، ويعود سبب هذا الارتفاع الى التحسن التدريجي في الأوضاع الأمنية والارتفاع الطفيف في أسعار النفط فضلاً عن ارتفاع المعدل اليومي للتصدير (التقرير الاقتصادي السنوي، 2018: 10)، لتنخفض بعدها عام 2020 إلى (198.774) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالب (27.9%-) ويعود ذلك إلى انخفاض النمو في جميع القطاعات الناتج عن جائحـــة كورونا (التقرير الاقتصادي السنوي، 2020: 12).

ب- مؤشر متوسط دخل الفرد: وهو أحد المؤشرات المهمة الأخرى في قياس النمو الاقتصادي إذ تشير زيادة الدخل الحقيقي للفرد، أَو زيادة قدرته الشرائية، إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية، ويلحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق منخفض جداً، فقد اتخذ مساراً متذبذباً فقد بلغ (3.5) مليون دينار عراقي في عام 2004 ليرتفع بعدها إلى (3.9) مليون دينار في عام 2006 بمعدل نمو سنوي (8%)، ليتراجع بعد ذلك إلى (3.7) مليون دينار في عام 2007، ثم ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج إلى (5.1) مليون دينار عام 2008 وبمعدل نمو (32%) ليتخفض مرة أخرى إلى (4.4) مليون دينار عام 2009، وفي عام 2013 عاود متوسط نصيب الفرد من الناتج الارتفاع البطيء وصولاً إلى (7.8) مليون دينار عام 2013 وبمعدل نمو سنوي (5.2%)، ليتراجع بعدها إلى (5.2) مليون دينار عام 2016، ثم ارتفع إلى (7.1) مليون دينار عام 2019، لينخض أخيراً عام 2020 مسجلا مبلغ مقداره (4.9) مليون دينار.

ومما لا شك فيه أن لهذه المشكلة انعكاسات سلبية على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، فضلاً عن تداعياتها الاجتماعية، ومن ضمنها تراجع فرص العمل وارتفاع نسب البطالة والفقر في المجتمع.

الشكل (8) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه

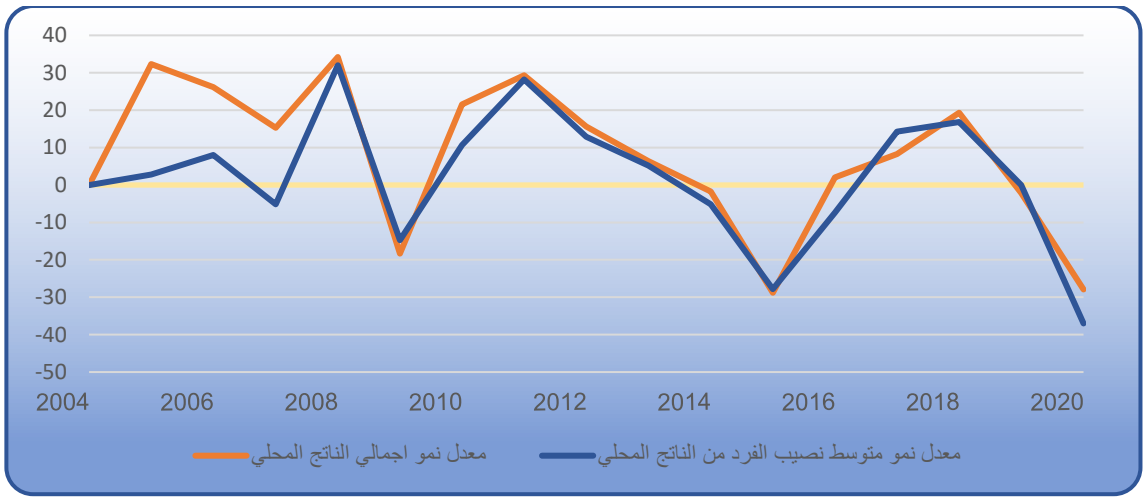

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9).

3- الانفاق والدخل:

يبلغ متوسط حجم الأسرة في العراق (6) أفراد، وفي الحضر (5.9) ، وفي الريف(6.5)، واستناداً إلى ذلك تم حساب متوسط إنفاق الأسرة الشهري بأسعار السوق، وحسب بيانات الجدول الآتي:

الجدول (10): متوسط الدخل والإنفاق الشهري للأسر في العراق لسنوات مختلفة

السنوات	متوسط إنفاق الاسرة (مليون دينار)	متوسط إنفاق الفرد (ألف دينار)	متوسط دخل الاسرة (مليون دينار)	متوسط دخل الفرد (ألف دينار)	إنفاق الاسرة الشهري على الغذاء %
2005	0.494	72.81	0.449	66.27	36.10
2007	1.000	145.8	0.952	138.8	35.60
2011	1.148	180.67	-	-	34.50
2012	1.664	247.4	1.597	237.4	31.90
2014	1.960	-	1.575	330	28.40
2018	1.503	253.3	-	-	32.4

المصدر:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2007، 2012، 2014.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، تقرير مسح شبكة معرفة العراق، 2011، ص8.
- الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية (2018) على الربط: https://mop.gov.iq/news/view/details?id=76

من بيانات الجدول (10) نلحظ ان متوسط إنفاق الأسرة العراقية اتخذ مساراً تصاعدياً إذ بلغ (494) ألف دينار عام 2005 ليرتفع إلى (1.960) مليون دينار عام 2014 لينخفض بعدها عام 2018 إلى (1.503)، أَما متوسط إنفاق الفرد الشهري فقد ارتفع من (72.81) ألف دينار عام 2005 إلى (253.3) ألف دينار عام 2018.

أَما فيما يتعلق بمتوسط دخل الأسرة الشهري بأسعار السوق فقد ارتفع إلى (1.597) مليون دينار عام 2012 بعد أن كان (449) ألف دينار عام 2005 ثم انخفض عام 2014 إلى (1.575) مليون دينار، أَما متوسط دخل الفرد الشهري فقد ارتفع من (66.27) ألف دينار في عام 2005 إلى (330) ألف دينار عام 2014، كما نلحظ أيضا انخفاض إنفاق الأسرة الشهري على الغذاء من36.10% عام 2005 إلى 35.6% عام 2007 واستمر في الانخفاض إلى أن بلغ (28.4%) عام 2014، ليعاود الارتفاع عام 2018 إلى (32.4%).

يلحظ مما سبق أن دخل الاسرة والفرد الشهري لا يكفي لسد الإنفاق الشهري، إذ إن متوسط الدخل الشهري للأسر وللفرد أقل من متوسط إنفاق الاسرة والفرد.

4- التفاوت في حجم الإنفاق والدخل بين الأسر:

على مستوى الإنفاق ينخفض التفاوت قليلا، إذ تبلغ حصة الخمس الأفقر من السكان (9%) من مجموع الإنفاق الأسري، في حين تبلغ حصة الخمس الأغنى (39%) من حجم الإنفاق الأسري، ويزداد التفاوت بين الاسر الفقيرة وغير الفقيرة في مجال الدخل، إذ إن الخمس الأفقر من السكان لا يحصل إلا على (7%) من الدخل في حين أن الخمس الأغنى يحصل على (43%) من الدخل، وإذا ما تم تقسيم الأفراد إلى عشر فئات متساوية بناءً على ما يحصلون عليه من دخل، ستكون ادنى ثلاث فئات من الأفراد تشكل (25.8%) وحصتها من الدخل تبلغ (8.9%) أما الفئات الاعلى فتشكل (35.1%) وتحصل تلك الفئة على (61.6%) من إجمالي الدخل (وزارة التخطيط، 2018، ص34).

5- معامل جيني لقياس الفقر

يعد معامل جيني من المقاييس الأكثر انتشاراً في حساب نسبة عدم عدالة توزيع الدخل والفقر، لذا سنتعرف على نسب الفقر حسب ذلك المقياس في الجدول الآتي:

جدول (11): قيم معامل جيني لسنوات مختلفة في العراق

السنوات	2004	2005	2006	2007	2009	2012	2014	2018
قيمة معامل جيني	0.41	0.42	0.38	0.33	0.30	0.36	0.38	0.29

المصدر: – جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018-2022)، ص34.

– الدلفي، علي هادي، الخشيماوي، جاسم هادي (2021)، تحليل مشكلة الفقر وسوق العمل العراق نموذجاً للمدة (2003–2014)، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد 6، العدد2، ص8.

من بيانات الجدول (11) نلحظ أن نسبة معامل جيني في العراق بلغت عام 2004 نحو (0.41) لتنخفض بعدها في الأعوام اللاحقة، لتبلغ (0.30) عام 2009، لترتفع إلى (0.36) عام 2012 مما يدل على ارتفاع التفاوت بين أفراد المجتمع العراقي، وفي عام 2014 ارتفعت قيمة معامل جيني إلى (0.38) مما أدى إلى ارتفاع عدد الاسر الهشة[1] بسبب التدهور الحاصل في تدني النفقات التحويلية للفئات المحتاجة، ولاسيما المتعلقة بنفقات البطاقة التموينية، وعدم كفاءة الإنفاق المخطط، أما في عام 2018 فقد بلغت قيمة معامل جيني (0.29) وهي أدنى قيمة سجلت بالمقارنة مع الأعوام السابقة.

عند تسليط الضوء على الفقر نجد أن الأسر الفقيرة عانت من الحرمان في جوانب مختلفة لا تقتصر على الدخل (أو الإنفاق الاستهلاكي)، بل على مستوى التعليم والصحة والخدمات الأساسية، وتشير الفجوات بين مؤشري الفقر متعدد الأبعاد وفقر الإنفاق إلى أن الزيادة في الاستهلاك لا تسير جنباً إلى جنب مع تحسن مؤشرات التنمية البشرية، إذ نجد أن (10.4%) من مجموع الأسر البالغة عددها (6,366,666) أسرة هي فقيرة بالمقياسين، وهناك (55.3%) من الأسر ليست فقيرة بالمقياسين، و (24.9%) من الأسر فقيرة بحسب مقياس الفقر متعدد الأبعاد، لكنها ليست فقيرة بحسب مقياس الإنفاق الاستهلاكي، وهناك فقط (9.4%) من الأسر ليست فقيرة بأي من المقياسين، وتعاني (63%) من الأسر من الحرمان في مجالين أو ثلاثة بحسب دليل الفقر متعدد الأبعاد، في حين أن (11%) من الأسر تعاني من أربعة مجالات أو أكثر، وهذه البيانات تعزز التفكير في محصلات الاستراتيجية التي تركز على خمسة أبعاد والتي يمكن أن تسهم في معالجة أسباب الفقر، سواء المرتبطة بالدخل والاتفاق، أو المرتبطة بالحرمان والوصول إلى

[1] الاسر الهشة: "هي الدرجة العالية من تعرض الاسرة لخطورة فقدان حالة من الرفاه أو عدم بلوغها بالتزامن مع القدرة المحدودة على حماية نفسها ضد مختلف هذه العوائق. ويمكن أن يكون مصدر هذه الأخطار ناجما عن صدمات يتأثر بها المجتمع ككل أو البلد (مخاطر مرتبطة بالبيئة أو بالأزمات الغذائية أو الاقتصادية) أو صدمات على مستوى الأشخاص والأسر (أمراض، أحداث مرتبطة بدورة الحياة لدى الإنجاب أو الولادة والشيخوخة والوفاة)".

الخدمات والأصول. بالمقابل تتمتع محافظات إقليم كردستان بمســـتويات أقل من الفقر متعـــدد الأبعاد، في حين تعاني المحافظات الجنوبية بمعدل فقر أعلى في كلا المقياســـين، وعلى الرغـــم من أن فقر الاســـتهلاك يصل إلى نحو (20%) في عمـــوم البـــلاد، فإن الفقر متعدد الأبعـاد ارتفـــع إلى (35%) (وزارة التخطيط، 2018: 35).

واستناداً إلى أحدث المعطيات الإحصائية في تقرير التنمية البشرية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، يمكن لمؤشرات الفقر متعدد الأبعاد أن تسلط مزيداً من الضوء على الفئات الأكثر تعرضا للإهمال من الشرائح الاجتماعية في العراق، باستعراض الأبعاد الثلاثة الأساسية لمؤشرات الفقر متعدد الأبعاد، وهي (النداوي، 2020: 11):

(1) الصحة: تغطي خدمات الصحة ما نسبته (33%) من سكان العراق البالغ عددهم نحو (40) مليون نسمة، أي أن (67%) من السكان هم بدون خدمات صحية، بمعنى آخر أن هناك (26) مليون عراقي بدون رعاية صحية.

(2) التعليم: يستفيد من خدمات هذا القطاع ما نسبته (60%) من سكان العراق، أي إن (40%) من السكان هم بدون خدمات تعليمية، وتشكل هذه النسبة نحو (16) مليون عراقي يفتقر للخدمات التعليمية.

(3) مستوى المعيشة: لا يشمل مستوى المعيشة في العراق وفقا للمعايير الدولية سوى (6%) من السكان، فيما يعاني (94%) من السكان بصورة أو بأخرى من اختلال في مستوى المعيشة في البلاد، مما يشكل مأزقا قد يطول أمده، لأن المعالجات المطروحة تمثل هي الأخرى إشكالية يصعب تجاوزها في المدى المنظور.

ثالثاً: تحليل وتقييم سياسات معالجة الفقر في العراق

1- شبكة الحماية الاجتماعية:

أقرت الحكومة العراقية نظام "شبكة الحماية الاجتماعية" في أواخر عام 2005، تزامنت معها رفع الدعم عن المشتقات النفطية، إذ إن هذا النظام تم تصميمه لمساعدة الفئات الفقيرة لتجاوز الآثار الاقتصادية السلبية، فقد أدرجت الحكومة في عام 2006 برنامجا ضمن تخصيص الموازنة العامة للحماية الاجتماعية لأول مرة بشكل دفعات نقدية للفقراء، إذ قامت مؤسسات الرعاية الاجتماعية بتقديم الإعانات والخدمات

لفئات محددة في المجتمع من ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين، الأيتام، العاجـــزين كلياً، المســـنين والمقعـــدين)، فضلاً عن الأســـر التي ليـــس لها دخـــل (وزارة التخطيط، 2009: 29).

لقد حددت "شبكة الحماية الاجتماعية" سقف مبلغ الاعانة تبعاً لحجم الأسرة، فالأسرة المكونة من شخص واحد تتقاضى مبلغاً شهرياً قدره (60000) دينار عراقي، أَما إذا كانت الاسرة مكونة من ثلاثة اشخاص فتتقاضى مبلغا قدره (120000) دينار عراقي، أَما الأسرة المكونة من (6) اشخاص فأكثر فإنها تتقاضى مبلغا قدره (180000) دينار (الفهداوي، 2014: 113)، وتم زيادة سقف الإعانة في منتصف عام 2020 ليصبح (75000) دينار للشخص الواحد، و(150000) للأسرة المكونة من شخصين، أَما الاسرة المكونة من ثلاثة اشخاص فتتقاضى (225000) دينار، والاسرة المكونة من (4) اشخاص فأكثر تتقاضى (275000) دينار، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لتأثر محدودي الدخل بتخفيض قيمة الدينار العراقي أَمام الدولار وما أحدثه من ارتفاع في أسعار السلع والخدمات الأساسية، والجدول أدناه يوضح عدد المستفيدين والتخصيصات المالية:

جدول (12): عدد وحدات شبكة الحماية الاجتماعية والمستفيدين والتخصيصات المالية

السنة	عدد وحدات الحالة الاجتماعية	عدد الأفراد المستفيدين (مستفيد)	التخصيصات المالية (ترليون دينار)
2006	-	610520	0.505
2007	87	772216	0.796
2008	90	671707	1.429
2009	90	734572	0.142
2010	89	317468	1.003
2011	91	405141	0.461
2012	93	381345	0.474
2013	96	878507	0.267
2014	94	884297	1.056
2015	96	819176	1.044
2016	98	905773	1.108
2017	99	633261	1.826
2018	95	1141383	1.932
2019	91	1336506	2.191

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية في العراق، سنوات مختلفة.

من خلال الجدول (11) نلحظ أن التخصيصات المالية "لشبكة الحماية الاجتماعية" خلال المدة قيد البحث تم زيادتها، إذ بلغت عام 2006 نحو (500) مليار دينار، ثم استمرت بالارتفاع حتى بلغت (21.191) ترليون دينار عراقي عام 2019، ويعزى ارتفاع التخصيصات المالية إلى ما يأتي:

أ- ارتفاع عدد الأفراد والأسر الراغبين بالدخول بنظام "شبكة الحماية الاجتماعية"، ولاسيما في السنوات الأخيرة نتيجة للأعمال الإرهابية وما خلفته من أضرار وتهجير.

ب- عدم اقتصار "شـــبكة الحماية الاجتماعية" على المنح المالية، بل شـــملت ايضا البحـث عن فرص عمل للعاطلين، فضلاً عن التأهيل والتدريب، إذ شـــملت نحو 250 ألف عاطل عن العمـــل (وزارة التخطيط، 2009: 30).

ج- رغبة الحكومة في معالجة الفقر لاسيما بعد الضغط الشعبي المتواصل والمؤسسات الدولية في إيلاء موضوع الفقر أهمية بالغة.

من ناحية أخرى انخفض عدد المستفيدين من "شبكة الحماية الاجتماعية" بين الأعوام (2010-2012)، يعود ذلك إلى التوظيف الحكومي، وشطب الأفراد الذين يتقاضون أكثر من مصدر للدخل، والعمل في القطاع الخاص، وكما موضح في الشكل أدناه:

الشكل (9): عدد الأفراد المشمولين برواتب شبكة الحماية الاجتماعية في العراق للمدة (2006-2019)

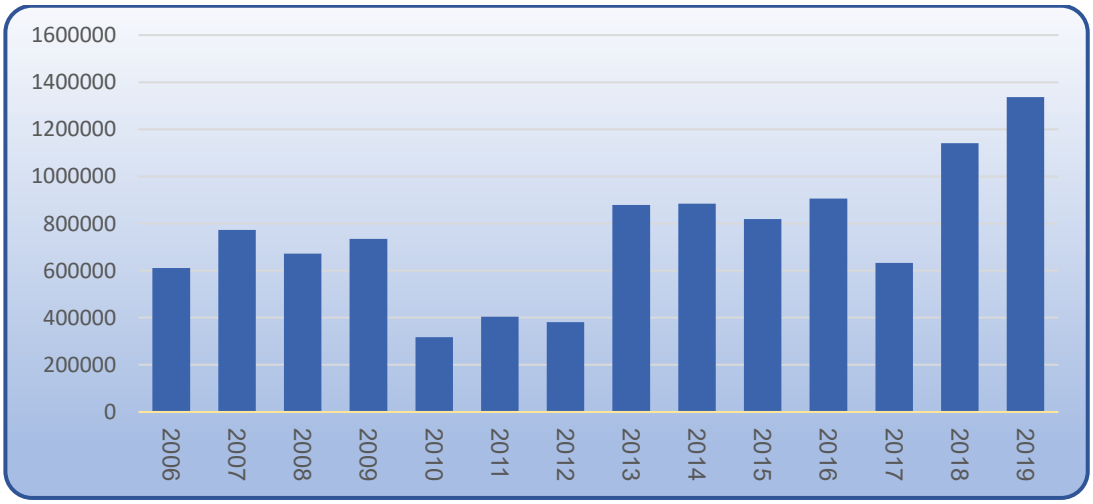

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12)

لا يزال برنامج "شبكة الحماية الاجتماعية" في العراق يفتقر إلى الكفاءة والدقة في توصيف الأسر الفقيرة والمحتاجة للمنحة المالية، لذلك نرى أن هناك أعداداً من الأسر تتقاضى رواتب "شبكة الحماية الاجتماعية" وهي في تعداد الأسر غير الفقيرة، فضلاً عن الفساد الإداري وشمول كثير من الأسر غير

الفقيرة بالمخصصات المالية، وعدم توفير المبالغ الكافية لتغطية متطلبات المستوى المعيشي اللائق، وهذا ما أدى إلى زيادة النفقات التشغيلية لبرنامج الحماية الاجتماعية، وبالمقابل انخفاض حجم الإنفاق الحكومي.

2- البطاقة التموينية:

يطلق عليه بنظام التوزيع العام، والذي لا يستهدف الفقراء لوحدهم بتحقيق الأمن الغذائي، وإنما يستهدف كافة أفراد المجتمع ممن لا يتعدى دخله الشهري المليون والنصف، عن طريق تقديم سلة غذائية من السلع الضرورية، كان الهدف الأساس لهذا النظام مواجهة الأوضاع الطارئة التي خلفتها العقوبات الاقتصادية بعد غزو الكويت عام 1990، الا أن أهميته ازدادت للأسر العراقية مع استمرار هشاشة الأمن الغذائي، على الرغم من المشاكل والتحديات التي تواجهها وزارة التجارة من عدم الإيفاء بمكونات السلة الغذائية، فضلاً عن الفساد الذي يشوب العقود المبرمة، إذ تشير بيانات "مسح شبكة معرفة العراق[1]" لعام 2011 إلى أن ما يقارب (80%) من الأسر استلمت مادة واحدة من مفردات البطاقة التموينية للمدة 2010-2011، وتسلمت (65%) من الأسر مادتين، في حين (25%) منها تسلمت أكثر من ثلاث مواد، في حين تتلقى (5%) من الأسر المفردات كاملة، وهذا يدل على الفاعلية المحدودة لنظام التوزيع العام في تحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر والقضاء على الجوع (الزبيدي، 2015: 42).

3- القروض الصغيرة المدرة للدخل

وهي القروض التي تمنح إلى الافراد من ذوي الدخل المتدني الذين لم يتسن لهم الحصول على التمويل، وهي لا تهدف إلى الربح وإنما هدفها المساعدة الاجتماعية من اجل محاربة الفقر، وفي العراق تمنح هذه القروض من الدولة، إذ لا توجد مؤسسات أخرى تقوم بذلك.

إذ أكدت الكثير من الدراسات الدولية أن القروض الصغيرة والمتناهية في الصغر المدرة للدخل، لها نتائج إيجابية كبيرة على الأفراد وأسرهم من خلال الاستثمار والتخطيط للمستقبل، ومن ثَمَّ الحصول على غذاء أفضل، وتحسن المستوى التعليمي والصحي، بشرط أن يتم استثمار القروض بشكل مربح وصحيح وعند زيادة الدخل ينعكس ذلك إيجاباً على ضمان الأمن الصحي والغذائي وتعليم الأطفال وتربيتهم، فضلاً عن تحسين ظروف المعيشة ووضع المسكن.

---

[1] يعد مسح شبكة معرفة العراق جزءا من منظومة المراقبة الاجتماعية والاقتصادية التي تعكف وزارة التخطيط على تطويرها لدعم التخطيط المبني على الحقائق وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، تم جمع البيانات خلال الربع الأول لعام 2011 من 28,875 أسرة عراقية، تم تصميم عينة المسح لتوفر إحصاءات على مستوى الأقضية والحافظات وعلى المستوى الوطني في المناطق الحضرية والريفية.

في عام 2007 أسس "صندوق دعم المشاريع الصغيرة" من قبل "وزارة العمل والشؤون الاجتماعية" وكان المشروع عبارة عن منح قروض صغيرة مرتبطة بشبكة الحماية الاجتماعية، وذلك بسبب العلاقة القوية بينهما، لتحقيق هدف مساعدة الطبقات الفقيرة وتقديم العون لها على الاستثمار بمشاريع تدر دخلاً، وشروط منح هذه القروض هو استعمال مبلغ القرض كاملاً لإنشـــاء مشـــروع فردي اســـتثماري يدر الدخل، ولا يجوز اســـتخدام مبلـــغ القرض لأغراض أخرى، والافراد المشـــمولين بهـــذه القروض هم كما يأتي (وزارة التخطيط، 2009: 30):

(1) المطلقات والأرامل المعيلات لأسرهن.
(2) المتسولون من أهالي المناطق المشمولة بالقرض.
(3) الفقراء العاطلون عن العمل، المعيلون لأسرهم.
(4) المهجرون العائدون لمناطق سكناهم الاصلية.
(5) الفقراء المعاقون القادرون على العمل.
(6) الخريجون العاطلون عن العمل ممن هم دون عمر 40 سنة.

أَما نوع الدعم الممنوح لتلك الطبقات فهو:

أ- القروض الصغيرة الميسرة المدرة للدخل (2007-2010) بسعر فائدة مدعوم جزئياً:

حدد مبلغ القرض ما بين (4-10) مليون دينار، ويقدر من قبل لجان مختصة لمعرفة حاجة المشروع لقيمة القرض، وتكون مدة القرض 8 سنوات، إذ أوعزت الحكومة بنوكها تمويل تلك القروض، وتعهدت وزارة المالية بموجب ذلك بتسديد (4%) من سعر الفائدة البالغ (6%) والمتبقي يسدده المقترض، وارتبط هذا المشروع بالجانب الاجتماعي اكثر منه بالجانب الاقتصادي، وقد خصص في المرحلة الأولى (30) مليون دولار لمحافظة بغداد و(15) مليون دولار لكل محافظة، وقد بلغ عدد المشمولين (6357) في محافظة بغداد، ونحو (40) ألف مشروع في المحافظات الأخرى، وتحققت (18,139) فرصة عمل مع بداية تنفيذ المشروع لعام 2007، واستفاد الخريجون العاطلون عن العمل من أغلب القروض وبنسبة (87%) منها، وكذلك المتضررون من الأعمال الإرهابية بنسبة (7%) والمهجرون العائدون إلى مناطق سكناهم بنسبة (6%) من مجموع القروض الصغيرة، أَما في المرحلة الثانية فقد خصص مبلغ (15) مليون دولار لكل محافظة باستثناء محافظتي البصرة ونينوى، إذ خصص لكل منهما مبلغ (25) مليون دولار، لتشمل تلك القروض نحـــو (40,000) مقترض (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2009: 17)، ويوضح الجدول (13) القروض التي منحت من بنكي الرشيد والرافدين (2007-2010) والمعاملات المنجزة:

الجدول (13): القروض الصغيرة المدرة للدخل التي منحت من قبل بنكي الرشيد والرافدين (2007-2010)

البنك	عدد المعاملات	عدد المعاملات المنجزة	الرصيد (مليون دولار)	الرصيد (مليار دينار)
الرافدين	80213	73501	322	379.224
الرشيد	5830	4734	83	99.083

المصدر: الوائلي، أحمد عبد الله؛ حمزة، حسين هادي. (2012). سياسات التخفيف من الفقر في العراق بين الضرورة وتحقيق الاهداف للمدة (2003-2015). ص 333.

تم إنجاز (20%) من حجم المعاملات الواردة إلى بنك الرافدين، ومنحت قروض بقيمة (379.224) مليار دينار، أَما بنك الرشيد فقد أنجز أكثر من (80%) من المعاملات الواردة للبنك، ومنحت قروض بقيمة (99.083) مليار دينار.

ب- القروض الصغيرة الميسرة المدرة للدخل (2007-2009) بسعر فائدة مدعوم كلياً:

وفرت هذه القروض الموزعة من قبل "وزارة العمل والشؤون الاجتماعية" فرص عمل بلغت (153,159) فرصة ما بين الأعوام (2007-2009) من مجموع (73,323) قرض للمشاريع الصغيرة، وتوقفت تلك القروض في نهاية عام 2009 بسبب توقف التمويل من قبل وزارة المالية.

ج- القروض الصغيرة الميسرة المدرة للدخل (2012-2014):

أصدرت الحكومة العراقية "القانون رقم 15 لسنة 2012" لدعم المشاريع الصغيرة المربحة والمدرة للدخل، التي لا يتجاوز عدد العمال فيها (10) عمال، وبرأس مال قدره (150) مليار دينار، إذ شجع ذلك المشروع على إنشاء مشاريع متوسطة وصغيرة بإمكانها ان تحرك سوق العمل وسوق السلع وتسهم في خفض معدلات البطالة واستثمار الكفاءات والمهارات البشرية في الصناعات التي لا تتطلب الأعمال البرمجية والتقنيات، وكذلك تدريب وتأهيل الباحثين عن عمل، وتحويل الفرد الفقير من مستهلك إلى منتج، ومن ثَمَّ تخفيض معدلات الفقر للشرائح المستفيدة من هذه القروض، ولا تحمل تلك القروض أي ربح وبدون فائدة، ويختص ذلك البرنامج بالعاطلين التي تنحصر أعمارهم ما بين (18-48) عاماً، ويشمل المهجرين والمشمولين بصندوق التأهيل المجتمعي والمشمولين بـ"قانون الخدمات الصناعية رقم (30)" دون أن يتجاوز مبلغ القرض (20) مليون دينار (صحيفة الوقائع العراقية، 2012: 10-14).

بدأ العمل بذلك البرنامج بعد إصدار القانون المذكور في عام 2012، وقد أدرج مبلغ (168,750) مليار دينار من قبل "وزارة التخطيط" ضمن الموازنة الاستثمارية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتم شمول (7) محافظات هي (القادسية، واسط، المثنى، بابل، دياِلى، ذي قار، صلاح الدين)، وفي عام 2013 شملت المحافظات العراقية جميعها، باستثناء محافظات إقليم كردستان، وكان من المخطط أن تصل القروض إلى (20,877) قرضاً، أغلبها منحت للذكور إذ بلغت (7381) قرض وهي تمثل نسبة (35%) من عدد القروض المخطط لها.

أعدت "وزارة العمل والشؤون الاجتماعية" برنامجاً لتدريب المقترضين الفقـــراء بهدف دعـــم مشـــروع القروض الصغيرة من أجل الحـــد من البطالة ومن ثَمَّ توفير فرص عمـــل للعاطلين وإكســـابهم المهـــارة في اســـتخدام القروض لإنجاح مشروعاتهم (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2009 : 19).

إلا أن تلك القروض لم تحقق الهدف المنشود وذلك للتحديات الكثيرة ومنها:

(1) مصداقية المقترض، إذ ان الكثير من المستفيدين لا يستعملون القروض في المجال المخصص لها وإنما في مجالات أخرى، فضلاً عن ضعف الرقابة والمتابعة على تنفيذ المشروعات.

(2) تدني ثقافة الاعمال في المجتمع، إذ إن أغلب الأفراد يفضلون القروض الاستهلاكية على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة عليها.

(3) البطء في إجراءات منح القروض لعدم وجود دراسات ذات نفع لأغلب المتقدمين لطلبات القروض مصدقة ومعترف بها، ومن ثَمَّ تتخوف البنوك في منح القروض لتلافي التعثر المصرفي.

إن الهدف من برنامج القروض الميسرة والمدرة للدخل هو تنشيط الاقتصاد ومن ثَمَّ معالجة مشكلة البطالة والفقر بشرط تنفيذها بصورة صحيحة ومدروسة ووضع خطة محكمة لذلك، وقد اتضح من خلال النتائج أنها ليست بالمستوى المطلوب، وهناك نقطة اخرى وهي أن أكثر من (11) الف قرض نفذتها "وزارة العمل والشؤون الاجتماعية" تتراوح قيمة كل قرض ما بين (4-10) مليون دينار عراقي لم تكن لها أي مؤشرات مدروسة لتقييم تلك المشروعات، فضلاً عن عدم استثمارها بشكل صحيح من قبل المقترض.

4- الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (2010-2014):

يعد وضع استراتيجية عبارة عن وثيقة تلزم الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيض من معدل الفقر، "وهي عبارة عن برنامج للوزارات ذات العلاقة لتحديد إطار عملها مع المختصين لمواصلة إصلاحات مالية واقتصادية وإدارية من أجل تحقيق أهداف التنمية الألفية"، ولذا أطلق "الجهاز المركزي للإحصاء

وتكنولوجيا المعلومات" في وزارة التخطيط العراقية الاستراتيجية الأولى لتخفيف من الفقر خلال المدة (2010- 2014) وتهدف هذه الاستراتيجية إلى: (وازرة التخطيط، 2010: 6-7)

1- خفض معدل الفقر بنسبة (16%) على المستوى الوطني، أي تقليص عدد الفقراء من (7) ملايين إلى (5) ملايين نسمة في نهاية عام 2014.
2- خفض معدل الامية من (28%) إلى (14%) في نهاية عام 2014.
3- تقليل التفاوت بين الذكور والاناث بزيادة نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي من (12.8%) إلى (19.2%).
4- تخفيض معدلات البطالة في عام 2015.

فضلاً عن ذلك هدفت الاستراتيجية الأولى للتخفيف من الفقر في العراق إلى:

1- ضمان الأمن والاستقرار
2- ضمان الحكم الرشيد
3- ضمان تنويع مصادر الدخل وعدالة التوزيع في اقتصاد السوق
4- التخفيف من الآثار السلبية للإصلاح

بدأ التنفيذ الفعلي لأنشطة الاستراتيجية عام 2012 وذلك بسبب تأخر تشكيل الحكومة، وخلال العام نفسه انخفضت نسبة الفقر بالمقارنة مع عام 2007 من (22.9%) إلى (18.9%) إلا أن عدد الفقراء لم ينخفض كثيراً، إذ انخفض من (6,797) مليون شـــخص إلى (6,503) مليون شخص، وتوقـــف مشـــروع الاســـتراتيجية في عـــام 2014 نتيجة لتدهور الأوضـــاع الأمنية في عـــدد من المحافظات (وزارة التخطيط، 2018: 9).

والجدول (14) يبين نسبة الإنجاز الفعلي لأهداف استراتيجية التخفيف من الفقر من خلال الوزارات وحجم التخصيص المالي لذلك:

الجدول (14): نسبة الإنجاز الفعلي لأهداف الاستراتيجية والتخصيص المالي لعام (2014)

الهدف	التخصيص المالي (مليار دينار)	نسبة الإنجاز %
دخل أعلى للفقراء	80.815	78
تحسن المستوى الصحي للفقراء	36.533	77
نشر وتحسين تعليم الفقراء	10.967	72
بيئة سكن أفضل للفقراء	124.086	48
المجموع الكلي لأهداف الاستراتيجية	252.401	65

المصدر: وزارة التخطيط. (2016). تقرير الإنجاز المتحقق للاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (2010-2014). ص6.

5- الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (2018-2022):

لم تحقق الاستراتيجية الأولى الأهداف المرجوة منها، لذا عمدت الحكومة إلى اطلاق الاستراتيجية الثانية للتخفيف من الفقر (2018- 2022) وهي تمثل الرؤية المتوافقة مع "خطة التنمية الوطنية" التي وضعتها وزارة التخطيط للمدة نفسها، من خلال التخطيط المرن الذي يقوم على اللامركزية ومنح المحافظات مزيداً من الصلاحيات التنفيذية والتخطيطية، وهدفت تلك الاستراتيجية إلى تحسين الأوضاع المعيشية للفقراء وانتشالهم عن طريق تحسين دخولهم، وتحسين وصولهم إلى الخدمات ذات النوعية الملائمة، إذ استهدفت تخفيف مستويات الفقر في البلاد بنسبة (20%)، وصولاً إلى (50%) في المدى الطويل وفقا لأجندة التنمية المستدامة، وتبنت الاستراتيجية إعداد برنامج يسهم في تحسين الأوضاع والمستويات المعيشية والتمكين والحماية من المخاطر من أجل تحويل الفقراء إلى منتجين مندمجين اجتماعياً واقتصادياً وليسوا عالة على المجتمع، وتساعد تلك الرؤية في تحديد العناصر الأساسية لاستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، وهي بدورها تعد ركناً أساسياً في رؤية العراق لعام 2030 لتحقيق التنمية المستدامة، وقد استندت الإستراتيجية على ثلاثة عناصر رئيسة في تخفيف الفقر هي (وزارة التخطيط، 2018: 9):

أ- إيجاد الفرص لتوليد الدخل المستدام.

ب- بناء وتمكين رأس المال البشري.

ج- تأسيس شبكة أمان اجتماعي فاعلة.

إن سياسات معالجة الفقر هدفت التأثير على المتغيرات المختلفة التي تسهم في ارتفاع معدلات الفقر والتي تشتمل على مجموعة من السياسات النقدية والمالية، وبما أن للفقر مشاكل اجتماعية كبيرة لذا ارتفعت الأصوات الداعية لخفض معدلات الفقر وآثاره على فئات المجتمع.

إن سياسات معالجة الفقر في العراق شابها بعض الثغرات التي كانت سببا في عدم تحقيق الأهداف المطلوبة منها، ويمكن ايجاز بعض النقاط التي لوحظت من خلال دراسة السياسات الحكومية في مجال معالجة مشكلة الفقر، ومنها ما يأتي:

أ- امتازت "شبكة الحماية الاجتماعية" بالطابع البدائي، وذلك لأنها لا تقوم على معالجة الأسباب الحقيقية للفقر والتعرف على مشاكله وإنما تقوم بمعالجة آثاره.

ب- تعاني "شبكة الحماية الاجتماعية" العديد من المشاكل، منها أن أغلبية الفئات المستهدفة ليست من الفقراء فقط، بل هي فئات خاصة، لذلك تحولت تلك السياسات والإجراءات من سياسات معالجة الفقر إلى سياسات وإجراءات لرعاية الفقر، ووجود أعداد كبيرة غير فقيرة ووهمية مشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية، حتى أصبحت إحدى واجهات الفساد الإداري والمالي في العراق.

ج- إن "شبكة الحماية الاجتماعية" تحتاج إلى تعديلات عديدة لتشمل فئات أخرى كربات البيوت والخريجين الذين هم بدون عمل وذوي الأمراض الصعبة، لتشمل العدد الأكبر من فئات المجتمع الفقيرة.

ح- يعاني "نظام البطاقة التموينية" العديد من المشاكل ومن أبرزها عدم الانتظام، ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وأيضا بعدم العدالة، كونها تقدم لشرائح المجتمع ولاتستهدف الفقراء فقط، لذلك فهي بحاجة إلى توجيهها وتخصيصها للفئات الفقيرة وتحسين نوعيتها وضمان انسياب موادها.

خ- التلكؤ في عمل بعض الوزارات وضعف التخصيصات المالية، أثر سلباً على تلك الاستراتيجيات.

د- الفساد الإداري والمالي في بعض الوزارات التي أوكلت اليها مهمة تنفيذ أهداف استراتيجيات التخفيف، شكل عائقاً في الوصول لتلك الأهداف بالنسبة المطلوبة.

ذ- تعاني أغلب السياسات من الضعف في التخصيصات المالية الذي يقف عائقاً بدرجة كبيرة من تحقيق الأهداف المطلوبة منها (كالصحة والتعليم) والتي لم يتعد الإنفاق عليها (10%) من مجموع الانفاق العام، وقطاع الرعاية الاجتماعية الذي لم يشمل سوى (1.4%) من السكان إلى عام 2011.

المبحث الثالث

دور الائتمان المصرفي في معالجة مشكلة الفقر في العراق مع الإشارة إلى بنغلاديش

أولاً: دور القطاع المصرفي في معالجة الفقر في العراق

تمثل المشروعات الصغيرة واحدة من أهم الانشطة الاقتصادية التي تعمل على زيادة الدخل، أو كمصدر رئيس للدخل فضلاً عن معالجة الفقر والبطالة، وهما مشكلتان تتطلبان بالضرورة التعرض لجميع جوانب التنمية الاجتماعية والتحديات المترتبة والمصاحبة لها، كالتعامل مع تنمية الموارد البشرية وتوفير الوظائف وفرص العمل والتدريب. لقد وجدت المؤسسات المالية الدولية في عمليات الإقراض المتناهية الصغر والصغيرة الأداة الأقوى والأكثر فعالية في القضاء على مشكلة الفقر لذلك اعلنت الأمم المتحدة عام 2005 على أنها سنة دولية للإقراض متناهي الصغر لما لهذا التوجيه من دور حيوي في تجفيف منابع الفقر (المعهد المصرفي المصري، 2010: 3).

ويظهر دور البنوك في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة واضحاً، ولاسيما لدى البنوك التجارية والمتخصصة، ويتراوح هذا الدور ما بين إنشاء وحدات خاصة داخل البنوك لتمويل تلك المشروعات، أَو تأسيـــس الصناديق التي تقوم بتمويل الاستثمار في المشـــروعات.

بعد عام 2003 تراجع دور تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد العراقي بسبب التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية والمستندة نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتبني آلية السوق، لكن بعد ذلك وتحديداً عام 2007 ازداد الاهتمام بدور المشروعات المتوسطة والصغيرة من أجل حل مشكلة البطالة وتحريك عجلة الصناعة وتأمين قدر من الحاجات الأساسية للمواطنين، إذ وضعت الجهات الحكومية والبنوك المتخصصة برامج لتمويل وإقراض المشروعات الصغيرة، تلك البرامج لا تعدو أن تكون مبادرات ومحاولات متواضعة لا ترقى لأن تكون إجراءات جادة لدعم المشـــروعات الصغيرة بســـبب محدوديتها وقلـــة حجمها ونوعها (بتال، واخرون، 2011: 49).

تعتمد السلطات العراقية على معيار عدد العمال للتمييز بين المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بحيث يتراوح بين (1–2) عامل للمنشآت متناهية الصغر، وبين (3–9) عمال للمنشآت الصغيرة، وما بين (10–24) عامل بالنسبة للمنشآت المتوسطة، وبالنظر للسوق العراقي فإنه يشهد تطوراً ملحوظا من حيث عدد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتشير أحدث التقديرات إلى ارتفاع

عددها الإجمالي بنحو (28) ألف منشأة عام 2017 مقارنة مع (22.5) ألف منشأة عام 2014، بمعدل نمو بلغ (27.9%)، إذ مثلت المشروعات الصغيرة الغالبية العظمى في هيكل المشروعات، لتشكل نحو (99.5%) من إجمالي عدد المشروعات. بلغ عدد المشروعات الصغيرة العاملة في القطاع الصناعي (28) ألف منشأة عام 2017، أَما المشروعات المتوسطة فقد بلغ عددها (182) منشأة، والجدير بالذكر أن الشركات الفردية مثلت الجانب الأكبر من مشروعات القطاع ككل ونسبة (85%) من إجمالي عدد تلك المشروعات. أسهمت المشروعات المتوسطة والصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة محدودة، إذ بلغت (0.7%) عام 2012 وارتفعت بشكل طفيف إلى (0.8%) عام 2016 (صندوق النقد العربي، 2019: 110).

تبنت السلطات العراقية عدداً من الإجراءات لتسهيل وصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الائتمان، إذ يعد الائتمان كالقروض والتسهيلات المصرفية من أبرز مصادر تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لذا فإن الحكومة سعت إلى دعم المشروعات من خلال تقديم البنوك التجارية الحكومية الغالبية العظمى من الائتمان الممنوح، يتصدرها بنكا الرافدين والرشيد ثم البنوك المتخصصة فضلاً عن تأسيس "الشركة العراقية الكفالات المصرفية" التي تقوم بإصدار ضمانات تغطي نحو (75%) من قيمة القرض الممنوح لهذه المشروعات أو حسب شروط القرض، كذلك "الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة"[1] (العاني، المعموري، 2010: 88).

في إطار "الخطة الاستراتيجية الخمسية للبنك المركزي العراقي (2016-2020)" أطلق البنك المركزي أكبر مبادرة إقراض بلغت نحو (6) تريليون دينار لدعم سيولة البنوك التجارية المتخصصة بما يسمى آلية إقراض السوق[2] التي استهدفت تنشيط القطاعات الاقتصادية الحقيقية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتوسيع نطاق الائتمان، ومن تلك التخصيصات تم رصد (1) تريليون دينار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية وخلق فرص العمل وتحريك عجلة الاقتصاد (البنك المركزي العراقي، 2020: 5). كما أطلقت الحكومة "استراتيجية تطوير القطاع الخاص (2014-2030)" التي هدفت إلى الاهتمام بالمشروعات المتوسطة والصغيرة بمختلف القطاعات، كذلك تبنت الحكومة العراقية مبادرات أخرى في سبيل تطوير قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر،

---

[1] لمزيد من الاطلاع مراجعة المبحث الأول، ص 81.

[2] آلية اقراض السوق: وهي تحويل الحكومة جزء من مدخراتها إلى المواطنين عن طريق البنوك المتخصصة في حال رغبة الحكومة تنشيط أحد القطاعات الرئيسة او جميعها.

كالمبادرة الزراعية المتعلقة بمنح قروض إنتاجية للفلاحين، فضلاً عن تسهيل الإجراءات الخاصة بالضمانات التي تقدم للبنوك من المقترضين، ومنها اعتماد نظام الكمبيالة كنوع من أنواع الضمانات المطلوبة، فضلاً عن قيام الحكومة بمنح الشركات إعفاءات ضريبية وتسهيلات جمركية وحوافز استثمارية.

من جانب آخر، وعلى الرغم من المحاولات الحثيثة إلا أن هناك مثبطات واجهت عملية النهوض بواقع تلك المشروعات تمثلت بالآتي (عبد المنعم، واخرون، 2019: 113):

1- الاعتماد على قوانين سابقة للنهوض بقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في ظل التعارض بين القوانين السابقة والمفاهيم التي تتبعها الحكومة في السياسة الاقتصادية، ويعزى ذلك إلى اعتماد القوانين السابقة على المفاهيم الاقتصادية الاشتراكية المركزية، وهو ما لا يتوافق مع توجه العراق الحديث نحو آلية السوق الحر.

2- التركيز على توفير الائتمان للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال البنوك الحكومية والخاصة، إذ تعد شروط وسياسة الإقراض غير ملائمة لتلك النوعية من المشروعات في ضوء إلزام المقترضين بتقديم كفالات ضامنة قد لا تتوفر لديهم في أغلب الأحوال.

لا تزال تواجه قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر صعوبة الوصول إلى الائتمان اللازم وذلك لارتفاع أسعار الفائدة مقارنة بعوائد تلك المشروعات، فضلاً عن صعوبة توفر الضمانات المصرفية المطلوبة من قبل البنوك الحكومية والخاصة من حيث الكيف والكم وعدم قدرة المشروعات على توفيرها. فضلاً عن عدم وجود شركات ضامنة للقروض الممنوحة من قبل البنوك، وانخفاض حجم الودائع كنسبة من الكتلة النقدية خارج البنوك، وهو ما يحد من قدرة البنوك على منح الائتمان، وفي ظل تلك التحديات سعت الحكومة لتذليل الصعوبات من خلال تبنى خطط ومبادرات تسهم في إقراض المشروعات من خلال تطوير المؤسسات المصرفية وتشجيع سياسة اندماجها لزيادة قدرتها على منح القروض، وفي بعض الأحيان تحملت الحكومة نسبة من سعر الفائدة المفروضة على القروض فضلاً عن منح امتيازات وإعفاءات لتقليل تأثير سعر الفائدة، ومن التحديات الأخرى لشروط منح الائتمان تمثلت بالضمانات اللازمة، وأهمها إيجاد كفيل ضامن للمقترض من الموظفين أَو أصحاب العقارات (النداوي، 2021: 84).

على الرغم من ارتفاع إجمالي الائتمان الممنوح للمشروعات من البنوك التجارية الحكومية والخاصة والمبادرات النوعية، إلا أن واقع الفقر في العراق يرتفع من عام إلى آخر لأسباب ربما لم يستطع الائتمان وحده معالجتها ويمكن حصرها في أن المواطن العراقي يفضل القروض الاستهلاكية على الاستثمارية نتيجة المحرومية وارتفاع متطلباته الحياتية فضلاً عن ارتفاع حالات الفساد نتيجة تخصيص ومنح مبالغ لأفراد

غير المستحقين كما حصل في القروض الزراعية وحتى الصناعية فضلاً عن ارتفاع النمو السكاني كما أسلفنا.

وللتعرف على العلاقة بين واقع العمل المصرفي وواقع الفقر نستعين بمؤشر الكثافة المصرفية وحسب بيانات الجدول الآتي:

الجدول (15): مقارنة نسبة الفقر إلى الكثافة المصرفية في محافظات العراق كما في عام 2018

المحافظة	عدد السكان	عدد الفقراء	نسبة الفقر %	عدد فروع البنوك	نسبة البنوك إلى مجموعها %	الكثافة المصرفية
بغداد	8,126,755	804,549	9.9	329	38.38	24,701
بابل	2,065,042	229,220	11.1	33	3.85	62,577
كربلاء	1,218,732	168,185	13.8	37	4.31	32,938
النجف	1,471,592	179,534	12.2	48	5.60	30,658
القادسية	1,291,048	615,830	47.7	20	2.33	64,552
واسط	1,378,723	257,821	18.7	25	2.91	55,149
ديالى	1,637,226	36,8376	22.5	19	2.21	86,170
نينوى	3,729,998	1,406,209	37.7	44	5.13	84,773
صلاح الدين	1,595,235	285,547	17.9	24	2.80	66,468
كركوك	1,597,876	121,439	7.6	27	3.15	59,181
دهوك	1,292,535	109,865	8.5	12	1.40	107,711
أربيل	1,854,778	124,270	6.7	47	5.48	39,463
السليمانية	2,162,279	97,303	4.5	25	2.91	86,491
البصرة	2,908,491	471,176	16.2	70	8.16	41,550
ميسان	1,112,673	505,154	45.4	24	2.80	46,361
المثنى	814,371	424,287	52.1	13	1.51	6,2644
ذي قار	2,095,172	710,263	33.9	27	3.15	77,599
الانبار	1,771,656	301,182	17	33	3.85	53,687
الإجمالي	38,124,182	9,264,176	24.3	857	100	44,486

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، 2018، ص 119.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018-2022)، ص33.

من بيانات الجدول (15) نلحظ أن نسبة الفقر متباينة بين محافظات العراق والتي تبدأ كأدنى نسبة (4.5%) من إجمالي السكان كما في محافظة السليمانية، لتصل إلى أكثر من (45%) كحد أعلى في محافظات القادسية وميسان والمثنى، على الرغم من أن الكثافة المصرفية في محافظة السليمانية كانت منخفضة جداً، والتي بلغت بنكا واحدا لكل (86) ألف شخص، في الوقت نفسه نجد أن الكثافة المصرفية في محافظة المثنى هي أفضل من محافظة السليمانية أي أن هناك بنكاً واحداً لكل (62) ألف شخص، إلا أن نسبة الفقر إلى عدد سكان المثنى أكثر بكثير من نسبة الفقر في السليمانية والتي بلغت (52.1%)، من هذا يتضح أن توزيع البنوك أو الكثافة المصرفية في محافظات العراق لم يؤثر في تقليل نسبة الفقر ، أي أن البنوك لم تسهم في تقليل الفقر أو في أفضل الأحوال كان لها دور محدود جداً، وذلك لأن أغلب خدماتها موجهه لغير الفقراء ونستطيع أن نطلق عليه (ائتمان الطبقة المتوسطة والغنية)، وهذا يشير إلى أن الفقر يتأثر بعوامل أخرى تخص كل محافظة على حده سواء كان بالارتفاع أو الانخفاض، مثل درجة تطور المحافظة من حيث البنى التحتية والخدمات وتوفير فرص العمل للعاطلين ومستوى الاستقرار الأمني فضلاً عن السلوك الاجتماعي لأفراد المحافظة.

ثانيا: تحليل العلاقة بين الفقر ومنح الائتمان في العراق

يسهم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص كهدف حكومي لتعزيز سوق العمل ونمو القطاع الخاص بشكل عام، ويمكن أن تساعد إمكانية الحصول على الائتمان على تمكين الأسر ذات الدخل المحدود من الحصول على خدمات صحية وتعليمية، وتوليد الدخل، وتمكن المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم من إدارة المخاطر، وتوظيف عمال جدد، واستخدام تكنولوجيات متقدمة لرفع التنافسية، ومن ثَمَّ معالجة مشكلة الفقر.

كلما ارتفعت نسبة الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص عد ذلك مؤشراً جيداً، وقد تعرضنا لذلك سلفاً بفقرة تحليل الائتمان النقدي حسب المستفيدين في الجدول (3)، إذ شكل منح الائتمان الخاص إلى باقي الائتمان النقدي الكلي النسبة الأعلى طوال مدة البحث.

نظرا لأهمية الائتمان المصرفي وانعكاسه على تراجع معدلات الفقر فيما لو تم توجيه ذلك الائتمان بالشكل الصحيح وعليه نستعين ببيانات الجدول الآتي:

الجدول (16): العلاقة بين نسبة الفقر ومنح الائتمان في العراق. (ترليون دينار)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	إجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الخاصة	إجمالي الائتمان النقدي الخاص إلى عدد السكان %	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الفقر %
2004	27.13	0.622	0.495	0.127	2	53.235	-
2005	27.96	0.950	0.624	0.326	3	73.533	23
2006	28.81	1.881	1.096	0.785	7	95.588	22.4
2007	29.68	2.388	1.376	1.012	8	111.455	22.9
2008	31.89	3.978	2.456	1.522	12	157.026	23
2009	31.66	4.646	2.925	1.721	15	130.642	23
2010	32.49	9.332	3.701	5.631	29	162.064	22
2011	33.33	10.943	7.290	3.653	33	217.327	23
2012	34.40	15.924	10.621	5.303	46	254.225	18.9
2013	35.01	19.151	12.074	7.077	55	271.091	18
2014	35.10	21.136	12.768	8.368	60	266.420	22.5
2015	35.21	21.254	12.319	8.935	60	199.715	22.5
2016	36.16	20.403	11.588	8.815	56	203.869	30
2017	37.14	21.339	12.629	8.710	57	221.665	21.3
2018	38.20	24.228	15.417	8.811	63	268.918	20.5
2019	39.12	23.489	14.279	9.210	60	262.917	20
2020	40.15	27.898	19.354	8.544	69	198.774	31.7

المصدر:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية.
- البنك المركزي العراقي، النشرات والتقارير السنوية، سنوات مختلفة.
- الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية (2020) على الربط: https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360.

1- أثر الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي:

يسهم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في تخفيف معدلات الفقر من خلال تأثيره في زيادة النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، إذ أشارت الأدبيات الاقتصادية إلى أن الائتمان الخاص يسهم بشكل إيجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي ويقلل التفاوت أيضاً في توزيع الدخول.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي يعد مؤشراً مهماً، إذ يظهر قدرة البنوك على منح التمويلات اللازمة لعملية التطور والنمو الاقتصادي مما ينعكس على خفض معدلات الفقر، ومن ثَمَّ ارتفاع تلك النسبة يعد مؤشراً على كفاءة البنوك التجارية في منح الائتمان.

يتضح من الجدول (15) ارتفاع حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية العراقية للقطاع الخاص من (622) مليار دينار عام 2004 إلى (27.898) ترليون دينار عام (2020)، أي تزايد بمعدل نمو سنوي بلغ في متوسطه (23.7%)، أما نسبة الائتمان النقدي المباشر الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي كانت (1.1%) لعام 2004 لترتفع بعد ذلك إلى (14%) لعام 2020. بلغ متوسط نسبة مساهمة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي طيلة مدة البحث (7.8%) وتلك النسبة على وفق المعايير الدولية تعد قليلة جداً، إذ نجد أن النسبة المقبولة وفقاً للمعايير الدولية لذلك المؤشر هي (55%) كمتوسط (مجموعة البنك الدولي، سنوات مختلفة)، هذا يعني أن العراق لا يزال في المراحل الأولى من التطور، وهو بحاجة إلى قفزات سريعة الغرض منها ليس فقط مواكبة التطورات والمعايير الدولية بحد ذاتها وإنما لأخذ دوره الأساس في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وتحدي الخطر الأكبر المتمثل في محاربة شبح الفقر، الذي يسيطر على شريحة واسعة من الشعب العراقي، ونلحظ مما سبق أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ذو تأثير ضعيف في النمو الاقتصادي لضعف متابعة القروض وتوجيهها نحو الأهداف التي منحت من أجلها.

وكما هو معروف، فإن تطور أي بلد اقتصاديا ينعكس إيجابياً على المجتمع، تقدماً ورخاءً وثراءً، فيما يؤدي تراجع التطور الاقتصادي إلى مشاكل اجتماعية وسياسية عديدة، وفي مقدمتها زيادة مشكلة الفقر في البلد، وقد أظهرت المعطيات الإحصائية أن تطورات الاقتصاد العراقي خلال السنوات الأخيرة اتسمت بعدم الاستقرار وتزايد عناصر الوهن والضعف والإفقار في غالبية قطاعات الاقتصاد الكلي، والتأثر بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، لاسيما أن الاقتصاد العراقي لا يزال في المرحلة الأولى، وهي مرحلة الاقتصاد الريعي المعتمد كلياً على الموارد الطبيعية، ولضمان تخطي مرحلة الاعتماد المفرط على الطاقة

الأحفورية، وتمهيدا لإنتقاله إلى مرحلة الكفاءة ثم الفعالية، لابد من توافر بنية تحتية قوية ومتماسكة ومستقرة لضمان ممارسة الأعمال الاقتصادية لتقود حركة الاقتصاد الكلي نحو إثراء وتطوير قطاعاته، لا إفقارها كما حصل في المرحلة السابقة، والتي تفترض التنسيق والتعاون مع قطاعات التعليم والصحة والتي تعد من أهم أسس التنمية الاقتصادية.

الشكل (10): نسبة الائتمان النقدي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بنسبة الفقر

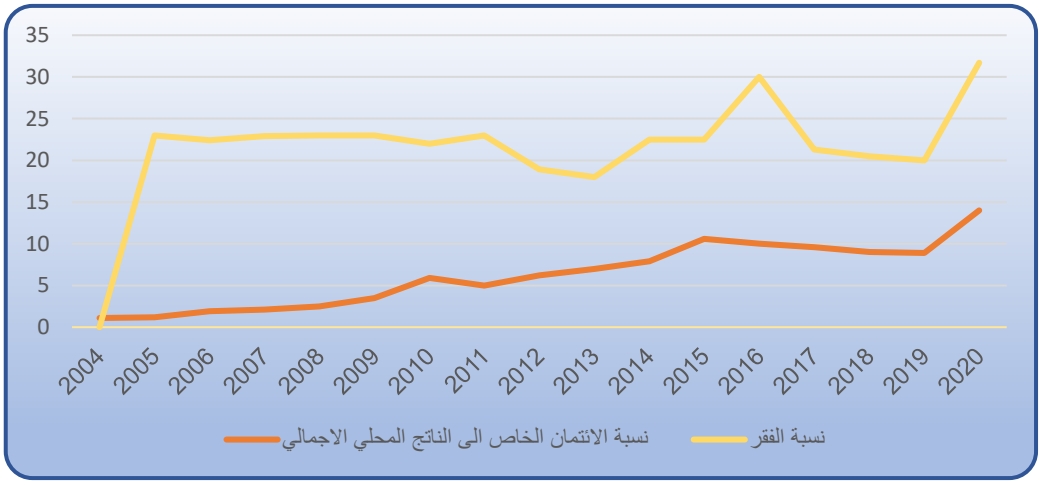

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (16).

2- أثر الائتمان النقدي الممنوع للقطاع الخاص على الفقر:

بعد أن بينا أثر الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي وانعكاسه على الفقر في العراق سنوضح أثره على الفقر نفسه وبالرجوع إلى بيانات الجدول (16).

إذ نلحظ ارتفاع حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية العراقية للقطاع الخاص وبمعدل نمو سنوي بلغ في متوسطه (23.7%)، أما نسبة إجمالي الائتمان الخاص إلى عدد السكان فإنها اتخذت مساراً تصاعدياً طوال المدة قيد البحث، إذ بلغت (2%) عام 2004 لترتفع إلى (69%) عام 2020 باستثناء عام 2016 فقد تراجعت إلى (56%)، وهذا يؤشر تزايد أعداد المستفيدين من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ولكن بالرغم من ذلك الائتمان الكبير إلا أن معدلات الفقر كانت مرتفعة، إذ إن ارتفاع نسبة إجمالي الائتمان الخاص إلى عدد السكان من (3%) عام 2005 إلى (33%) عام 2011 لم تخفض نسبة الفقر، وإنما ارتفعت من (22.4%) عام 2006 إلى (23%) عام 2011، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الائتمان إلى إجمالي السكان بنسبة (69%) عام 2020، نلحظ أن نسبة الفقر بلغت (31.7%) وهذا

يشير إلى أن معظم تلك القروض منحت للموظفين، لأغراض استهلاكية وليست لبناء مشاريع إنتاجية مدرة للدخل، نتيجة لضعف الرقابة على توجيه القروض نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

أما في بنغلاديش نلحظ أن الأمر مختلف تماماً، فقد استهدفت شريحة الفقراء بالدرجة الأساس، لذا نجد أن أثر الائتمان المقدم للقطاع الخاص اكثر وضوحا وتأثيرا على انخفاض معدلات الفقر، والتي سنعمد إلى تحليلها تحليلاً مفصلاً في المطلب الثالث.

ويمكن ادراج اهم أسباب محدودية أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص سواء من البنوك الحكومية أَو الخاصة على الفقراء في العراق بشكل عام بالآتي:

1- عدم تحديد الفئة المستهدفة الأشد فقراً.
2- عدم منح مبالغ صغيرة للإقراض تتناسب مع إمكانية المقترض.
3- عدم اتباع منهج السداد المبكر والذي عادة ما يكون في أقساط أسبوعية أَو شهرية مما يسهل على المقترض سداد المبلغ.
4- عدم منح المزيد من القروض الإضافية لأولئك الذين كانت لهم تجربة ناجحة مع بنك معين من خلال قدرتهم على السداد في الآجال المحددة.
5- ضعف الرقابة والإشراف المتواصل والدقيق من قبل العاملين في الجهات المسؤولة.
6- الضمانات الكبيرة والصعبة المفروضة على الائتمان، إذ إن البنوك التجارية العراقية اعتادت أن تقدم القروض على أساس ضمانات عينية حقيقية متمثلة برهن عقارات تجارية أَو خاصة والتي تفوق قيمتها 300% من قيمة القرض المقدم، وفي الوقت نفسه لا تعتمد البنوك التجارية العراقية عند منح القروض على ضمانات مستلزمات الإنتاج أَو المكائن والتي تعبر عن رأس المال للمشروع، ومنذ عام 2005 وبسبب ارتفاع قيمة العقارات التجارية والخاصة فضلاً عن المخاطر التي تحيط بها، بدأ تحول للبنوك التجارية العراقية بطلب ضمانات تتضمن الذهب والضمانات الشخصية. من هنا يتضح أن أحد المعوقات الأساسية أمام الفقراء بخصوص طلب الائتمان من البنوك هو قيمة الضمانات المطلوبة، والتي عادة لا تكون بحوزة الفقراء.

الشكل (11): نسبة إجمالي الائتمان النقدي الخاص إلى عدد السكان وعلاقتها بنسبة الفقر

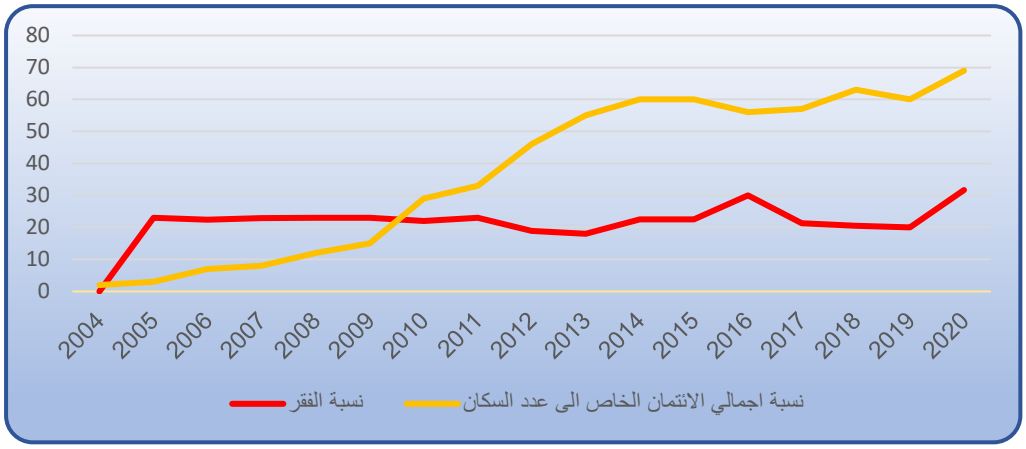

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (16).

3- أثر قروض الإسكان والقروض المضمونة على الفقر

يعد السكن من المتطلبات الضرورية للحياة وهو من الأهداف الرئيسة التي يسعى الإنسان إلى توفيرها بعد الغذاء، لذا فإن توفير السكن اللائق والملائم للأسر ولمختلف طبقات المجتمع هو الأساس لعيش حياة كريمة، وكذلك لتحقيق هدف التنمية السكانية.

كذلك تقوم مؤسسات الإقراض الصغير والمتوسط بدور حيوي في الحد من البطالة والتخفيف من الفقر من خلال تقديم الخدمات المالية الملائمة التي تشجع على الادخار وتمنح القروض اللازمة لذوي الدخل المحدود من الرجال والنساء لمساعدتهم على إقامة المشروعات الصغيرة وامتلاك الأُصول الإنتاجية المدرة للدخل وتمكينهم من الحصول على تمويل ذاتي قابل للاستدامة.

في العراق هنالك مؤسسات معنية بتحفيز القطاع السكني كالبنك العقاري وصندوق الإسكان وكذلك توجد مؤسستان للإقراض الصغير والمتوسط هما الشركة العراقية للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توقف العمل بها عام 2012، فتلك المؤسسات قدمت خدمات كثيرة، وربما أثرها هو الأكثر وضوحاً مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الممولة من بنوكها التجارية، لذا سنوضح أثر القروض الممنوحة لتلك المؤسسات على الفقر في العراق من خلال الجدول الآتي:

الجدول (17): قروض الإسكان والقروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية إلى نسبة الفقر

السنة	إجمالي قروض الإسكان (مليار دينار)	عدد المستفيدين من قروض الإسكان (مستفيد)	إجمالي القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية (مليار دينار)	عدد المستفيدين من القروض المضمونة للشركة العراقية للكفالات المصرفية (مستفيد)	إجمالي عدد المستفيدين من قروض الإسكان إلى إجمالي السكان %	إجمالي المستفيدين من القروض المضمونة من الشركة العراقية إلى إجمالي السكان %	نسبة الفقر %
2004	117.6	–	–	–	–	–	–
2005	130.8	–	–	–	–	–	23
2006	151.9	–	0.15	1	–	0.000034	22.4
2007	649.8	48,952	0.969	38	0.16	0.00012	22.9
2008	528.6	38,851	4.117	155	0.12	0.00048	23
2009	50.4	6,124	15.377	1,198	0.019	0.0037	23
2010	60.7	7,545	15.548	1,257	0.023	0.0038	22
2011	51.02	6,325	14.389	1,959	0.018	0.0058	23
2012	263.4	21,294	32.685	3,257	0.061	0.0094	18.9
2013	503.3	37,605	27.979	2,865	0.10	0.0081	18
2014	434.8	31,541	21.817	1,076	0.089	0.0030	22.5
2015	155.7	15,684	12.800	352	0.044	0.00099	22.5
2016	453.3	32,521	11.152	662	0.089	0.0018	30
2017	479.7	35,837	46.577	1,682	0.096	0.0045	21.3
2018	382.3	29,563	48.272	720	0.077	0.0018	20.5
2019	559.3	40,678	48.998	702	0.10	0.0017	20
2020	361.01	27,321	49.129	470	0.068	0.0011	31.7

المصدر: – البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة

– وزارة الاعمار والبلديات، صندوق الإسكان، قسم تكنلوجيا المعلومات والتخطيط، 2020.

– الشركة العراقية للكفالات المصرفية، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

يتضح من بيانات الجدول (17) أن إجمالي قروض الإسكان المقدمة من قبل البنك العقاري وصندوق الإسكان بلغت (117.6) مليار دينار عام 2004 لتبلغ (361.01) مليار دينار عام 2020 وأن أعلى مبلغ تم منحه بنحو (649.8) مليار دينار كان في عام 2007 إذ سبق توضيح ذلك عند تحليل الجدول (5)، أما عدد المستفيدين من قروض الإسكان فقد اتخذ مساراً متذبذباً، إذ بلغ (48,952) مستفيد عام 2007 وهو أعلى عدد سجل خلال مدة البحث لينخفض العدد إلى (6,124) مستفيد عام 2009 ليعاود الارتفاع إلى (7,545) مستفيد عام 2010، لكنه انخفض في العام اللاحق إلى (6,325) مستفيد ليرتفع بعدها وصولا إلى (37,605) مستفيد عام 2013 لينخفض في العامين اللاحقين إذ بلغ (15,684) مستفيد عام 2015 ليرتفع بعدها وصولاً إلى (40,678) عام 2019 لكنه انخفض في عام 2020 إلى (27,321) مستفيد.

أَما عدد المستفيدين من القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية فقد كان بواقع مستفيد واحد عام 2006 ليرتفع العدد إلى (3,257) مستفيد عام 2012 وهو أعلى عدد من المستفيدين من الشركة العراقية للكفالات المصرفية خلال المدة قيد البحث لينخفض بعدها في السنوات اللاحقة وصولاً إلى (352) مستفيد عام 2015 ليعاود الارتفاع بعدها في العامين اللاحقين ليبلغ (662، 1,682) مستفيد على التوالي لكن انخفض عدد المستفيدين بعدها وصولاً إلى (470) عام 2020.

يتضح مما سبق الأثر الضعيف لقروض الإسكان والقروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية على معدلات الفقر في العراق؛ وذلك لانخفاض التخصيصات المقدمة للجمهور، فعلى الرغم من أن أعلى مبلغ تم إقراضه للإسكان بلغ (649.8) مليار دينار عام 2007 إلا أن نسبة الفقر ارتفعت إلى (22.9%) لنفس العام، فضلاً عن أن نسبة المستفيدين إلى إجمالي السكان منخفضة جداً، إذ بلغت نسبة المستفيدين من قروض الإسكان إلى إجمالي عدد السكان (0.16%) عام 2007 لتنخفض بعدها إلى (0.06%) عام 2020، أَما نسبة المستفيدين من القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية إلى إجمالي السكان فقد بلغت (0.000034%) عام 2006 وصولاً إلى (0.0011%) عام 2020.

ثالثا: تحليل السياسة الائتمانية وأثرها على الفقر في بنغلاديش

صنفت بنغلاديش خلال عقد التسعينات من القرن الماضي من بين أكبر الدول ارتفاعاً بمعدلات الفقر، بنسبة تجاوزت (44%) وحالياً صنفت أفضل (5) دول في صناعة الثروات، بإجمالي عدد سكان

يقارب(165) مليون نسمة، ومساحة محدودة نحو (147) ألف كيلو متر مربع وهي ضمن أسرع الدول نمواً في العالم، إذ ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي من (440) دولاراً عام 2000 إلى (870) دولاراً عام 2011، ثم إلى (1750) دولاراً عام 2018، وبنسبة نمو تجاوزت (200%) في مدة لا تزيد عن (10) سنوات، وجاء نمو نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي عقب نمو إجمالي الناتج المحلي من (53.37) مليار دولار عام 2000، إلى (115.28) مليار دولار عام 2010، ليقفز إلى (274) مليار دولار عام 2018، محققاً نسبة نمو بلغت (7.86%)، لتصنف ثالث أكبر اقتصاد بمنطقة جنوب آسيا، وسط توقعات بتجاوز النمو (9%) سنوياً خلال الخمسة أعوام القادمة (البنك الدولي، سنوات مختلفة).

يعد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والقروض المتناهية الصغر من أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق ذلك النمو والتخفيف من معدلات الفقر في بنغلاديش من خلال تحفيز قطاع الزراعة والمؤسسات الصغيرة، إذ إنهما أكبر قطاعين للتوظيف في بنغلاديش وتنمية الموارد البشرية والأمن الغذائي، إذ يسهم قطاع الزراعة وحده بنحو (30%) من إجمالي الناتج المحلي، في حين أن قطاع المؤسسات الصغيرة يشكل 52% من الصادرات.

وللتعرف على واقع الفقر وإجمالي الائتمان المقدم للجمهور في بنغلاديش نستعين ببيانات الجدول الآتي:

الجدول (18): الائتمان الممنوح ونسب الفقر وأعداد الفقراء في بنغلاديش

السنة	الائتمان الخاص (مليار تاكا) (1)	القروض الزراعية (مليار تاكا) (2)	قروض بنك غرامين (مليار تاكا) (3)	عدد المستفيدين من بنك غرامين (مليون مستفيد) (4)	نسبة الفقر% (5)	عدد الفقراء (مليون نسمة)	عدد السكان (مليون نسمة) (6)
2004	-	4.71	23.4	3.70	-	-	136.98
2005	1107.4	7.36	31.5	5.05	40	55.614	139.03
2006	1309.7	1.43	45.9	5.96	-	-	140.92
2007	1507.7	-	50.2	6.16	-	-	142.66
2008	1901.4	6.72	54.6	6.21	38	54.835	144.30
2009	2179.3	2.94	71.85	6.43	-	-	145.92
2010	2707.1	1.58	87.57	8.34	31.5	46.486	147.57
2011	3407.1	3.77	102.96	8.37	-	-	149.27
2012	4079	5.08	115.77	8.37	-	-	151
2013	4521.6	9.67	122.01	8.54	26.4	40.329	152.76
2014	5076.4	10.5	125.23	8.64	-	-	154.51
2015	5746	11.11	139.18	8.81	-	-	156.25
2016	6710.1	6	169.33	8.90	24.3	38.388	157.97
2017	7660.6	0	207.89	8.93	23.1	36.887	159.68
2018	9076.2	3	243.21	9.08	21.8	35.180	161.37
2019	10102.6	5	251.37	9.26	20.5	33.424	163.04
2020	10972.7	4.71	205.02	9.33	29.5	48.583	164.68

المصدر:

- العمود (1): Central Bank of Bangladesh, Annual Report, chapter 4, different years.
- العمود (2،3): Central Bank of Bangladesh, Annual Report, chapter 9, different years
- العمود (4): Grameen Bank, Annual Report, different years, https://grameenbank.org/annual-report-1983-2016/
- العمود (5، 6): مجموعة البنك الدولي على الرابط: https://data.albankaldawli.org/country/BD

نلحظ من بيانات الجدول (18) ما يأتي:

1- **الائتمان الممنوح للقطاع الخاص:** اتخذ مساراً تصاعدياً للمدة (2004-2019)، إذ بلغ (1107.4) مليار تاكا عام 2005 ليصل إلى (10102.6) مليار تاكا عام 2019، ولكن بسبب جائحة كورونا وما أحدثته من توقف للنشاط المصرفي والتجاري انخفض الائتمان الخاص إلى (10972.7) مليار تاكا عام 2020، ومن ثَمَّ ساعد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية بزيادة كبيرة في استثمارات القطاع الخاص في بنغلاديش، إذ ارتفع الاستثمار الحقيقي للقطاع الخاص من 14% عام 1981 إلى 24.5% عام 2012 مشكلاً بذلك 24.8% من إجمالي الناتج المحلي (مجموعة البنك الدولي، سنوات مختلفة).

2- **القروض الممنوحة من بنك غرامين:** اتخذت كذلك مساراً تصاعدياً طوال المدة قيد البحث إذ بلغت (23.4) مليار تاكا عام 2004 لتصل إلى (251.37) مليار تاكا عام 2019، لكنها انخفضت إلى (205.02) مليار تاكا عام 2020، بسبب جائحة كورونا وتأثيرها على النشاط الاقراضي لبنك غرامين، إذ بلغ عدد المقترضين من البنك (3.70) مليون نسمة عام 2004 وزعت بواقع (96.6%) للنساء والمتبقي للذكور، وهذا راجع إلى استراتيجية البنك وهي التركيز على النساء، ليرتفع عدد المقترضين إلى (9.33) مليون نسمة عام 2020، وهذا يبرز الدور الكبير الذي لعبه البنك في إحداث التنمية والتخفيف من معدلات الفقر.

3- **القروض الزراعية:** اتخذت مساراً متذبذباً طوال المدة قيد البحث إذ بلغت (4.71) مليار تاكا عام 2004 لتشهد تذبذبا حتى وصلت إلى (4.71) مليار تاكا عام 2020، ويرجع التذبذب وانخفاض المبالغ الممنوحة للقطاع الزراعي من قبل البنوك التجارية إلى ضعف إقبال المقترضين عليها لتوافر هذا النوع من القروض بشروط وتسهيلات أخف من قبل مؤسسات الإقراض المتناهي الصغر وأهمها بنك غرامين.

4- **نسبة الفقر واعداد الفقراء:** اتخذت نسبة الفقر مساراً تنازلياً للمدة (2004-2019) إذ سجلت نسبة (40%) عام 2005 وبإجمالي عدد الفقراء بلغ (55.614) مليون نسمة، لتنخفض النسبة إلى (20.5%) عام 2019 وبعدد فقراء بلغ (33.424) مليون نسمة، ليرتفع بعد ذلك إجمالي الفقراء إلى (48.583) مليون نسمة عام 2020 بنسبة فقر بلغت (29.5%)، ويعود ذلك الارتفاع كما أسلفنا إلى تأثير جائحة كورونا التي أدت إلى توقف معظم المشروعات الصغيرة مما أثر سلباً على مداخيل الأفراد.

تمثل بنغلاديش تجربة مثالية أمام العديد من الدول العربية ومنها العراق لدراسة أسباب تحقيقها طفرة اقتصادية، لذا يجب إجراء نموذج محاكاة لتلك التجربة للاستفادة منها وتطبيقها بما يتُناسب مع الظروف الاقتصادية.

رابعاً: الحلول المستقبلية لمعالجة الفقر في العراق بالاعتماد على القروض المصرفية

في ضوء التطبيقات العملية التي يشهدها العراق في الميدان الاقتصادي، منذ عام 2003 وحتى عام 2020، فإن مشكلة الفقر من أعقد المشكلات التي تواجه صانعي القرار في العراق، على الرغم من تبني الحكومات المتلاحقة استراتيجيات لمعالجة الفقر إلا أنها كانت حبراً على ورق لم تدخل حيز التطبيق الفعلي لغياب الإرادة الحقيقية والمعالجات الصحيحة، وعلى الرغم من تخصيص أموال طائلة إلا أنها لم تذهب نحو بناء او تهيئة قاعدة للانطلاق وإنما جرى توزيع الأموال بشكل مباشر لبعض الشرائح، وعليه فليس بالضرورة أن تطبق تجربة بنك غرامين حرفياً وبنفس الهيكل الإداري وبنفس الفكرة فالعراق يختلف بظروفه المحلية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية عن بنغلاديش، فضلاً عن انه لا تتوافر في العراق تشريعات إدارية وقانونية تحث على تقديم الخدمات المصرفية للطبقات الفقيرة، إذ يمكن الاستفادة من تجربة بنك الفقراء في خلق نموذج في البنوك التجارية الحالية مشابه لخصائصه الأساسية يتلاءم مع بنية المجتمع العراقي ومؤسساتها، لذا سنتطرق لبعض الحلول المستقبلية لمعالجة الفقر بالاعتماد على القروض المصرفية وهي كما يأتي:

1- منهج الائتمان الفردي: منح ائتمان باستخدام المنهج الفردي من قبل البنوك التجارية العراقية، إذ تتبع بنوك الفقراء التي تعتمد على منهج الائتمان الفردي الأساليب نفسها التي تتبعها البنوك التقليدية، لكن الفرق الأساس في قبولها ضمانات غير تقليدية، فنوعية تلك الضمانات هو ما يميز تلك المنهجية لدى بنوك الفقراء، فهي ضمانات تستند على أصول منخفضة القيمة إذ تدعى بـ "الضمانات البديلة" التي قد تكون (دراجة، طاولة، تلفاز،...الخ) وفي بعض الأحيان يمنح القرض للمستفيد بضمان طرف ثالث يتعهد بالسداد، وغالباً ما يذهب اختصاصي القروض إلى الزبون بمقابلات غير رسمية وزيارات ميدانية للحصول على المعلومات اللازمة لتقييم قدرة طالب القرض على السداد. وتعتمد برامج الإقراض الخاصة بالبنوك التي تتبع هذا المنهج على تحفيز العملاء لسداد قروضهم، وذلك بمنح قروض أكبر، وبأسعار فائدة منخفضة، وبشروط أفضل، للعملاء الملتزمين بالسداد، كما جرى في بنغلاديش (بنك غرامين)، وبنك راكيت (Rakyat) وهو من البنوك الحكومية في اندونيسيا ويعد أكبر مؤسسات الإقراض المتناهي الصغر في العالم والتي تعتمد الآلية السالفة في منح الائتمان.

2- الإقراض الجماعي: يعد الائتمان بضمان المجموعة من أنجح الأنظمة المتبعة في الكثير من دول العالم، وتقوم فكرته على أن يشكل الأفراد الراغبون بالاقتراض مجموعة يضمن أفرادها بعضهم بعضاً، لإقامة مشروع تجاري، لذا سيحقق الإقراض الجماعي مزايا عدة منها:

أ- تخفيض تكاليف المعلومات التي تتطلبها عملية التحليل الائتماني قبل منح الائتمان وتكاليف المتابعة.

ب- تجاوز مشكلة الحاجة إلى ضمانات مادية.

ت- الوصول لأكبر عدد من الفقراء أكثر من أي منهجية أخرى.

ث- تساعد منهجية الإقراض الجماعي على تقليل مخاطر اتخاذ القرار الائتماني.

ج- تساعد على خلق حالة من التواصل المستمر بين البنك والمقترضين.

ح- خلق فرص عمل كبيرة وطرح إنتاج فعلي لسد الطلب المحلي.

3- شمول أوسع للفقراء ببرنامج الإقراض لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل: فقد بلغت نسبة البطالة في العراق عام 2014 نحو (10.9%) إلى إجمالي السكان، وبين الفقراء بنسبة (14.5%)، أما نسبة البطالة بين النساء الفقيرات كانت (15.6%) إلى إجمالي السكان (وزارة التخطيط، 2018: 55)، لذا فإن إطلاق برامج الإقراض المختلفة للمشروعات الصغيرة يمكن أن يعزز من تمكين الفقراء على إنشاء مشروعاتهم وتحسين أوضاعهم المعيشية لاسيما الشباب وذلك من خلال:

أ-القيام بحملات توعية للفقراء للاستفادة من البرنامج.

ب-تنظيم برامج تدريب للفقراء على إنشاء المشروعات الصغيرة

ت-تيسير إجراءات الحصول على القرض والسداد.

ث-إشراك المنظمات غير الحكومية في التدريب والتوعية والمراقبة والرصد.

4- وضع آلية لشمول المستفيدين من "نظام الحماية الاجتماعية" بالقروض الصغيرة وربطها بإخراجهم من نظام الحماية.

5- تحفيز خريجي الكليات والمعاهد البيطرية والزراعية والإعداديات الزراعية على إنشاء شركات ومشاريع زراعية توفر فرص عمل في الريف بالاعتماد على قانون تأجير الأراضي الزراعية "ذي الرقم 24 لعام 2013"، فقد أتاح الاستثمار بمساحة لا تتعدى (50) دونماً لإقامة مشاريع زراعية بشقيها الحيواني والنباتي، وإعفاء المستفيدين من بدلات الإيجار للعامين الأول والثاني، ويمكن تمليك حق التصرف بالأرض بعد (10) أعوام.

6- احدى الطرائق لتحسين حال الأسرة الفقيرة في العراق هو تحسين أوضاع النساء، ففي العراق وصلت نسب الفقر لدى الأسر التي ترأسها النساء(1.9%) وأغلبهن من النساء المتزوجات بنسبة (86.9%) تأتي بعدهن الأرامل والمطلقات بنسب (11.3%، 1.2%) على التوالي (وزارة التخطيط، 2015: 13) ، يعود السبب في ذلك إلى قلة المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل مما أثر سلبا على مستوى معيشتهم وأوضاعهم الأسرية، لذا فإن تقديم قروض عن طريق مؤسسات مصرفية مختصة بشؤون الفقراء ستخلق فرص عمل خاصة لتلك الأعمال كالأعمال الحرفية والمنزلية التي تديرها النساء التي تعرف ببرامج التوظيف الذاتي التي تحول الأعمال المنزلية والحرفية إلى موجة من المد الكبير للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

7- كما أشرنا سابقا الى أن بنك الفقراء لم يتوقف على مساعدة الفقراء بإنشاء مشاريعهم الخاصة فقط وإنما شمل قطاع الصحة والتعليم ومجالات أخرى، وهذا ما نحتاجه في العراق لكون أغلب النساء اللواتي يترأسن الأسر هن في الغالب أميات، لذا فإن تقديم تسهيلات ائتمانية سيسهم في رفع الجانب التعليمي لهن ولأسرهن.

8- إعداد برنامج لتدريب المزارعين الفقراء على أساليب الري والزراعة المستجيبة للتغير المناخي، ومنح حوافز للفلاحين من أجل المشاركة في برامج التدريب لأساليب الري والزراعة، وتحديد مواقع الأراضي الزراعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، وتشجيع المزارعين على إنشاء البساتين المتنوعة وزراعة الأشجار بحسب مناسبتها للمناطق.

9- إنشاء مشاريع ذات أنشطة متكاملة (خدمية وإنتاجية) لتشغيل النساء الفقيرات في الريف، والترويج والتوعية لتنفيذ النشاط في المحافظات الريفية الفقيرة، والتشاور مع المجموعات النسائية بشأن المشاريع المطلوب تأسيسها وأسس اختيار المشمولات بها، وتوفير حوافز للنساء من أجل المشاركة في إنشاء هذه المشروعات، وتوفير مراكز تدريب متنقلة للنساء في المناطق الفقيرة.

10- برنامج حاضنات الأعمال لتوفير التمويل والتدريب والخدمات لدعم المشاريع الصغيرة للفقراء، ولاسيما النساء وبحسب الميزة النسبية للمنطقة الحضرية، إذ إن تأسيس برنامج كفوء لحاضنات الأعمال التي توفر الخدمات والمشورة والخبرات والدعم للمشروعات الناشئة يمكن أن يسهم في تحسين إمكاناتها التنافسية ويوفر فرص عمل مستدامة للفقراء في الريف، لاسيما النساء اللاتي لا يملكن وسائل الوصول إلى هذه الخدمات.

11- مؤسسات ضمان المخاطر: يعد الائتمان علاقة بين الفئات المقترضة والفئات المقرضة، وحتما سترافق تلك العملية مجموعة من المخاطر التي قد تقف عائقاً دون إتمام العملية الاقراضية، وفي تلك الحالة ولكي تقلل الجهات المقرضة مخاطر الإقراض تقوم بوضع العديد من الشروط أمام الجهة المقترضة كتوفير ضمانات للقرض، وهي عبارة عن عقارات وأصول من أجل تأمين استرداد مبلغ القرض ولتشجيع الجهة المقرضة على إتمام عملية الائتمان، وعادة ما تنشأ جهة ثالثة هي "مؤسسات ضمان مخاطر الائتمان" تتقاسم تلك المخاطر مما يؤدي بالضرورة إلى تخفيض تكاليف العملية ويدفع الجهة المقرضة الى عدم المبالغة في شروط الإقراض، وعلى الرغم من أن ذلك يؤشر على ضعف الوساطة المالية للصناعة المصرفية وتدني مستوى الائتمان الممنوح، بسبب التخوف من المخاطر المحتملة كمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتخوف من إخفاق المقترضين من تسديد القروض، الا أن ذلك هو واقع الصناعة المصرفية في العراق والعديد من البلدان النامية، ووفقاً لما تقدم يمكن لمؤسسات ضمان المخاطر أن تسهم في تخفيض مخاطر الاقتراض لجهة المقرض من جهة وتساعد المقترض من جهة ثانية بتخفيف أعباء الضمانات المطلوبة منه والتي تكون مستحيلة في بعض الأحيان وقيام هذه المؤسسات الضامنة للمخاطر بعملها في هذا الجانب يخلق انسيابية معقولة لإتمام عملية الائتمان ومنح القروض.

الفصل الثالث

تقدير وتحليل العلاقة الدالية لمتغيرات البحث بإستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

- المبحث الأول: الاطار النظري للنماذج المعتمدة في التحليل
- المبحث الثاني: توصيف متغيرات الانموذج القياسي وتحليل استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المؤثرة والمعتمدة
- المبحث الثالث: تقدير المتغيرات بإستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

الفصل الثالث

تقدير وتحليل العلاقة الدالية لمتغيرات البحث باستخدام أُنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive- Distributed Lag Model (ARDL)

تمهيد

يُعنى هذا الفصل باعتماد الأساليب القياسية لتقدير العلاقة بين متغيرات البحث التي سبق تحليلها في الفصل الثاني، واختبار صحة فرضياتها من خلال أُنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) Autoregressive- Distributed Lag Model لقياس العلاقة بين المتغيرات قيد البحث.

ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث تناول الأَول الإطار النظري للنماذج المعتمدة في التحليل ليتضمن المبحث الثاني توصيف متغيرات الأُنموذج القياسي وتحليل استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المؤثرة والمعتمدة، أَما المبحث الثالث فتم تقدير المتغيرات فيه باستخدام أُنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive- Distributed Lag Model (ARDL) ومناقشة النتائج.

المبحث الاول

الإطار النظري للنماذج المعتمدة في التحليل

أولاً: اختبار جذر الوحدة

تعد اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية أداة تشخيصية قياسية في تطبيقات تحليل السلاسل الزمنية لأن السلاسل الزمنية بشكل عام تخضع لأمرين أحداهما: الاتجاه العام (Trend)، والآخر: الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية (correlgram)، لذا وفي حال عدم تحليل استقرارية القيم لن يستطيع الباحث تحليل العلاقة بين المتغيرات ولا وفق أي أُنموذج لأن نتائج الاستقرارية هي التي تحدد اي النماذج القياسية يصلح للاختبار، فضلاً عن ذلك سيعاني الاختبار من الانحدار الزائف (Spurious regression)، لذا فإن إجراء اختبار جذر الوحدة سيوفر نظرة ثاقبة على الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية التي تم فحصها من حيث تصنيفات التكامل، وبالنظر إلى نتائج العديد من الدراسات، فإن طريقة المراجعة النظرية قد لا تؤدي إلى استنتاجات نهائية حول طبيعة استقرار السلاسل الزمنية، لاسيما في ظل وجود اختبارات موحدة وضعت لذلك الغرض، وغالبا ما تكون السلاسل الزمنية التي تمثل الملاحظات غير واقعية (نقار، عواد، 2011: 129)، وعليه تاخذ السلاسل الزمنية أشكالاً متعددة تتمثل بما يأتي:

1. TS (الميل الثابت) نوع السلاسل الزمنية غير المستقرة: تحتوي هذه السلسلة على سياق عشوائي مستقر بالإضافة إلى معادلة اتجاه عامة محددة، توقعه الرياضي صفر وتباينه ثابت.
2. DS (اتجاه مختلف) نوع سلسلة زمنية غير مستقرة: وهي السلسلة الأكثر شيوعاً، وهي سلسلة غير مستقرة مع ميل عشوائي عام، وغالباً ما تستعمل الاختلافات لإستعادة استقرارها، لذا يجب استيفاء شروط ثلاثة لتكون السلسلة الزمنية ثابتة:

أ- استقرار متوسط القيم بمرور الوقت.

ب- استقرار التباين مع مرور الوقت.

ت- تعتمد الخلية بين القيمتين لنفس المتغير على الفاصل الزمني، وليس القيم الفعلية للوقت الذي يتم فيه حساب الخلية – أي الفرق بين الفترتين الزمنيتين.

عند استخدام نماذج عدة من السلاسل الزمنية مثل (ARMA) AutoRegressive Moving Average model و Autoregressive Integrated Moving Average (ARIMA)، يجب إصلاح السلسلة الزمنية، لذلك عند فحص سلسلة من السلاسل الزمنية بشكل عام، تتطلب الخطوة الأولى تجنب

الانحدار الخاطئ، لذا وللتحقق من خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة، نشير إلى العديد من الاختبارات الإحصائية أهمها اختبار Augmented Dickey–Fuller(ADF)، فضلاً عن اختبار phillips–perron (pp) لقياس الاتجاه، واختبار Correlogram لقياس الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية، ومع ذلك فإن اختبار ADF هو الاختبار الأكثر استخداماً لأنه يعتمد على السلاسل الزمنية الطويلة ويعطي نتائج اكثر دقة.

ابتكر العالمان (Dickey and Fuller) خلال الاعوام (1979–1980) طريقة لاختبار نتيجة عدم استقرار السلسلة الزمنية، ويستخدم هذا الاختبار للتخلص من مشكلة الاتجاه العام الذي تسلكه قيم السلاسل الزمنية (غوجراتي،2015: 1051)، ويجري مقارنة قيم اختبار ديكي–فوللر المحتسبة مع القيم الحرجة عند مستوى معنوي (1%) والمستوى الثاني (5%) والمستوى الثالث (10%) وفي بعض الأحيان تعاني قيم السلسلة الزمنية من عدم الاستقرار حتى في حالاتها الثلاث، لذا يلجأ الباحثون إلى أخذ الفرق الأول لتصبح السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى، أما إذا لم تستقر قيم السلسلة الزمنية حينئذ يمكن أخذ الفرق الثاني وبذلك تكون متكاملة من الدرجة الثانية.

يعتمد اختبار ديكي– فوللر الموسع على ثلاث صيغ إذ يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتأكد من استقرار البواق، حيث تستلزم إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع، وإدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل إضافة إلى تباطؤ الفرق الأول لهذا المتغير لسنة واحدة حسب الصيغة الآتية:

الصيغة الأولى بدون حد زمني واتجاه

- $\Delta y_t = \delta y_{t-1} + u_t$ ..... (6)

حيث أن Δ الفرق الأول للسلسلة الزمنية y_t ويتم اختبار فرض العدم Null hypothesis بان المعلمة $\delta=0$ أي بوجود جذر وحدة في السلسلة بمعنى أنها غير ساكنة، وإذا كانت $\delta\neq0$ فإننا نقبل الفرض البديل بعدم وجود جذر وحدة أي أن المتغير ساكن أو مستقر (العبدلي، 2005: 18).

أما الصيغة الثانية مع حد زمني وبدون اتجاه حسب الصيغة الآتية:

- $\Delta y_t = a_0 + \delta y_{t-1} + u_t$ ..... (7)

الصيغة الثالثة بوجود حد زمني واتجاه زمني حسب الصيغة الآتية:

- $\Delta y_t = a_0 + a_1 t + \delta y_{t-1} + u_t$ ..... (8)

يتم اختبار فرضية العدم δ=0 أي بوجود جذر وحدة من خلال مقارنة احصائية t المقدرة للمعلمة مع القيم الجدولية لـ Dickey–Fuller فإذا كانت قيمة t الجدولية تتجاوز قيمة t المحتسبة فإنها تكون معنوية أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن السلسة ساكنة ومستقرة، أَما إذا كانت أقل من القيمة المحتسبة فإن السلسلة غير ساكنة Non–stationary، ومن ثَمَّ نقوم باختبار سكون الفرق الاول للسلسة وإذا كان غير مستقر نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى وهكذا (رشاد، 2011: 274).

ثانيا: توصيف أُنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

يعد الاقتصاد القياسي من العلوم المهمة في الاقتصاد، فهو عبارة عن تحليل رياضي إحصائي تشترك فيه علوم الإحصاء والرياضيات فضلاً عن النظرية الاقتصادية، ومن ثم فإن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المستقاة من النظرية الاقتصادية مسألة مجردة، إلى أن يتم تقديرها تقديراً كمياً في ضوء البيانات.

وبالنظر إلى أُنموذج (ARDL) في الأدبيات الاقتصادية، فهو أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك وهو من نماذج التنبؤ بالنمو، التي شاع استخدامها في الأعوام الأخيرة، إذ يقدم الأُنموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في الأُنموذج، ويعود النموذج إلى بيساران وشين (Pesaran and Shin 1999) ليطور عام 2001 من قبل بيساران وآخرين، ومن مميزات الأُنموذج انه لا يشترط ان تكون المتغيرات الداخلة في الأُنموذج متكاملة من الرتبة نفسها، إذ يمكن استخدامه إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر I(0) أَو متكاملة من الدرجة واحد I(1) أَو مزيج منهما معاً على خلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسن، وكذلك يقدم الأُنموذج مقدرات كفؤة وغير متحيزة لان الأُنموذج يجب أن يكون خالياً من الارتباط الذاتي وايضاً استخدم في تحليل وقياس العينات الصغيرة .(Budha , 2012: 3)

كذلك يقدم الأُنموذج تحليلاً اقتصادياً في الأجل القصير والطويل وفق أُنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (Unrestricted Error Correction Model) (UECM) ويتم اختبار وجود علاقة طويلة الأَجل بين المتغيرات وفق منهج اختبار الحدود (Bound Tast Approach) عن طريق مقارنة قيمة اختبار (F- Stat) مع القيم الجدولية الخاصة المقدمة من لدن Narayan (2005)، فإذا كانت قيمة (F – Stat) المحتسبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة فهنا يتم رفض فرضية العدم (H0: b=0) وقبول الفرضية البديلة (H1: b≠0) أي وجود علاقة تكامل طويلة الأَجل بين المتغيرات، أَما إذا كانت القيمة المحتسبة

تقع بين الحدود العليا والدنيا فالنتيجة تكون غير حاسمة، أَما إذا كانت أقل من الحد الأدنى فهذا يعني عدم وجود علاقة طويلة الأَجل وعليه قبول فرضية العدم.

ويمكن اتباع الخطوات الآتية لتقدير أُنموذج (ARDL): (جار الله، ذنون، 2013: 39)

1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها باستخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF).

2- تحديد فترات الإبطاء المثلى باستخدام أُنموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) ومن خلال مدة الإبطاء التي تحمل اقل قيمة للمعايير الاكايك (AIC) وشوارتز (SC) ومعيار هانن كوين (HQ). في حين يوصي بيساران إذا كانت البيانات سنوية وحجم العينة صغير يمكن استخدام حد أعلى لفترات الإبطاء (4).

3- تقدير أُنموذج (ARDL) اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأَجل باستخدام اختبار الحدود (Bound Tast)، وفي حالة عدم وجود علاقة تكامل مشترك يتم التوقف عند هذا الحد دون اكمال بقية خطوات الأنموذج.

4- اختبار سلامة واستقرارية الأُنموذج عن طريق مجموعة من الاختبارات وهي:

أ- اختار خلو الأُنموذج من الارتباط التسلسلي عن طريق اختبار (Breusch-GodfreySerial Correlation LM Test).

ب- اختبار استقرارية الأُنموذج عن طريق اختبار (CUSUM, CUSUMQ).

ج- اختبار خلو المتغيرات من عدم التجانس من خلال اختبار (Test Heteroskedasticity (Breusch-Pagan-Godfrey

5- تقدير المعلمات قصيرة الأَجل (أُنموذج تصحيح الخطأ) وطويلة الأَجل والذي يمكن تقديره وفق الصيغة الاتية:

$$\Delta(\boldsymbol{Y_t}) = \mathbf{c} + \boldsymbol{\lambda}\mathbf{Y_{t-1}} + \boldsymbol{\beta}\mathbf{X_{t-1}} + \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{n}} \mathbf{a_1}\Delta(\mathbf{Y_{t-i}}) + \sum_{\mathbf{i=0}}^{\mathbf{m}} \mathbf{a_2}\Delta(\mathbf{X_{t-i}}) + \boldsymbol{\mu_t} \quad \ldots\ldots\ldots (9)$$

المبحث الثاني

توصيف متغيرات الأُنموذج القياسي وتحليل استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المؤثرة والمعتمدة

أَولاً: توصيف متغيرات الأُنموذج

إن مرحلة توصيف الأُنموذج هي المرحلة الأولى من مراحل إعداد وصياغة الأُنموذج القياسي وفيها يتم تحديد المتغيرات الاقتصادية؛ لبيان إثر المتغيرات المستقلة وماهيتها على المتغير التابع، لذا وصفت المتغيرات وعلى النحو المبين في الجدول ادناه:

الجدول (19): توصيف المتغيرات المفسرة والتابعة

ت	المتغير	الرمز	النوع
1	نسبة الفقر	POV	تابع
2	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية	CPG	مستقل
3	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الخاصة	CPP	مستقل
4	القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية	LIG	مستقل
5	قروض الإسكان	HL	مستقل

ثانياً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يعد تحليل السلاسل الزمنية خطوة مهمة قبل تقدير واختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية للتأكد من استقرارية قيم المتغيرات (Stationers) ومعرفة الخصائص الإحصائية لها، ويقال عن بيانات السلسلة مستقرة عندما تكون متوسطاتها وتباينها ثابت مع مرور الزمن .

وفي حالة كون السلاسل الزمنية غير مستقرة ستظهر لنا مشكلة تدعى بالانحدار الزائف (Spurious Regression) ولمعالجة ذلك سيتم اعتماد اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) للتأكد من استقرارية المتغيرات وتحديد درجة تكاملها، ورغم تعدد اختيارات جذر الوحدة إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر (Dickey and Fuller 1988)، (يونس، محمد، 2008: 18)، لذا تم إدخال قيم السلاسل الزمنية وكما يأتي:

أ- الرسم البياني للسلاسل الزمنية:

لمعرفة نوع هذه السلاسل وطبيعتها ومن ثَمَّ بيان الاتجاه العام للسلاسل قيد البحث سيتم رسمها وحسب الأشكال البيانية الآتية:

الشكل (12): استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث للمدة (2004-2020)

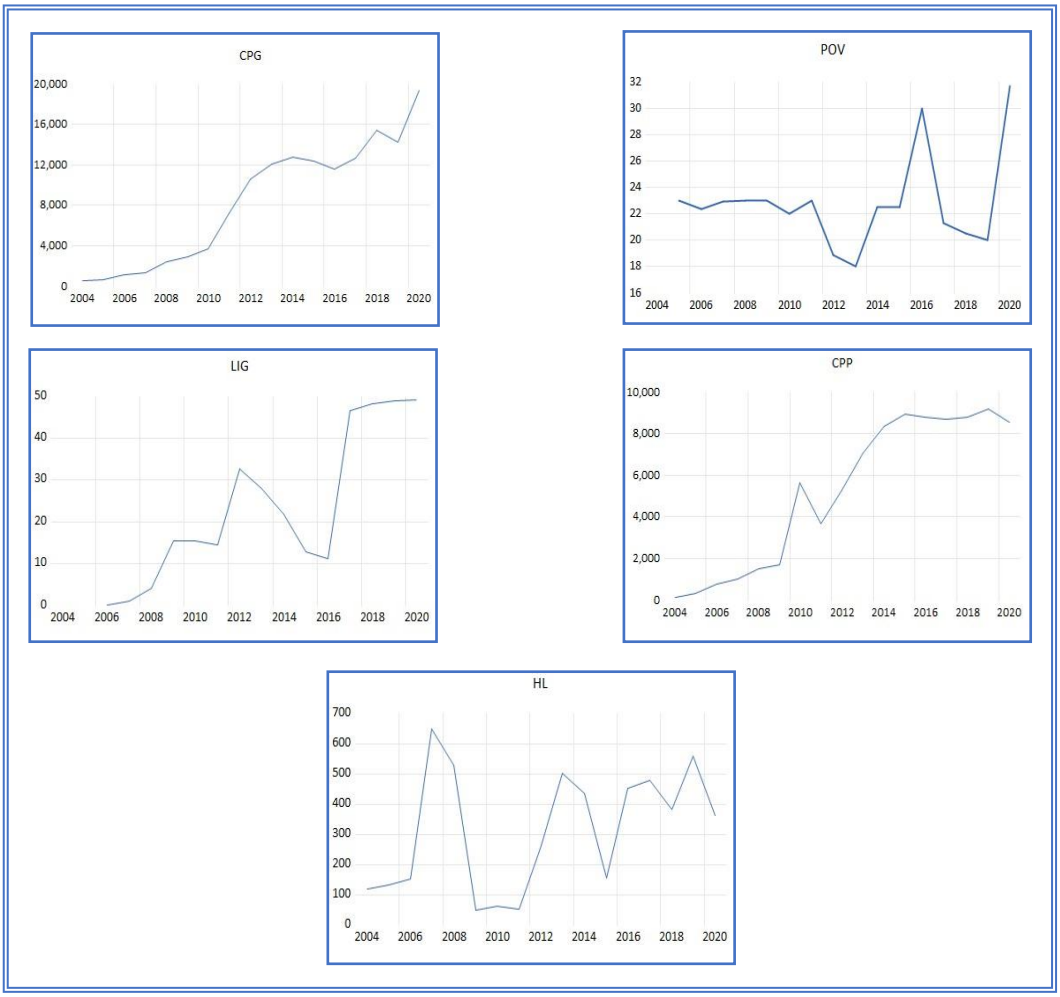

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

من الشكل أعلاه لوحظ أن السلاسل الزمنية أغلبها تعاني من اتجاه عام، وللتأكد من استقرارية سكون هذه البيانات وخلوها من جذر الوحدة سيتم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

ب-اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller test (ADF):

للتحقق من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المستعملة في التحليل فقد تم استخدام طريقة أو اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، فهذه الطريقة تستند

إلى فرضية العدم (H0:β=0) التي تنص بأن السلسلة الزمنية لمتغير ما غير ساكنة (يوجد فيها جذر الوحدة Unit Root) مقابل الفرضية البديلة (H1:β<1) التي تنص على سكون السلاسل الزمنية، والجدول أدناه يوضح نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات قيد البحث:

الجدول (20): نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات حسب Augmented Dickey-Fuller test (ADF)

Augmented Dickey-Fuller test for statistic								
Variables	Estimated value	Critical value			Prob	Level	St1 difference	St2 Difference
		%1	%5	%10				
POV	-4.46767	-3.72407	-2.98622	-2.63260	0.00		**	Non
CPG	-6.73829	-3.65373	-2.95711	-2.61743	0.00		**	
CPP	-5.96363	-3.65373	-2.95711	-2.61743	0.00		**	
LIG	-5.35061	-3.68919	-2.97185	-2.62512	0.00		**	
HL	-5.26485	-3.65373	-2.95711	-2.61743	0.03	*		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

1- اختبار استقرارية متغير نسبة الفقر (POV):

بعد إجراء الاختبار للسلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير التابع (الفقر) (POV) تبين أنها غير مستقرة عند المستوى ولكنها استقرت عند الفرق الأول وبوجود القاطع*، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-4.46767) وهي أصغر من القيمة الجدولية (-3.72407)، ويمكن مباشرة الاستدلال من قيمة الاحتمالية (P=0.00) فهي أصغر من 5%، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية (1%) الدال على عدم وجود جذر الوحدة.

2- اختبار استقرارية متغير الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية (CPG):

بعد تحليل السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير المستقل (CPG) تبين أنها غير مستقرة عند المستوى ولكنها استقرت عند الفرق الأول بوجود القاطع، فقد بلغت القيمة المحتسبة (-6.73829) وباحتمالية

* للمزيد من الاطلاع يرجى ملاحظة الملاحق.

(P=0.00) وهي أصغر من القيمة الجدولية (3.65373-)، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية (1%) الدال على عدم وجود جذر الوحدة.

3- اختبار استقرارية الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الخاصة (CPP):

بعد تحليل السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير المستقل (CPP) تبين أنها غير مستقرة عند المستوى ولكنها استقرت عند الفرق الأول بوجود القاطع، فقد بلغت القيمة المحتسبة (5.96363-) وباحتمالية (P=0.00) وهي أصغر من القيمة الجدولية (3.65373-)، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية (1%) الدال على عدم وجود جذر الوحدة.

4- اختبار استقرارية متغير القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية (LIG):

بعد تحليل السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير المستقل (LIG) تبين أنها غير مستقرة عند المستوى ولكنها استقرت عند الفرق الأول بوجود القاطع، فقد بلغت القيمة المحتسبة (5.35061-) وباحتمالية (P=0.00) وهي أصغر من القيمة الجدولية (3.68919-)، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية (1%) الدال على عدم وجود جذر الوحدة.

5- اختبار استقرارية متغير قروض الإسكان (HL):

بعد تحليل السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير المستقل (HL) تبين أنها مستقرة عند المستوى بوجود القاطع، فقد بلغت القيمة المحتسبة (5.26485-) وباحتمالية (P=0.03) وهي أصغر من القيمة الجـدولية (3.65373-)، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية (1%) الدال على عدم وجود جذر الوحدة.

المبحث الثالث

تقدير المتغيرات باستخدام أُنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

أولاً: نسبة الفقر والائتمان النقدي الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية

بعد إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قدر أثرت المتغيرات بعضها على بعض باستخدام أُنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وحسب نتائج استقرارية السلاسل الزمنية وشروط الانموذج، للمتغير المستقل (الائتمان النقدي الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية) والمتغير التابع نسبة الفقر*، وقبل الخوض في اجراء التحليل سنلجأ الى تحديد فترات الابطاء للأنموذج، وعليه تم التوصل الى النتائج المبينة في الشكل الاتي:

الشكل (13): تحديد فترات الإبطاء المثلى للعلاقة بين (POV) و(CPG)

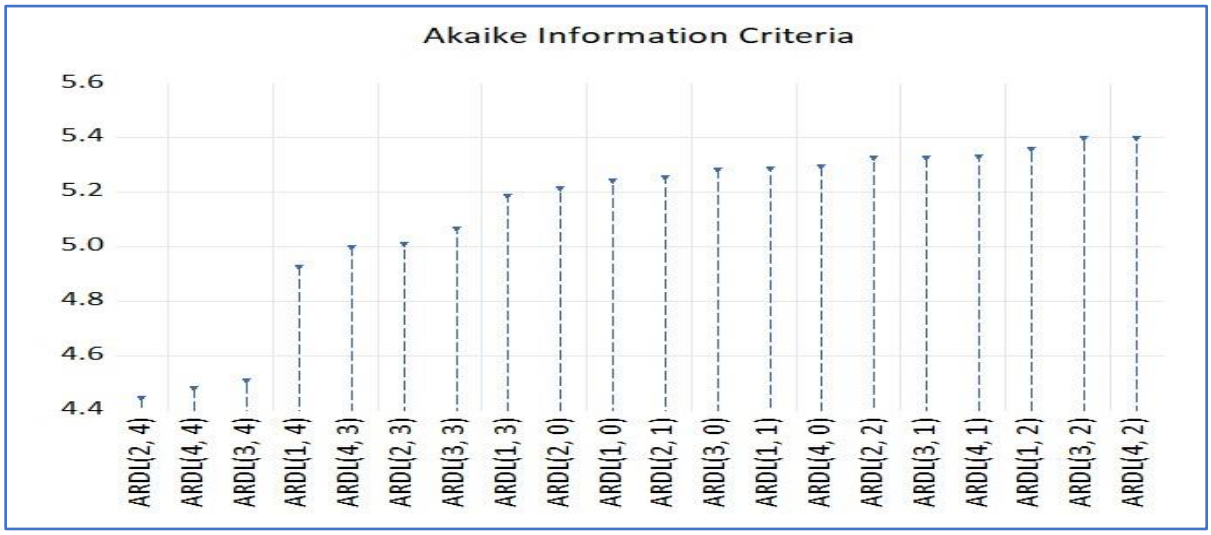

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلحظ من الشكل (13) ان الانموذج المختار هو ARDL (2,4) اذ تم اختيار هذا الانموذج بناءً على معيار المعلوماتية (AIC) مع تحديد 4 فترات للإبطاء كحد أعلى، اي 4 فترات ابطاء للمتغير التابع و2 للمتغير CPG.

بعد تحديد فترات الابطاء اجري تقدير العلاقة والتوصل الى النتائج الموضحة بالجدول الآتي:

* البيانات نصف سنوية

جدول (21) نتائج أُنموذج ARDL للعلاقة بين نسبة الفقر والائتمان النقدي الخاص الممنوح من البنوك الحكومية

Number of models evalulated: 20				
Selected Model: ARDL(2, 4)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
POV(-1)	0.302748	0.152828	1.980973	0.0602
POV(-2)	-0.615884	0.156198	-3.942975	0.0007
CPG	0.000237	0.000278	0.852000	0.4034
CPG(-1)	-0.000218	0.000367	-0.593886	0.5586
CPG(-2)	-0.002110	0.000454	-4.648856	0.0001
CPG(-3)	0.000260	0.000468	0.555533	0.5841
CPG(-4)	0.001914	0.000442	4.332445	0.0003
C	30.69808	4.626454	6.635336	0.0000
F-statistic	11.37361	**R-squared**		0.783497
Prob.	0.00005	**Adjusted R-squared**		0.714610
		Durbin-Watson stat		1.650199

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلحظ أن قيمة (R^2) قد بلغت (0.7834) أي أن المتغير المستقل الائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية (CPG) قادر على تفسير 78% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع نسبة الفقر (POV) والنسبة المتبقية تعود لمتغيرات أخرى لم تدخل في الأُنموذج، كما أن القوة التنبؤية للأُنموذج استنادا لقيمة (Adjusted R-squared) بلغت (0.7146)، وبالنظر لاختبار معنوية الأُنموذج ككل فقد بلغت قيمة F المحتسبة (11.37361) وباحتمالية أقل من 5% ومن ثَمَّ نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على معنوية الأُنموذج ككل.

الخطوة الآتية هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك، اذ دلت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة الأَجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) وحسب النتائج الاتية:

جدول (22) اختبار الحدود (Bounds Test) للأُنموذج المقدر لمتغيري (POV) و(CPG)

Test Stat.	Value	K
F- Stat	**16.88925**	**1**
Signi.	**I(0) Bound**	**I(1) Bound**
%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلحظ من الجدول (22) أن قيمة (F- Stat) المحتسبة قد بلغت (16.88925) وهي أكبر من القيمة العظمى I(1) البالغة (5.58) عند مستوى معنوية (1%) لذا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة تكامل مشترك في الأَجل الطويل بين نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية.

وللتأكد من خلو الأُنموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي تم استخدام اختبار (Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test) وعدم ثبات تجانس التباين باستخدام اختبار (Heteroskedasticity Test) وتوصلنا إلى النتائج الآتية:

جدول (23) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لمتغيري (POV) و(CPG)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.494300	Prop . F	0.2484
Obs*R-squared	3.900107	Prob. Chi-Square	0.1423
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.763904	Prob. F	0.6229
Obs*R-squared	5.866012	Prob. Chi-Square	0.5555
Scaled explained SS	3.995236	Prob. Chi-Square	0.7803

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E–Views 12

من الجدول (23) نلحظ ان الأُنموذج المقدر خالٍ من الارتباط التسلسلي وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرض العدم الدال على عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة اختبار احتمالية (Prop . F) و (Prob. Chi–Square) غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، وكذلك خلوه من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لأن المؤشرات الإحصائية ايضاً كانت غير معنوية أي أن تباين الأخطاء متجانس.

وبهدف التأكد من أن الأُنموذج يأخذ شكل التوزيع الطبيعي تم إستخدام اختبار (Jarque–Bera) المبين في الشكل (14)، إذ يُلحظ ان قيمة المعلمات الخاصة بهذا الإختبار غير معنوية عند مستوى 5% ومن ثَمَّ نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم الدال على أن البواقي تأخذ التوزيع الطبيعي.

الشكل (14): التوزيع الطبيعي للبواقي لمتغيري (POV) و(CPG)

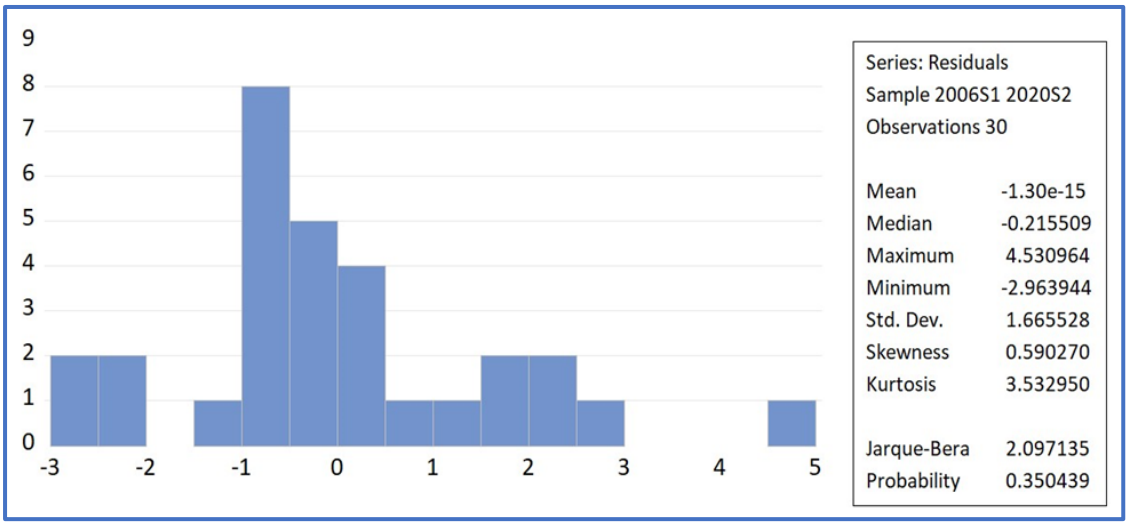

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

ولاختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الأُنموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM, CUSUMQ) الموضحة بالشكل أدناه:

شكل (15) استقرارية الأُنموذج المقدر لمتغيري (POV) و(CPG)

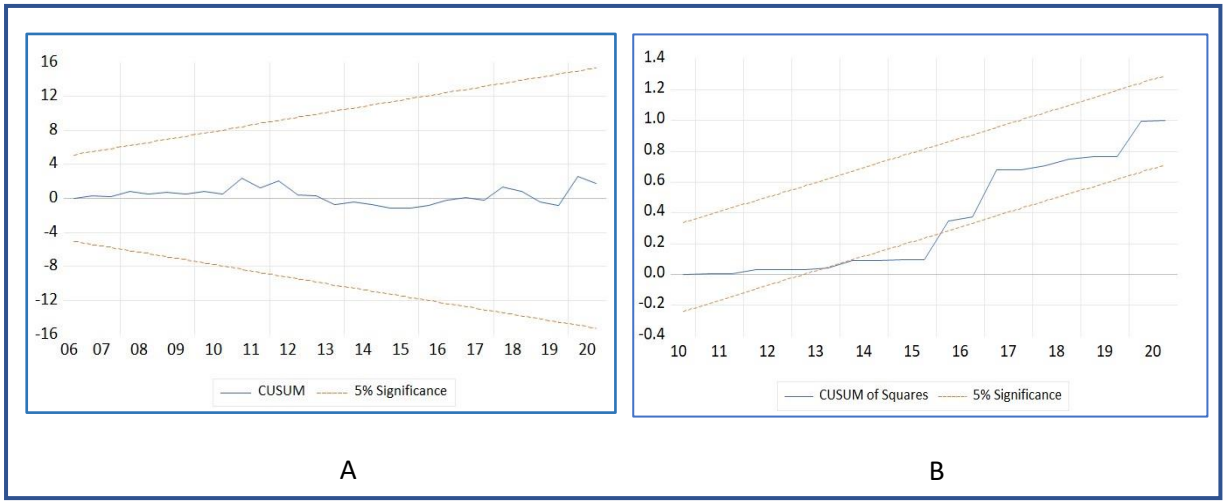

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

يشير الجزء (A) ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة، في حين الجزء (B) يوضح ان المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان ايضاً داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% (ما عدا عام 2015) وذلك يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في الانموذج في الاجل الطويل.

بعد اختبار التكامل المشترك تأتي خطوة تحديد منهجية تصحيح الخطأ من الأَجل القصير إلى الأجل الطويل، أي هل هناك تصحيح من الأَجل القصير إلى الأَجل الطويل؟ وتعد هذه خطوة مهمة في اختبارات (ARDL)، إذ يعتمد في هذا الاختبار على معلمة تصحيح الخطأ ((CointEq(−1)) التي يجب أن تكون سالبة ومعنوية أي أن الانحرافات في الأَجل القصير تصحح في الأَجل الطويل. في هذه المرحلة سيتم تحليل العلاقة بين نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية وفق هذه المنهجية كما في الجدول أدناه:

جدول (24) نتائج أُنموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الأَجل بين (POV) و(CPG)

Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(POV(-1))	0.615884	0.139560	4.413052	0.0002
D(CPG)	0.000237	0.000246	0.963309	0.3459
D(CPG(-1))	-6.35E-05	0.000250	-0.253413	0.8023
D(CPG(-2))	-0.002174	0.000352	-6.179503	0.0000
D(CPG(-3))	-0.001914	0.000410	-4.669109	0.0001
CointEq(-1)*	-1.313137	0.176624	-7.434643	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

من بيانات الجدول (24) نلحظ ان معلمة تصحيح الخطأ أَو سرعة التكيف بلغت (−1.31313) وهي معنوية عند مستوى 5% أي أن الانحرافات في الأَجل القصير تصحح بنسبة (131%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الأَجل خلال السنة نفسها، أي أن سرعة التكيف عالية نسبياً في الأُنموذج ومن ثم وجود علاقة توازنية طويلة، لذا سنرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة توازنية طويلة الأَجل بين نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية.

ثانيا: تحليل العلاقة بين الفقر والائتمان النقدي الخاص الممنوح من قبل البنوك الخاصة

بعد إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قدر أثرت المتغيرات بعضها على بعض باستخدام أُنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وحسب نتائج استقرارية السلاسل الزمنية وشروط الانموذج، للمتغير المستقل (الائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الخاصة) والمتغير التابع نسبة الفقر، وقبل الخوض في اجراء التحليل سنلجأ الى تحديد فترات الابطاء للأنموذج، وعليه تم التوصل الى النتائج المبينة في الشكل الاتي:

الشكل (16): تحديد فترات الإبطاء المثلى للعلاقة بين (POV) و(CPP)

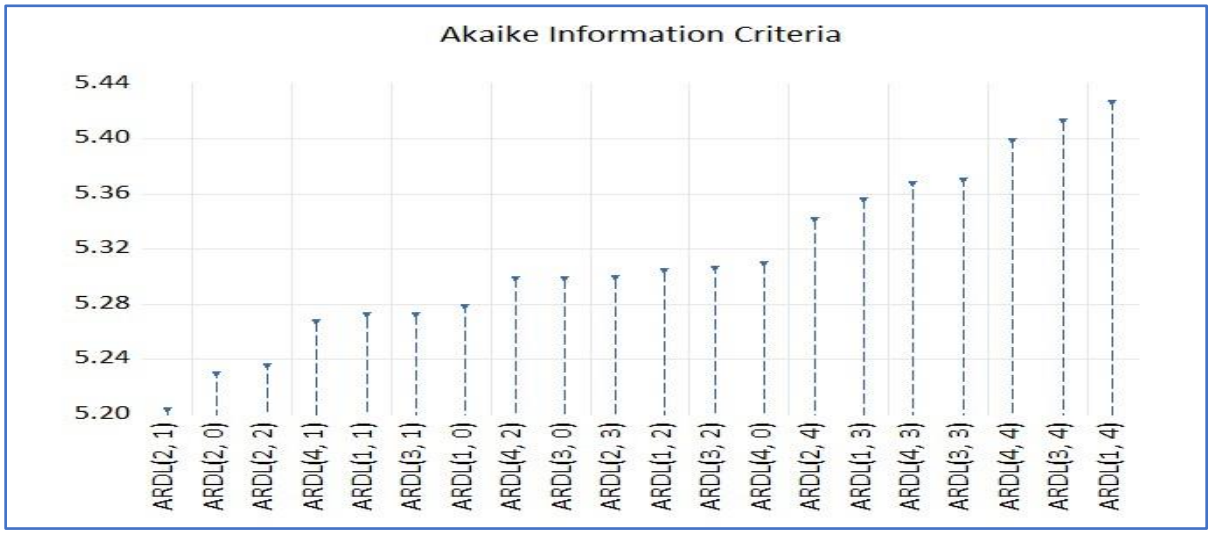

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلحظ من الشكل (16) ان الانموذج المختار هو ARDL (2,1) اذ تم اختيار هذا الانموذج بناءً على معيار المعلوماتية (AIC) مع تحديد 4 فترات للإبطاء كحد أعلى، اي 2 فترات ابطاء للمتغير التابع و1 للمتغير CPP.

بعد تحديد فترات الابطاء اجري تقدير العلاقة والتوصل الى النتائج الموضحة بالجدول الآتي:

جدول (25) نتائج أُنموذج ARDL للعلاقة بين نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من البنوك الخاصة

Number of models evalulated: 20				
Selected Model: ARDL(2, 1)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
POV(-1)	0.721649	0.184439	3.912666	0.0006
POV(-2)	-0.430102	0.222172	-1.935895	0.0643
CPP	-0.000833	0.000590	-1.410837	0.1706
CPP(-1)	0.000912	0.000570	1.601985	0.1217
C	15.88169	5.313425	2.988974	0.0062
F-statistic	4.877131	**R-squared**		0.438310
Prob.	0.004789	**Adjusted R-squared**		0.348439
		Durbin-Watson stat		2.083903

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلحظ من الجدول (25) ان قيمة (R^2) قد بلغت (0.4383) أي ان المتغير المستقل (الائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الخاصة) (CPP) قادر على تفسير 43% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع نسبة الفقر (POV) والنسبة المتبقية تعود لمتغيرات أخرى لم تدخل في الأُنموذج، وهذا يعود إلى أن التمويل اغلبه يعود للبنـــوك التجارية الحكوميـــة، كمـــا أن القوة التنبؤية للأُنمـــوذج هي 34%

اســـتنادا لقيمـــة (Adjusted R-squared) البالغة (0.3484)، وبالنظر لاختبار معنوية الأُنموذج ككل فقد بلغت قيمة F المحتسبة (4.877131) وباحتمالية اقل من 5% ومن ثَمَّ نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على معنوية الأُنموذج ككل.

أَما اختبار وجود علاقة التكامل المشترك فقد دل على وجود علاقة توازنية طويلة الأَجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول أدناه:

جدول (26) اختبار الحدود (Bounds Test) للأُنموذج المقدر لمتغيري (POV) و(CPP)

Test Stat.	Value	K
F- Stat	**3.663078**	**1**
Signi.	**I(0) Bound**	**I(1) Bound**
%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلحظ من الجدول (26) أن قيمة (F- Stat) المحتسبة قد بلغت (3.663078) وهي اكبر من القيمة العظمى I(1) البالغة (3.51) عند مستوى معنوية (10%) لذا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة تكامل مشترك في الأَجل الطويل بين نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الخاصة.

وللتأكد من خلو الأُنموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي تم استخدام اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين باستخدام اختبار Heteroskedasticity Test وحسب النتائج في الجدول أدناه:

جدول (27) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لمتغيري (POV) و(CPP)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.744557	Prop . F	0.4860
Obs*R-squared	1.824215	Prob. Chi-Square	0.4017
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.158035	Prob. F	0.3529
Obs*R-squared	4.689646	Prob. Chi-Square	0.3206
Scaled explained SS	7.905761	Prob. Chi-Square	0.0951

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

تشير نتائج الجدول (27) إلى أن الأُنموذج المقدر خالٍ من الارتباط التسلسلي لذا نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم الدال على عدم بوجود ارتباط تسلسلي بين البواقي؛ لأن قيمة اختبار Prob. F و Prob. Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، وكذلك خلوه من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين؛ لأن المؤشرات الإحصائية ايضاً كانت غير معنوية أي أن تباين الأخطاء متجانس.

وبهدف التأكد من أن الأُنموذج يأخذ شكل التوزيع الطبيعي تم أستخدام إختبار (Jarque-Bera) المبين في الشكل (17)، إذ يُلحظ إن قيمة المعلمات الخاصة بهذا الإختبار غير معنوية عند مستوى 5% ومن ثَمَّ نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم الدال على أن البواقي تأخذ التوزيع الطبيعي.

الشكل (17): التوزيع الطبيعي للبواقي لمتغيري (POV) و(CPP)

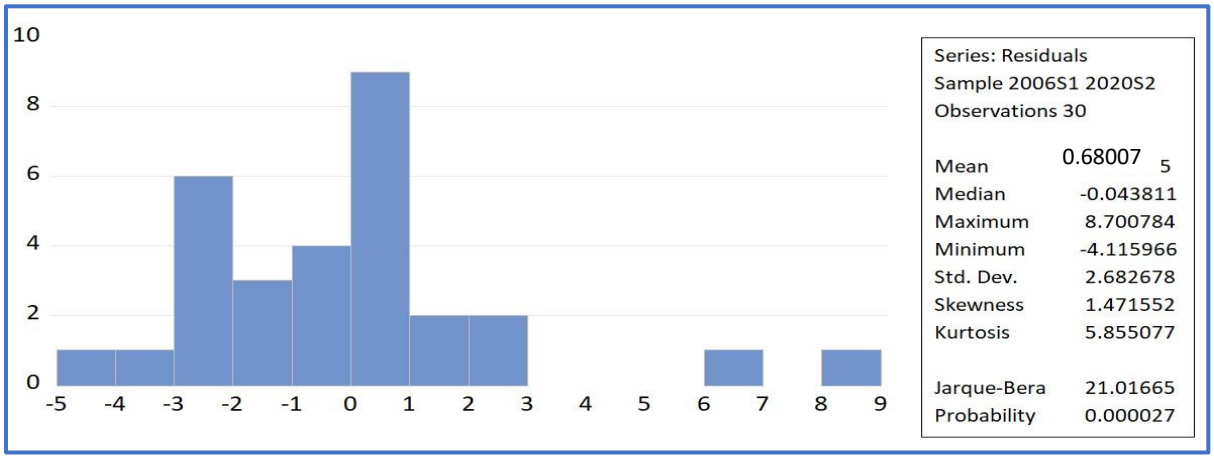

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

ولاختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الأُنموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM, CUSUMQ) الموضحة بالشكل أدناه:

شكل (18) استقرارية الأُنموذج المقدر لمتغيري (POV) و(CPP)

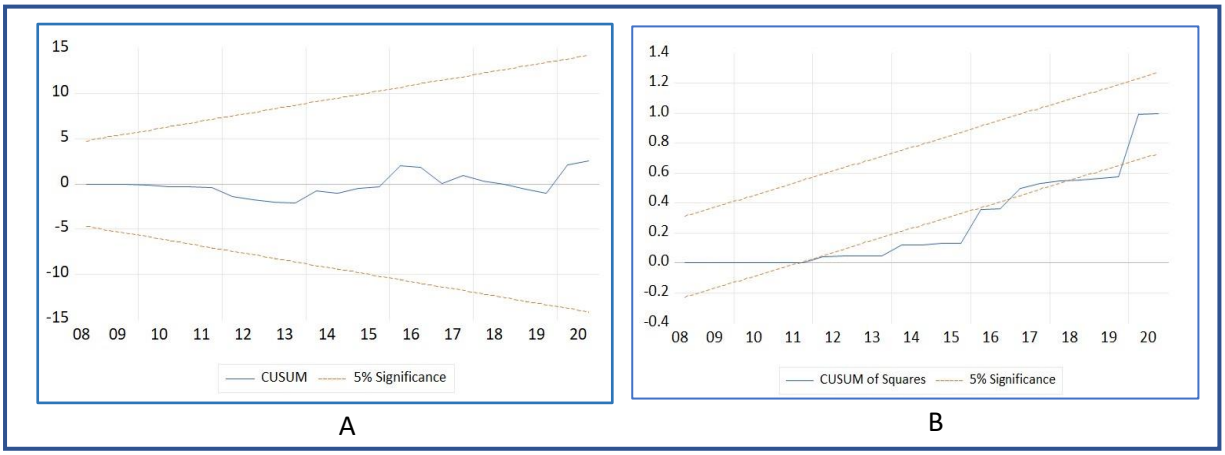

A B

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

يشير الجزء (A) ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة، في حين الجزء (B) يوضح ان المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان ايضاً داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% (ما عدا الاعوام (2013-2015)) وذلك يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في الانموذج في الاجل الطويل.

بعد التكامل المشترك تأتي خطوة تحديد منهجية تصحيح الخطأ من الأَجل القصير إلى الأَجل الطويل أي هل هناك تصحيح من الأَجل القصير إلى الأَجل الطويل؟ وتعد هذه خطوة مهمة في اختبارات (ARDL)، إذ يعتمد في هذا الاختبار على معلمة تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) والتي يجب أن تكون سالبة ومعنوية، أي أن الانحرافات في الأَجل القصير تصحح في الأَجل الطويل وبعد اجراءالاختبار حصلنا على النتائج الآتية:

جدول (28) نتائج أُنموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الأَجل بين (POV) و(CPG)

Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(POV(-1))	0.430102	0.201258	2.137067	0.0426
D(CPP)	-0.000833	0.000528	-1.578226	0.1271
CointEq(-1)*	-0.708453	0.205644	-3.445050	0.0020

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

من بيانات الجدول (28) نلحظ أن معلمة تصحيح الخطأ أَو سرعة التكيف بلغت (0.708453-) وهي معنوية عند مستوى 5 % أي أن الانحرافات في الأَجل القصير تصحح بنسبة (70%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الأَجل خلال السنة نفسها، ومن ثَمَّ سرعة التكيف عالية نسبياً في الأُنموذج ومن ثم وجود علاقة توازنية طويلة، وهنا سنرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة توازنية طويلة الأَجل.

ثالثا: تحليل العلاقة بين نسبة الفقر والقروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية

بعد إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قدر أثرت المتغيرات بعضها على بعض باستخدام أُنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وحسب نتائج استقرارية السلاسل الزمنية وشروط الانموذج، للمتغير المستقل (القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية) والمتغير التابع نسبة الفقر، وقبل الخوض في اجراء التحليل سنلجأ الى تحديد فترات الابطاء للأنموذج، وعليه تم التوصل الى النتائج المبينة في الشكل الاتي:

الشكل (19): تحديد فترات الإبطاء المثلى للعلاقة (POV) و(LIG)

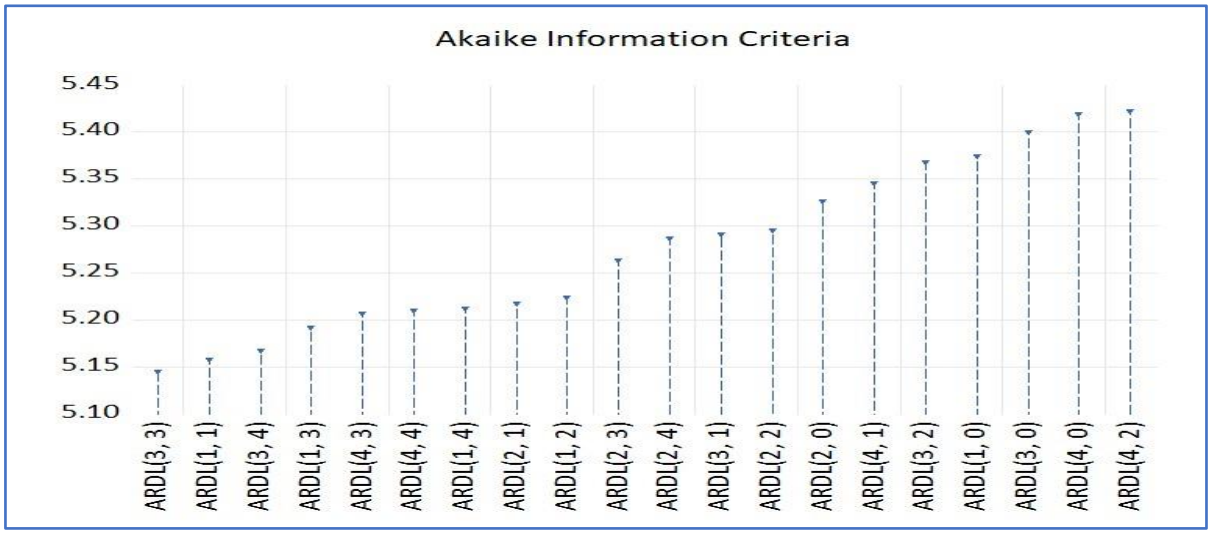

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلحظ من الشكل (19) ان الانموذج المختار هو ARDL (3,3) اذ تم اختيار هذا الانموذج بناءً على معيار المعلوماتية (AIC) مع تحديد 4 فترات للإبطاء كحد أعلى، اي 3 فترات ابطاء للمتغير التابع و3 للمتغير LIG.

بعد تحديد فترات الابطاء اجري تقدير العلاقة والتوصل الى النتائج الموضحة بالجدول الآتي:

جدول (29) نتائج أُنموذجARDL للعلاقة بين (POV) و(LIG)

Number of models evalulated: 20				
Selected Model: ARDL(3,3)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
POV(-1)	0.877670	0.197324	4.447869	0.0003
POV(-2)	-0.718575	0.502811	-1.429115	0.1692
POV(-3)	0.993317	0.490369	2.025653	0.0571
LIG	-0.123222	0.099930	-1.233078	0.2326
LIG(-1)	0.054436	0.119527	0.455428	0.6540
LIG(-2)	-0.221920	0.144728	-1.533357	0.1417
LIG(-3)	0.332481	0.128875	2.579881	0.0184
C	-3.078216	10.09563	-0.304906	0.7638
F-statistic	4.428312	**R-squared**		0.619986
Prob.	0.004541	**Adjusted R-squared**		0.479981
		Durbin-Watson stat		2.273228

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلحظ من الجدول (29) ان قيمة (R^2) قد بلغت (0.619986) أي ان المتغير المستقل (LIG) قادر على تفسير 61% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع نسبة الفقر (POV) والنسبة المتبقية

تعود لمتغيرات أخرى لم تدخل في الأُنموذج، كمـــا أن القوة التنبؤية للأُنمـــوذج هي 47% اســـتنادا لقيمـــة (Adjusted R-squared) البالغة (0.479981)، وبالنظر لاختبار معنوية الأُنموذج ككل فقد بلغت قيمة F المحتسبة (4.428312) وباحتمالية اقل من 5% ومن ثَمَّ نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على معنوية الأُنموذج ككل، وسيتم إجراء اختبار الحدود انطلاقا من هذا الأُنموذج وكما موضح في جدول ادناه:

جدول (30) اختبار الحدود (Bounds Test) للأُنموذج المقدر لمتغيري (POV) و(LIG)

Test Stat.	Value	K
F- Stat	1.576794	1
Signi.	I(0) Bound	I(1) Bound
%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلحظ من الجدول (30) أن قيمة (F- Stat) المحتسبة قد بلغت (1.576794) وهي أصغر من جميع قيم I(1) و I(0) عند كافة مستويات المعنوية لذا نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم الدال على عدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأَجل الطويل بين نسبة الفقر والقروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية، ويعود ذلك لصغر حجم القروض المضمونة من قبل الشركة العراقية للكفالات المصرفية وعددها المحدود، إذ بلغت (470) قرضاً فقط عام 2020.

رابعا: تحليل العلاقة بين نسبة الفقر وقروض الاسكان

قبل الخوض في اجراء تحليل العلاقة بين المتغير التابع (نسبة الفقر) و المتغير المستقل (قروض الإسكان) سنلجأ الى تحديد فترات الابطاء للأنموذج الرابع، وعليه تم التوصل الى النتائج المبينة في الشكل الاتي:

الشكل (20): تحديد فترات الإبطاء المثلى للعلاقة بين نسبة الفقر وقروض الاسكان

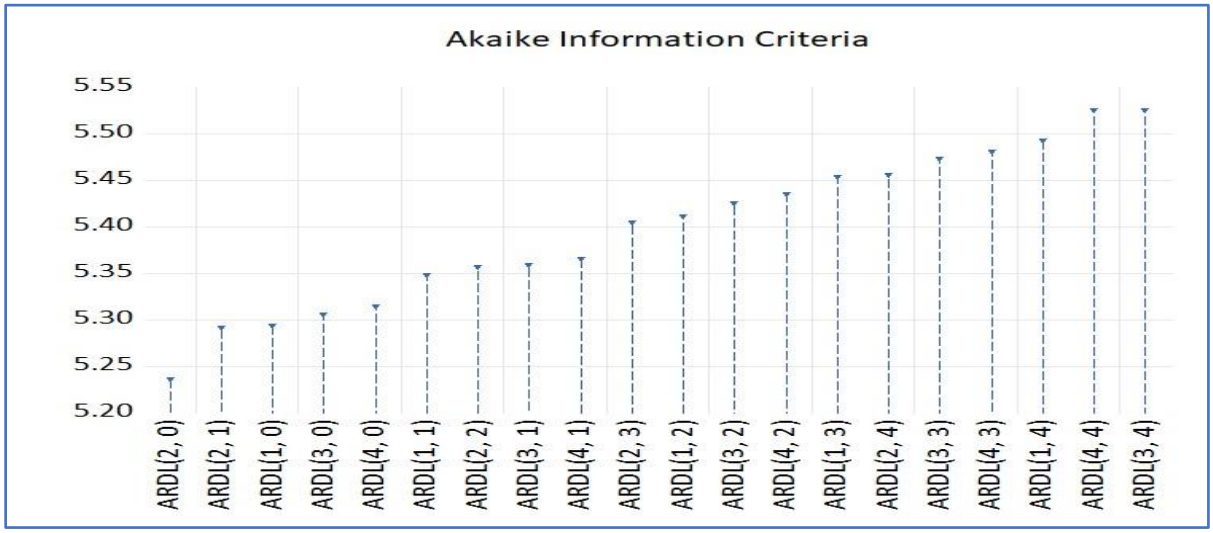

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلحظ من الشكل (20) ان الانموذج المختار هو ARDL (2,0) اذ تم اختيار هذا الانموذج بناءً على معيار المعلوماتية (AIC) مع تحديد 4 فترات للإبطاء كحد أعلى، اي 2 فترات ابطاء للمتغير التابع و0 للمتغير HL.

بعد تحديد فترات الابطاء اجري تقدير العلاقة والتوصل الى النتائج الموضحة بالجدول الآتي:

جدول (31) نتائج أُنموذج ARDL للعلاقة بين (POV) و(HL)

Number of models evalulated: 20				
Selected Model: ARDL(2,0)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
POV(-1)	0.746919	0.189732	3.936715	0.0006
POV(-2)	-0.431197	0.227721	-1.893530	0.0695
HL	-0.000210	0.002808	-0.074920	0.9409
C	15.62567	5.437563	2.873654	0.0080
F-statistic	5.231609	**R-squared**		0.376421
Prob.	0.005846	**Adjusted R-squared**		0.304470
		Durbin-Watson stat		1.961150

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلحظ من الجدول (31) ان قيمة (R^2) قد بلغت (0.376421) أي ان المتغير المستقل (HL) قادر على تفسير 37% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع نسبة الفقر (POV) والنسبة المتبقية تعود لمتغيرات أخرى لم تدخل في الأُنموذج، كمـــا أن القوة التنبؤية للأُنمـــوذج هي 30% اســـتنادا لقيمـــة (Adjusted R-squared) البالغة (0.304470)، وبالنظر لاختبار معنوية الأُنموذج ككل فقد

بلغت قيمة F المحتسبة (5.231609) وباحتمالية اقل من 5% ومن ثَمَّ نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على معنوية الأُنموذج ككل، وسيتم إجراء اختبار الحدود انطلاقا من هذا الأُنموذج وكما موضح في جدول ادناه:

جدول (32) اختبار الحدود (Bounds Test) للأُنموذج المقدر لمتغيري (POV) و(HL)

Test Stat.	Value	K
F- Stat	**2.936550**	**1**
Signi.	**I(0) Bound**	**I(1) Bound**
%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلحظ من الجدول (32) أن قيمة (F- Stat) المحتسبة قد بلغت (2.936550) وهي أصغر من جميع قيم I(1) و I(0) عند كافة مستويات المعنوية لذا نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم الدال على عدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأَجل الطويل بين نسبة الفقر وقروض الإسكان، ويعود ذلك إلى أن مجمل هذه القروض استنفذت اي استطاعت المؤسسة من تحقيق جزء كبير من الهدف المخطط.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1-تمكنت بنغلاديش من تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية للمدة (1983- 2020)، إذ صنفت من ضمن أسرع الدول نمواً في العالم، وبذلك استطاعت أن تخفض معدلات الفقر بشكل كبير من خلال الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية باعتماد الية منح الائتمان بدون ضمانات واستهداف الشريحة الأكثر فقراً.

2-إن تجربة بنك غرامين تنحصر في محورين، هما أهمية القروض الصغيرة في انتشال الفقراء، وتمكينهم في البدء في مشروعاتهم الخاصة المدرة للدخل من خلال تقديم القروض الميسرة بدون ضمانات مالية.

3-تختلف طرائق الاقراض لدى البنوك التجارية الحكومية والخاصة في العراق عن آلية منح الائتمان لدى بنغلاديش لاعتماد الأول على الطرائق التقليدية وبوجود ضمانات تفوق مبلغ القرض بأضعاف، أَما بنغلاديش فقد اعتمدت على تمويل الطبقات الفقيرة لتحفيزها ومن ثَمَّ تخفيض معدل الفقر.

4-تعد مشكلة الفقر من أعقد المشكلات التي تواجه صانعي القرار في العراق، على الرغم من تبني الحكومات المتلاحقة استراتيجيات لمعالجة الفقر إلا أنها كانت حبراً على ورق لم تدخل حيز التطبيق الفعلي لغياب الإرادة الحقيقية والمعالجات الصحيحة، وعلى الرغم من تخصيص أموال طائلة إلا أنها لم تذهب نحو بناء أَو تهيئة قاعدة للانطلاق وانما جرى توزيع الأموال بشكل مباشر لبعض الشرائح.

5-الأثر الضعيف للائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية الخاصة على النمو الاقتصادي في العراق، إذ إن متوسط نسبة مساهمة هذا الائتمان في الناتج المحلي الإجمالي طوال مدة البحث هو (7.8%) وهذه النسبة على وفق المعايير الدولية تعد قليلة جداً.

6-إن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية اتخذ مساراً تصاعدياً طوال مدة البحث، لكن معظمه خصص لأغراض استهلاكية وليست إنتاجية مدرة للدخل.

7-أغلب التمويل يعود للبنوك الحكومية على الرغم من القطاع المصرفي الذي تسيطر عليه البنوك التجارية الخاصة بحسب مؤشري الكثافة والتركز المصرفي.

8-هناك علاقة تكامل مشترك بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية ونسبة الفقر في العراق، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

9-هناك علاقة تكامل مشترك بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الخاصة ونسبة الفقر في العراق، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

10-عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين قروض الإسكان والقروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية ونسبة الفقر في العراق مما يدل على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بسبب ضآلة الأموال المقرضة من هذه المؤسسات.

التوصيات

1- ليس بالضرورة أن تطبق تجربة بنك غرامين حرفياً وبنفس الهيكل الإداري وبنفس الفكرة، فالعراق تختلف ظروفه المحلية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية عن بنغلاديش، فضلاً عن تعقيد اجراءات منح القرض لضعف الثقة بين البنوك والجمهور، لذا يمكن الاستفادة من تجربة بنك الفقراء وتطبيقه بما يتلاءم مع بنية المجتمع العراقي ومؤسساته.

2- ضرورة وجود قاعدة بيانات وطنية عن الفقر والفقراء.

3- الإفادة من النجاح الذي حققه بنك غرامين في محاربة الفقر وذلك بدراسة تجربة البنك بتمعن ودقة ومن ثم خلق أُنموذج محاكاة للقيام بتطوير آلية منح الائتمان المصرفي.

4- الحث على ترسيخ ثقافة الإنتاج، وأن تؤكد الحكومة على دعم الأنشطة الإنتاجية.

5- مكافحة كل اشكال البيروقراطية وتسهيل منح القروض الصغيرة والمتوسطة وتوجيهها بالشكل الصحيح لدعم خلق مشاريع منتجة.

6- الاهتمام بشكل أكبر بالتنمية الريفية وتأهيل المرأة وتعليمها.

7- الحد من ظاهرة ارتفاع توجيه القروض النقدية نحو الجوانب الاستهلاكية التي تمتاز بها البنوك التجارية العراقية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانيا: المصادر العربية

أ- الكتب العربية:

1. الافندي، محمد. (2018). الاقتصاد النقدي والمصرفي (ط 1). عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
2. جوجراتي، دومار. (2015). الاقتصاد القياسي. (ترجمة هند عبد القادر). (1). دار المريخ للطباعة والنشر.
3. الزبيدي، حمزة محمود. (2002). ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني (ط 1). عمان: مؤسسة الوراق.
4. سعيد، مجدي. (2007). تجربة بنك الفقراء (ط 2). بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون.
5. الشمري، صادق رشيد. (2015). ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية (ط 1). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
6. عبد الرضا، نبيل جعفر؛ جودة، ندوة هلال. (2016). قياس وتحليل اتجاهات الفقر في العراق للمدة 1980 – 2012. الغدير للطباعة.
7. مصطفى، محمود عبد السلام. (2014). المعالجة الاسلامية للتخلف الاقتصادي (ط 1). عمان: الوراق للنشر والتوزيع.

ب-البحوث والدراسات:

1. ابو شنب، سامح عبد الكريم. (2015). دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر. المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، 12(2).
2. شلاش، آمال. (2002). دور السياسات الاقتصادية في تقاسم ظاهرة الفقر والغنى. وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الانسانية. بغداد: بيت الحكمة.
3. بتال، احمد؛ الراوي، محمد؛ علي، وسام. (2011). دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 4(7).
4. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان. (2012). دراسة بعنوان: الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية.
5. جار الله، رغد أسامة؛ ذنون، مروان عبد الملك. (2013). قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (1960-2010). مجلة تنمية الرافدين، 35(114).

6. الجزراوي، ابراهيم محمد؛ النعيمي، نادية شاكر. (2010). تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية – تطبيقية) في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005 –2007 المالية. مجلة الإدارة والاقتصاد (23).

7. الدغيم، عبد العزيز؛ الأمين، ماهر؛ انجرو، ايمان. (2006). التحميل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 3(28).

8. الدلفي، علي هادي؛ الخشيماوي، جاسم هادي. (2021). تحليل مشكلة الفقر وسوق العمل العراق نموذجاً للمدة (2003–2014). مجلة كلية الكوت الجامعة، 6.

9. رشاد، ندوى. (2011). استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة. المجلة العراقية للعلوم الاحصائية (19).

10. رشد، مصطفى كامل؛ مستور، سهيلة عبد الزهرة. (2017). الاصلاح المصرفي الواقع والمعالجات لتنويع مصادر الناتج في العراق.

11. الزبيدي، حسن لطيف. (2015). الحماية الاجتماعية وشبكات الامان الاجتماعي في العراق.

12. سالم، علي؛ حمادي، احمد حميد. (2015). تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 7(13).

13. شلاش، آمال. (2002). دور السياسات الاقتصادية في تقاسم ظاهرة الفقر والغنى. وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الانسانية. بغداد: بيت الحكمة.

14. صالح، محمد عبد. (2009). الفقر في العراق بين التخصيصات الاستثمارية ومستويات الاسعار للمدة من (2003 –2008). مجلة دنانير (6).

15. ضو، ناصر؛ محمد، سليمة مسعي. (2020). تجربة مصرف الفقراء البنغلاديشي (بنك جرامين) في مكافحة الفقر. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 2(5).

16. ظاهر، غسان طارق؛ عبد الحسين، صفا ربيح. (2017). التمويل المصرفي الحكومي وأثره على الناتج المحلي الاجمالي وأنفاق الاسر المعيشية في العراق للمدة (2004– 2017).

17. العاني، ثامر محمود؛ المعموري، محمد علي. (2010). استراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء تقويم فاعلية مبادرات القروض في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية.

18. عبد العزيز، صحراوي؛ خلف, علام. (2018). المقاولة الاجتماعية نموذج للتنمية المستدامة ومحاربة الفقر تجربة بنك الغرامين في بنغلادش. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية.

19. العبدلي، عابد. (2005) تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية. مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي. جامعة الأزهر 9(27).

20. محمد، أسامة؛ عريس، زينب. (2016). آلية منح قروض الفقراء وعلاقتها بالأهداف الاجتماعية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 38(3).
21. محمد، حسين علي. (2019). أثر الانتشار المصرفي في تحقيق الربحية في القطاع المصرفي العراقي بأستخدام البصرة انموذجا. مجلة الدراسات النقدية والمالية.
22. مشكور، سعود جايد؛ جاسم، علي نعيم. (2018). الاعتمادات المستندية وأثرها على التجارة الخارجية في العراق. جامعة المثنى، كلية الادارة والاقتصاد.
23. المعمري، عبد الوهاب عبد الله. (2013). دراسة في قانون بنك الامل للتمويل الاصغر في الجمهورية اليمنية. جامعة العلوم والتكنولوجيا. اليمن.
24. نقار، عثمان؛ العواد، منذر. (2011). منهجية بوكس جنكيز في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ بها. مجلة الاقتصاد والقانون في جامعة دمشق 3(27).
25. الوائلي، أحمد عبد الله؛ حمزة، حسين هادي. (2016). سياسات التخفيف من الفقر في العراق بين الضرورة وتحقيق الاهداف للمدة (2003-2015).
26. ولد احمد، فاتح؛ دراوسي، مراد. (2021). تجربة بنك الفقراء ببنغلاديش كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في المناطق الحدودية. مجلة السياسة العالمية، 5(1).
27. وهيب، بشرى علي؛ فاضل، سجى. (2016). الفقر في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجته. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 51(14).
28. يونس، صفاء؛ محمد، مزاحم. (2008). تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط واليورو والذهب باستخدام قيمة الانحدار الذاتي (VAR). المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (14).

ج- الرسائل والإطاريح:

1. الحسيني، صباح جليل. (2006). أثر سياسات الاصلاح الاقتصادي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي لبلدان عربية مختارة. رسالة ماجستير. كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
2. العامري، ذكرى خليل. (2014). السكن العشوائي وأثره في انتاج وتوزيع الماء الصالح للشرب في مدينة بغداد. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الاساسية، قسم الجغرافية.
3. عبد الحكيم، عمران. (2007). استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة البنوك العمومية في ولاية المسلية. رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف. الجزائر.
4. عبد مهدي، عقيل شاكر. (2010). تحليل مؤشر الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المركزي. اطروحة دكتوراه. جامعة الكوفة.

5. الفهداوي، احمد. (2014). سياسات مكافحة الفقر في ظل الاصلاح الاقتصادي (دراسة تحليلية لعدد من الدول مع التركز على العراق). رسالة ماجستير. كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.
6. الموسوي, نوره عبد العزيز. (2017). إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي – دراسة مقارنة بين مصارف تجارية عراقية وأردنية خاصة. رسالة ماجستير. كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والصرفية، جامعة الكوفة.

د- النشرات والتقارير:

1. برنامج الأغذية العالمي. (2020). تخفيض قيمة الدينار العراقي وسعر السلة الغذائية.
2. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP). (2014). تقرير التنمية البشرية.
3. البنك المركزي العراقي. (2020). التقرير السنوي لخطة استراتيجية البنك المركزي (2016- 2020).
4. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.
5. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي، سنوات مختلفة
6. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.
7. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء. (2010). التقرير الوطني التحليلي للأهداف الانمائية للألفية.
8. جمهورية العراق، وزارة التخطيط. الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق 2009.
9. جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.
10. جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2007، 2012، 2014.
11. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق للمدة 2018 -2022.
12. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق للعام 2017 – 2018.
13. جمهورية العراق، وزارة العدل، صحيفة الوقائع العراقية. (2012). العدد (1324).
14. الشركة العراقية للكفالات المصرفية، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.
15. صندوق النقد العربي. (2014). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
16. قانون المصارف العراقي. (2004). رقم 94 المعدل.
17. المعهد المصرفي المصري. (2010). دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مفاهيم مالية. العدد الثامن.

هـ- المواقع الالكترونية:

1. الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية، (2018) على الربط: https://mop.gov.iq/news/view/details?id=76.
2. الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية، (2020) على الربط: https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360.

ثالثا: المصادر الأجنبية

A. Books

1. Alam, M. N., & Getubig, M. (2010). Guidelines for establishing and operating grameen-style microcredit programs. Based on the practices of Grameen Bank and the experiences of Grameen Trust and Grameen Foundation Partners. USA: Grameen Foundation.
2. Bouyacoub, F. (2000). L'entreprise et le financement bancaire (1 ed.). French: Casbah éditions.
3. Brealey, R. A., Myers, S. C., Allen, F., & Mohanty, F. (2018). Principles of Corporate Finance (12 ed.). New York: McGraw-Hill Education.
4. Casu, B., Girardone, C., & Molyn, P. (2006). Introduction to banking (10 ed.). London: Pearson education.
5. Chandler, L. V. (2002). The economics of money and banking. Harper; Revised.
6. Chiam, V. (2001). Women Entrepreneurs in SMEs Realising the Benefits of Globalisation and the Knowledge-based Economy: Realising the Benefits of Globalisation and the Knowledge-based Economy. OECD Publishing.
7. Cling, J.-P., Razafindrakoto, M., & Roubaud, F. (2003). Les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté (2 ed.). paris: Ed. ECONOMICA.
8. David, B. O., & Charles, C. W. (2001). Eerging Financial Markets (1 ed.). New York: McGraw Hill Irwin.
9. Duclos, J.-Y., & Araar, A. (2006). Poverty and equity: measurement, policy and estimation with DAD (2 ed.). Springer: New York.
10. Edwards, B. (2004). Credit Management Handbook (5 ed.). Gower Publishing Limited.
11. Golin, J., & Delhaise, P. (2013). The bank credit analysis handbook: a guide for analysts, bankers and investors (2 ed.). John Wiley & Sons.
12. Jolis, A., & Yunus, M. (2007). Banker to the poor: the autobiography of Muhammad Yunus, founder of Grameen Bank. India: Aurum Press.
13. Klugman, J. (2002). A Sourcebook for Poverty Reduction Strategies: Volume 2: Macroeconomic and Sectoral Approaches (Vol. 1). Washington, DC: World Bank.

14. Koch, T. W., & Macdonald, S. S. (2009). Bank Management (7 ed.). South-Western College Pub.
15. Lawrence, S., & William, L. (2000). Money (5 ed.). Basic Books.
16. Madura, J., & Fox, R. (2007). International Financial Management. London, UK: Thomson Learning.
17. Majumdar, N. C. (2010). Fundamentals of Banking (1 ed.). London: New Central Book Agency (P) Ltd.
18. Marrison, C. (2002). The fundamentals of risk measurement (1 ed.). McGraw-Hill Education.
19. Nafziger, E. W. (2012). Economic development.
20. Nallari, R., & Griffith, B. (2011). Understanding growth and poverty: theory, policy, and empirics. Washington, D.C: World Bank Publications.
21. Noor, M. I., & AL-Nami, A. t. (2003). Financial and banking studies in English. Amman: Dar AL-Massira.
22. Rejda, E. C. (2011). Risk Management And (4 ed.). New Jersey.
23. Rose, P. S. (2002). Commercial bank management (5 ed.). Boston: McGraw-Hill.
24. Saunders, A., & Cornett, M. M. (2006). Financial Institutions Management: A risk Management approach (6 ed.). Boston: McGraw – Hill Companies.
25. Yunus , M., & Jolis, A. (2006). Bank to the Poor. India: penguin books.
26. Yunus, M. (2004). Grameen Bank, microcredit and millennium development goals. Economic and Political Weekly, 36.
27. Yunus, M., & Jolis, A. (2008). Banker to the poor: micro-lending and the battle against world poverty. New York: PublicAffairs.
28. Yusuf, M. F., & Jazarie, H. (2012). Microfinance:case of study Grameen bank. Grameen Foundation.

B. Journals & Periodicals Researches

1. Abadi, M. K. (2019). The impact of financial policy and financial analysis in the banking credit decision An Analytical Study of Rafidain and Rasheed Banks (Model). Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences (31).
2. Acosta-González, E., & Fernández-Rodríguez, F. (2013). Forecasting Financial Failure of Firms via Genetic Algorithms. computational economics.
3. Ademu, W. A. (2006). The informal sector and employment generation in Nigeria. In Proceeding of the 2006 Annual Conference of the Nigeria Economic Society, in Calabar, August 22nd-24th.
4. Afande, F. O. (2014). Credit risk management practices of commercial bank in Kenya. European journal of business and management, 34(6).
5. Agénor, P.-R. (2004). Macroeconomic adjustment and the poor: analytical issues and cross-country evidence. Journal of Economic Surveys, 18(3).
6. Akter, A., & Jilu, L. (2020). The success of rural microfinance at Grameen Bank in Bangladesh. Global Scientific Journals, 7.

7. Al-Ali, A. H., & Al-Asady, M. S. (2021). The Impact of The Currency Auction on The Direct Cash Credit Granted by Banks (An Applied Study of a Sample of Commercial Banks in Iraq For the Period 2014-2019). Multicultural Education, 7(3).
8. Al-Amaren, E. M., Ismail, C. T., & Nor, M. Z. (2020). The blockchain revolution: A gamechanging in letter of credit (L/C). International Journal of Advanced Science and Technology, 29(3).
9. Alavi, H. (2016). Documentary Letters of Credit, Legal Nature and Sources of Law. Journal of Legal Studies "Vasile Goldiş", 31(17).
10. Ali, A. E. (2015). The Regulatory and Supervision Framework of Microfinance in Kenya. Int'l J. Soc. Sci. Stud, 5(3).
11. Al–Jarrah, M. F., & Dehail, N. M. (2018). Ignorance and the extent of its presence in the letter of guarantee issued by the Islamic Bank of Jordan Applied Juristic Study Emad Rafiq Barakat. Mutah for Research and Studies, 33(3).
12. Aslanova, K. (2014). The impact of globalization on bank guarantees: changing role of letter of guarantee in banking. Globalization of Financial Institutions.
13. Barber, C. (2008). "Notes on poverty and inequalit. Oxfam International.
14. Bellu, L. G., & Liberati, P. (2005). Impacts of policies on poverty: The definition of poverty. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO).
15. Bernthal, M. J., David, C., & Randall, L. R. (2005). Credit cards as lifestyle facilitators. Journal of consumer research, 1(32).
16. Bollard, A., Hunt, C., & Hodgetts, B. (2011). The role of banks in the economy–improving the performance of the New Zealand banking system after the global financial crisis. The New Zealand Shareholders Association Annual Meeting.
17. Budha , B. B. (2012). Demand for Money in Nepal: An ARDL Bounds Testing Approach. NRB Working Paper(12).
18. Cesa-Bianchi, A., & Andrej, S. (2018). Financial shocks, credit spreads and the international credit channel.
19. Chambers, R. (2006). What is poverty? Concepts and measures. Poverty in Focus.
20. Chedia, H., & Ben, M. (2016). Defeminants of Bank leding: Case of Tunisia. International Journal of Finance and Accountiny.
21. Christl, J., & Pribil, K. (2004). Guidelines on credit risk management credit approval process and credit risk management.
22. De, L. (2017). Poverty and its measurement. Instituto Nacional De Estadistica.
23. Dowla, A. (2006). In credit we trust: Building social capital by Grameen Bank in Bangladesh. The Journal of Socio-Economics, 1(35).

24. Dowla, A. (2007). Helping hand instead of handouts—Social safety net provision by Grameen Bank.
25. Esty, K. (2011). Lessons from Muhammad Yunus and the Grameen Bank. Od Practitioner, 43(1).
26. Evans, M., Nogales, R., & Robson, M. (2020). Monetary and Multidimensional Poverty: Correlations, Mismatches and Joint Distributions.
27. Franklin, A., & Douglas, G. (2010). Optimal Financial Crises. The Journal of Finance, 53(4).
28. Frediani, A. A. (2007). Frediani, A. A. (2007). Amartya Sen, the World Bank, and the redress of urban poverty: A Brazilian case study. Journal of human development, 8(1).
29. Ghosh, S. (2014). Working Capital Financing with Specific Reference to Cash Credit Policies of Indian Overseas Bank. International Journal of Science and Research, 10(3).
30. Hansen, M. E. (2015). Sources of Credit and the Extent of the Credit Market. Enterprising America: Businesses, Banks, and Credit Markets in Historical Perspective.
31. Hasan, K. M. (2020). Loan Performance Analysis of Grameen Bank. Submitted to the Department of Bachelor of Business Administration Daffodil International University as the partial fulfillment of the requirement for the degree of BBA.
32. Hossain, D. M. (2013). Social Capital and Microfinance: The Case of Grameen Bank, Bangladesh. Middle East Journal of Business, 4.
33. HULM, D. (2008). The story of the Grameen bank: From subsidized microcredit to market based microfinance.
34. Islam, J., Mohajan, H., & Datta, R. (2012). Aspects of microfinance system of Grameen Bank of Bangladesh. International Journal of Economics and Research.
35. Islam, M. S. (2005). Who Benefits, How Benefits: Grameen Bank Programmes in Bangladesh. The Oriental Anthropologist, 5(1).
36. Islam, N. (2005). Factors to be Considered for Initiating Health Insurance Schemes in the Rural Areas of Bangladesh. annual meeting of the Association for Global Business. Florida, USA: Asian Institute of Technology.
37. Islam, S. O. (2015). Social business activities of Grameen Trust.
38. Jeffrey, D. S., & Gordon, C. M. (2018). extreme poverty. The New Palgrave Dictionary of Economics (2).
39. Kakwani, N. (2003). Issues in Setting Absolute Poverty Lines. Published and printed by the Asian Development Bank, (3).
40. Kolapo, T. F., Ayeni, R. K., & Oke, M. O. (2012). CREDIT RISK AND COMMERCIAL BANKS'PERFORMANCE IN NIGERIA: A PANEL

MODEL APPROACH. Australian journal of business and management research, 2(2).

41. Lal, R., & Lobb, A. (2016). BancoSol and Microfinance in Bolivia. Harvard Business School Publishing.
42. Latifee, H. I. (2003). Microcredit and poverty reduction. International Conference on Poverty Reduction through Microcredit.
43. Maitah, M., Zidan, K., & Ishneen, N. (2013). The Utilizing of Financial Analysis in Credit Decision in Palestinian Commercial Banks. International Research Journal of Finance and Economics (166).
44. Mamun, A., Bal, H., & KABAŞ, T. (2019). Microcredit and Social Business Movement as Catalyst for Poverty Eradication: The Grameen Experience. TURKISH ECONOMIC ASSOCIATION INTERNATIONAL CONFERENCE ON ECONOMICS ICE-TEA 2016, 5.
45. Mele, P. V., Salahuddin, A., & Jabbar, A. (2005). Grameen seed: Grameen experiments with a pro-poor seed business. Innovations in rural extension: case studies from Bangladesh.
46. Michael, B. W., & GABRIEL, W. (2011). Credit Management Policy and Profitability of Commercial Bank, a Case Study of Housing Finance Bank (HFB).
47. MPI: Construction & Analysis. (2015). Training Material for Production National Human,The Multidimensional Poverty Index (MPI). revised draft.
48. Mutesasira, L. K. (2002). Innovations in Financial Services Lessons from Bangladesh for East African MFIs. MicroSave - Market-led solutions for financial services.
49. Nabi, M. N., Gao, Q., Rahman., M. T., & Pervez, A. K. (2018). Microfinance institutions of Bangladesh: The effects of credit risk management on credit performance. Journal of Economics and Sustainable Development, 22(9).
50. Pérez-Martín, A., Pérez-Torregrosa, A., & Vaca, M. (2018). Big Data techniques to measure credit banking risk in home equity loans. Journal of Business Research (89).
51. Rahman, R., & Nie, Q. (2014). The synthesis of Grameen bank microfinance approaches in Bangladesh. International Journal of Economics and Finance, 6(3).
52. Régnier, P. T. (2007). Japanese small enterprise development cooperation overseas. Graduate Institute of International Studies-Center for Asian Studies.
53. Rouf, K. A. (2012). A feminist interpretation of Grameen Bank Sixteen Decisions campaign. Humanomics.
54. Rouf, K. A. (2018). building and forming of groups and centers of Grameen Bank and its services implementation strategies in Bangladesh.

55. Srnec, K., & Svobodová, K. (2009). Microfinance in less developed countries: history, progress, present–charity or business? Agricultural Economics, 55(10).
56. Tilakaratna, S. (1996). Credit schemes for the rural poor: Some conclusions and lessons from practice. International Labour Office, Development and Technical Cooperation Department (9).
57. Turvey, C., He, G., Kong, R., Ma, J., & Meagher, P. (2011). The 7 Cs of rural credit in China. Journal of Agribusiness in Developing and Emerging Economies.
58. Yunus, O. M. (2006). Concept paper on the Bank of the Poor-Grameen Bank microfinance system.
59. Zeng, X., Fu, Z., Deng, X., & Xu, D. (2021). The Impact of Livelihood Risk on Farmers of Different Poverty Types: Based on the Study of Typical Areas in Sichuan Province. Agriculture, 11(8).
60. Zhang, Q., Kalra, A., Schuyle, R. H., & Mainsah, E. (2004). Grameen Bank: Taking Capitalism to the Poor. Chazen Web Journal of International Business.

C. Thesis and Dissertation

1. Boysen, V., & Sahlberg, R. (2008). The Key Success Factors of Grameen Bank: A Case Study of Strategic, Cultural and Structural Aspects. Master Thesis, Business Administration. School of Economics and Management, Lund University.
2. Gabgub, A. I. (2009). Analysis of non-performing loans in the Libyan state-owned commercial banks: perception analysis of the reasons and potential methods for treatment. Doctoral dissertation, Durham University.
3. Hussin, N. (2011). An analysis of attitudes to Islamic and conventional credit cards in Malaysia: Perspectives on selection criteria and impact analysis. UK: Doctoral dissertation, Durham University.
4. Li, X. (2016). Credit risk management in the current competitive condition in the Chinese banking industry. Doctoral dissertation, Cardiff Metropolitan University.
5. Matanda, W. J. (2010). The effect of 7Cs credit appraisal model on the level of non-performing advances of commercial banks in Kenya. Doctoral dissertation. SCHOOL OF BUSINESS UNIVERSITY OF NAIROBI.
6. Minas, K. (2019). Determinants of Nonperforming Loans: Evidence from Commercial Banks in Ethiopia. Thesis Submitted to Accounting and Finance Department in Partial Fulfillments of the Master of Business Administration in Finance. Addis Ababa University, Collage of Business and Economics.
7. Moreno, A. M. (2010). Grameen Microfinance: An Evaluation of the Successes and Limitations of the Grameen Bank. Honors Theses (PPE).

8. Nyabicha, O. O. (2017)., Effect of credit risk management on financial performance of commercial banks listed at the Nairobi securities exchange Kenya. A thesis of master of science (finance), Kenyatta university. Kenya.
9. Strasser, G. (2014). The Grameen Bank and Beyond the Millennium Development Goals: Microfinance and Poverty Alleviation. Master thesis in Sustainable Development. Uppsala University.
10. Togtokh, E. (2012). CREDIT RISK MEASUREMENT: The case study of Mongolian Small and Medium sized firms. MASTER THESIS. Charles University in Prague, Faculty of Social Sciences, Institute of Economic Studies.
11. Wanyonyi, A. S. (2008). The relationship between the use of the C's of credit and the non-performing loans of micro finance institutions in Kenya. Doctoral dissertation. SCHOOL OF BUSINESS, UNIVERSITY OF NAIROBI.
12. Yong, W. K. (2009). To lend or not to lend, that is the question-economic considerations for Malaysian bankers. Malaysia: UUM University.

D. Reports

1. Central Bank of Bangladesh, Annual Report, chapter (4,9), different years.
2. Central Bank of Bangladesh, Annual reports. (2019). Chapter six .
3. COMCEC, & SESRIC,. (2015). Measuring poverty in the member countries of the Organization of Islamic Cooperation. Ankara,Turkey.
4. Islam, A. (2019). Loan Performance and Micro-credit Analysis of Grameen Bank. Daffodil International University.
5. The World Bank. (2001). Millennium Development Report. Washington.
6. Weziak-Bialowolska, D., & Lewis Dijkstra, R. (2014). Regional Human Poverty Index Poverty in the regions of the European. JRC Science and Policy Report.
7. World Bank Institute. (2005). INTRODUCTION TO POVERTY ANALYSIS. JH Revision.
8. World Health Organization. (2010). Human Rights, Health and Poverty Reduction Strategies. Health and Human Rights Publications Series, 5. World Health Organization.

E. Websites

1. Grameen Bank, Annual Report, different years, https://grameenbank.org/annual-report-1983-2016 .

الملاحق

ملحق (1): نتائج اختبار استقرارية نسبة الفقر

Null Hypothesis: D(PVO) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.467670	0.0017
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PVO,2)
Method: Least Squares
Date: 04/18/22 Time: 06:27
Sample (adjusted): 2008S2 2020S2
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PVO(-1))	-2.967374	0.664188	-4.467670	0.0003
D(PVO(-1),2)	1.962347	0.621222	3.158848	0.0054
D(PVO(-2),2)	1.477576	0.540440	2.734022	0.0136
D(PVO(-3),2)	1.479541	0.444230	3.330577	0.0037
D(PVO(-4),2)	0.981624	0.317075	3.095874	0.0062
D(PVO(-5),2)	0.985293	0.223996	4.398703	0.0003
C	0.189250	0.550339	0.343879	0.7349

R-squared	0.783926	Mean dependent var	-0.004000
Adjusted R-squared	0.711902	S.D. dependent var	5.079327
S.E. of regression	2.726319	Akaike info criterion	5.075278
Sum squared resid	133.7906	Schwarz criterion	5.416563
Log likelihood	-56.44097	Hannan-Quinn criter.	5.169936
F-statistic	10.88415	Durbin-Watson stat	2.003155
Prob(F-statistic)	0.000037		

ملحق (2): نتائج اختبار استقرارية الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية

Null Hypothesis: D(CPG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.738293	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CPG,2)
Method: Least Squares
Date: 04/18/22 Time: 07:13
Sample (adjusted): 2005S1 2020S2
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CPG(-1))	-1.204293	0.178724	-6.738293	0.0000
C	0.709742	0.255735	2.775301	0.0094

R-squared	0.602146	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.588884	S.D. dependent var	2.055974
S.E. of regression	1.318255	Akaike info criterion	3.450957
Sum squared resid	52.13392	Schwarz criterion	3.542565
Log likelihood	-53.21531	Hannan-Quinn criter.	3.481322
F-statistic	45.40459	Durbin-Watson stat	1.965119
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق (3): نتائج اختبار استقرارية الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الخاصة

Null Hypothesis: D(CPP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.963631	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CPP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/18/22 Time: 07:27
Sample (adjusted): 2005S1 2020S2
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CPP(-1))	-1.084876	0.181915	-5.963631	0.0000
C	0.285356	0.171070	1.668067	0.1057

R-squared	0.542438	Mean dependent var	2.43E-17
Adjusted R-squared	0.527186	S.D. dependent var	1.351182
S.E. of regression	0.929092	Akaike info criterion	2.751244
Sum squared resid	25.89638	Schwarz criterion	2.842853
Log likelihood	-42.01991	Hannan-Quinn criter.	2.781610
F-statistic	35.56490	Durbin-Watson stat	2.041288
Prob(F-statistic)	0.000002		

ملحق (4): نتائج اختبار استقرارية القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية

Null Hypothesis: D(LIG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.350618	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIG,2)
Method: Least Squares
Date: 04/18/22 Time: 07:31
Sample (adjusted): 2007S1 2020S2
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIG(-1))	-1.048127	0.195889	-5.350618	0.0000
C	1.838489	1.603510	1.146541	0.2620

R-squared	0.524063	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.505758	S.D. dependent var	11.78892
S.E. of regression	8.287885	Akaike info criterion	7.136216
Sum squared resid	1785.915	Schwarz criterion	7.231373
Log likelihood	-97.90702	Hannan-Quinn criter.	7.165306
F-statistic	28.62911	Durbin-Watson stat	2.002455
Prob(F-statistic)	0.000013		

ملحق (5): نتائج اختبار استقرارية قروض الاسكان

Null Hypothesis: HL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.264855	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(HL)
Method: Least Squares
Date: 04/18/22 Time: 07:35
Sample (adjusted): 2005S1 2020S2
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HL(-1)	-1.017451	0.193253	-5.264855	0.0000
D(HL(-1))	0.451961	0.166152	2.720168	0.0109
C	324.9217	67.72318	4.797791	0.0000

R-squared	0.490738	Mean dependent var	7.187500
Adjusted R-squared	0.455616	S.D. dependent var	237.6789
S.E. of regression	175.3651	Akaike info criterion	13.26068
Sum squared resid	891834.7	Schwarz criterion	13.39809
Log likelihood	-209.1708	Hannan-Quinn criter.	13.30623
F-statistic	13.97256	Durbin-Watson stat	2.096540
Prob(F-statistic)	0.000056		

ملحق (6): نتائج تحليل أُنموذج ARDL الأَولي لنسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من البنوك الحكومية

Dependent Variable: POV
Method: ARDL
Date: 04/16/22 Time: 17:32
Sample (adjusted): 2006S1 2020S2
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): CPG
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(2, 4)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
POV(-1)	0.302748	0.152828	1.980973	0.0602
POV(-2)	-0.615884	0.156198	-3.942975	0.0007
CPG	0.000237	0.000278	0.852000	0.4034
CPG(-1)	-0.000218	0.000367	-0.593886	0.5586
CPG(-2)	-0.002110	0.000454	-4.648856	0.0001
CPG(-3)	0.000260	0.000468	0.555533	0.5841
CPG(-4)	0.001914	0.000442	4.332445	0.0003
C	30.69808	4.626454	6.635336	0.0000

R-squared	0.783497	Mean dependent var	22.78000
Adjusted R-squared	0.714610	S.D. dependent var	3.579482
S.E. of regression	1.912228	Akaike info criterion	4.357593
Sum squared resid	80.44553	Schwarz criterion	4.731246
Log likelihood	-57.36390	Hannan-Quinn criter.	4.477128
F-statistic	11.37361	Durbin-Watson stat	1.650199
Prob(F-statistic)	0.000005		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق (7): نتائج تحليل أُنموذج ARDL الأَولي لنسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من البنوك الخاصة

Dependent Variable: POV
Method: ARDL
Date: 04/17/22 Time: 09:03
Sample (adjusted): 2006S1 2020S2
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): CPP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(2, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
POV(-1)	0.721649	0.184439	3.912666	0.0006
POV(-2)	-0.430102	0.222172	-1.935895	0.0643
CPP	-0.000833	0.000590	-1.410837	0.1706
CPP(-1)	0.000912	0.000570	1.601985	0.1217
C	15.88169	5.313425	2.988974	0.0062

R-squared	0.438310	Mean dependent var	22.78000
Adjusted R-squared	0.348439	S.D. dependent var	3.579482
S.E. of regression	2.889333	Akaike info criterion	5.110940
Sum squared resid	208.7061	Schwarz criterion	5.344473
Log likelihood	-71.66410	Hannan-Quinn criter.	5.185649
F-statistic	4.877131	Durbin-Watson stat	2.083903
Prob(F-statistic)	0.004789		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق (8): نتائج تحليل أُنموذج ARDL الأَولي لنسبة الفقر والقروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية

Dependent Variable: POV
Method: ARDL
Date: 04/17/22 Time: 10:05
Sample (adjusted): 2007S2 2020S2
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LIG
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(3, 3)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
POV(-1)	0.877670	0.197324	4.447869	0.0003
POV(-2)	-0.718575	0.502811	-1.429115	0.1692
POV(-3)	0.993317	0.490369	2.025653	0.0571
LIG	-0.123222	0.099930	-1.233078	0.2326
LIG(-1)	0.054436	0.119527	0.455428	0.6540
LIG(-2)	-0.221920	0.144728	-1.533357	0.1417
LIG(-3)	0.332481	0.128875	2.579881	0.0184
C	-3.078216	10.09563	-0.304906	0.7638

R-squared	0.619986	Mean dependent var	22.80370
Adjusted R-squared	0.479981	S.D. dependent var	3.778734
S.E. of regression	2.724933	Akaike info criterion	5.083960
Sum squared resid	141.0800	Schwarz criterion	5.467911
Log likelihood	-60.63346	Hannan-Quinn criter.	5.198129
F-statistic	4.428312	Durbin-Watson stat	2.273228
Prob(F-statistic)	0.004541		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Abstract

The aim of the research is to analyze the credit policy of Iraqi commercial banks by analyzing the role of credit in all its forms and its impact on poverty, based on the experience of Muhammad Yunus (Grameen Bank) in Bangladesh micro-loans, which reflected that experience on reducing the level of poverty by supporting the poor with a credit policy different from The traditional credit policy, so the researcher tries to analyze the reality of the Grameen Bank experience and the extent to which the Iraqi banking sector has benefited from that experience.

Accordingly, the researcher reached a number of conclusions, the most important of which are: The credit policy in Iraq depends on the complexity of granting credit due to the lack of trust between banks and the public, despite the existence of an automatic correction of the long-term equilibrium relationship between the credit granted by government and private banks and the poverty rate in Iraq. It is noticeable that both variables are rising in an upward direction as a result of several factors, including excessive population growth, so I suggested a number of recommendations, the most important of which are: The need to take advantage of the success achieved by Grameen Bank in fighting poverty by studying the mechanism of credit granted by banks with microcredit to develop a simulation model that is reflected With its economic and social benefits on Iraqi society, as well as limiting the phenomenon of rising consumer cash loans that do not generate income and directing them towards investment channels to stimulate markets.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Muthanna
College of Administration and Economics
Department of Financial and Banking Sciences

Bank of the Poor (Grameen) Micro loans to eliminate the problem of poverty in Iraq

Predictive study with reference to Bangladesh

Master Thesis Submit to board of the College of Administration and Economic – Muthanna University It is part of the requirements of obtaining a Master's degree in Financial and Banking Sciences

by

Amjad Hameed Atyia

Supervised By

Prof.Dr: Ghassan Tareq Dhahir

2022 A.D *1444 H.*